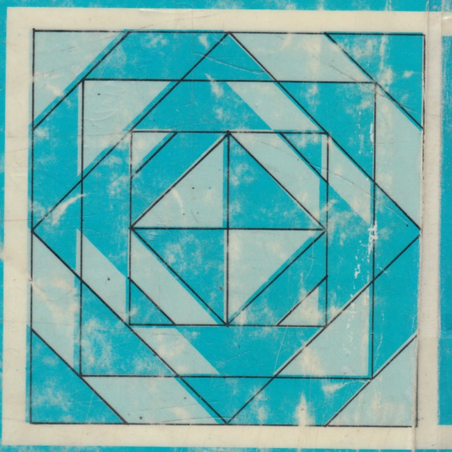


مدخل نظري



الأستاذ الدكتور

محمد عاطف غيث

أستاذ علم الاجتماع

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

١٩٩٥

دار المعرفة الجامعية

٤٠ شارع سوتير الأزاريطة ت ٤٨٣٠١٦٣

٣٨ شارع قنال السويس . الشاطبي ت ٥٩٧٢١٤٦

علم الاجتماع الحضري



علم الاجتماع الحضري

مدخل نظري

تأليف
دكتور محمد عاطف غيث
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

١٩٩٥

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير الأزاريطة ت ٤٨٢٠١٦٣
٣٨٧ ش قنال السويس. الشاطبي ت ٥٩٢٣١٤٦

المقدمــة

هذا الكتاب له طابع متميز عما هو مألـوف في كتـب علـم الإجتماع الحضري المتداولة من ناحيتين: الأولى، أنه لم يستغرق كل الموضوعات التي تعود المؤلفون إدراجها على إختلاف منظوراتهم أو نوع المادة المتاحة أو الأهداف التي يسعون إلى تحقيقها، والثانية، أنه لم يعالج على مستوى الوصف أو الإحصاء، ظواهر تنسب إلى الحياة الحضرية، تتداخل مع تخصصات علمية أخرى وتبتعد عن مجال علم الإجتماع بشكل واضح. ولا يقتصر الأمر على ذلك، لأن هدف المعالجة التي تمت في الفصول التالية، كان محاولة لإقامة بناء نظري يعاون الباحثين على فهم طبيعة علم الإجتماع الحضري وتصور مشاكله وتحديد عوامل التأثير الكبرى في حياة المدينة، والحضرية بوجه عام، مما فرض مستـوى من التجـريد، ليس مألوفاً في الدراسـات الحضرية الجارية.

إن تاريخ البحث في المدينة قديم، قدم الحضارات الأولى في تاريخ الإنسان، ولهذا نتوقع إشارات وانطباعات وأوصاف عديدة لطابع الحياة «الحضرية»، تضمنتها كتابات متنوعة تناولت زوايا تاريخية أو فلسفية أو إقتصادية، كما أن الأعمال الأدبية والفنية من منظور تجارب مجتمعية تاريخية قد إنطوت على مواقف ومشاعر وأحكام عن حياة الحضر في مقارنة تنوعت إتجاهاتها بحياة الريف.

ولم يكن البحث الحضري كله ثمرة من ثمرات تطور علم الإجتماع، أو نتيجة مصاحبة لنمو إهتماماته وتنوعها، وإنما ظهرت دراسات عن المدينـة تبنـت مداخـل

عديدة غير المدخل السوسيولوجي، ومع هذا فهي اليوم، وإزاء الإحساس المتزايد بضرورة وضوح النموذج النظري في علم الإجتماع الحضري تسهم بشكل واضح في إثراء الدراسة التاريخية والمقارنة التي أصبحت إلى جانب البحوث الأمبيريقية التي تجري في مجتمع معين، ذات أهمية بالغة لدقة التحليل ولسلامة النتائج العامة، ولتقدم النظرية السوسيولوجية.

لقد أحس عدد يتزايد من الباحثين في علم الإجتماع الحضري، أن ما تنطوي عليه الكتب العامة فيه أو حتى البحوث الموجهة لإستكشاف مسائل ذات أهمية في المدينة أو الحياة الحضرية، لا تقدم شيئاً له قيمة من وجهة نظر تقدم المعرفة أو بناء «نظرية المدينة أو الحضرية» لأن القارىء أو الدارس يضل وسط ركام من المعلومات ذات الطابع الوصفي أو الإحصائي، مما جعل ميدان علم الإجتماع الحضري، أكثر من غيره، تتجاذبه علوم كثيرة إجتماعية وغير إجتماعية، ويترجم هذا الإحساس، الحاجة إلى معالجات أخرى على المستوى النظري يمكن أن تضع من القضايا والإفتراضات ما يعاون على توجيه البحث الحضري إتجاهات أخرى قد تختلف، أساساً، عن الإتجاهات السائدة اليوم.

ومما هو جدير بالذكر أن إفتقاد علم الإجتماع الحضري، نَظرية أو نماذج نظرية متعددة، هو الذي جعل بعض الناقدين والمنظرين في علم الإجتماع العام، يعتقدون أن مشروعية قيام هذا الفرع، تحتاج إلى معاودة نظر، لأن المدينة والحياة الحضرية ليست في رأيهم نمطاً متميزاً «نوعاً» عن الأنماط الأخرى للحياة في المجتمع الحديث، كما أن إتساع نطاق الحضرية وتأثيراتها المتعددة قد أضاف تعقيدات وصعوبات عديدة في فصل مركز التأثير عن مركز التأثر، وفضلاً عن ذلك فإن معالجة ظواهر المجتمع ككل واستيعاب متغيراتها لا يمكن أن يتم في ضوء عزل لأنماط عن أخرى داخل المجتمع الواحد.

ولعل هذا هو السبب الذي يكمن وراء المحاولات الأخيرة للتنظير في علم الإجتماع الحضري، وهو الذي حفزني أيضاً، إلى معالجة موضوعاته على مستوى

معين من التجريد كمدخل نظري، قد يكون مفيداً في توجيه البحوث الحضرية في مجتمعنا، وإعطاء أساس يمكن الإعتماد عليه في المفاضلة بين وجهات نظر متعددة. ولقد انصب الإهتمام في مطلع هذه المحاولة على الدراسة المقارنة بإعتبارها مطلباً ضرورياً لتحليل أكثر انفتاحاً، ودعوة إلى نتائج تكشف عن قضايا أو إفتراضات توسع نطاق المعرفة من ناحية، وتسمح بمزيد من الإختبارات الأمبيريقية دون إغراق في المحلية أو القومية.

ومع أن النماذج القائمة للدراسة في المدينة تستمد أصولها من علوم متفرقة، إلا أن هذا المدخل النظري قد ركز على تلك النماذج التي يمكن وصفها «بالسوسيولوجية» والتي تم إدراكها من خلال التأكيد على فكرة تكامل المتغيرات التي بتنميتها وتدعيمها يمكن أن تصلح لبناء موقف نظري متكامل في علم الإجتماع الحضري.

إن هناك مادة متراكمة، تثير مناقشات عديدة في علم الإجتماع بوجه عام، عن المحلية، وأبعادها وآثارها وخصائصها أدت إلى نمو الإهتمام بما يسمى «المجتمعات المحلية» بإعتبارها أنماط متمايزة أو متداخلة أو متصلة تعكس تجارب متنوعة للحياة الإجتماعية في المجتمع الحديث، ولا زالت تحمل تاريخياً رواسب تجارب الإنسان الإجتماعية والمجتمعية القديمة، ومن هذه الزاوية أعتبر كثير من الباحثين المدينة «وحضريتها» نوعاً من المجتمع المحلي الذي يمكن أن يشكل موضوعاً متكاملاً للدراسة، وفي هذا الصدد، تتم المعالجة العلمية في ضوء إرتباط هذا المجتمع المحلي «المدينة» بمجتمع محلي آخر «القرية» لا ينعزل عنه كلية، وإنما يشكل معه إمتداداً واحداً لتجربة الإنسان المتصلة النامية.

وقد إستدعى الإهتمام بالمجتمع المحلي الحضري، التركيز على المدينة بإعتبارها «مركزاً نمطياً» له، على الرغم من أن كثيراً من الباحثين يتصورون أن المدينة تشكل الموضوع الأساسي في علم الإجتماع الحضري، ويبدو ذلك واضحاً من المؤلفات العديدة التي ظهرت تحت عنوان «المدينة» أو علم إجتماع المدينة. وربما كان هذا الاتجاه هو الذي دعم من خلال مناقشة «منظور الدراسة» إلى ظهور تعريفات متعددة

للمدينـة تكشف عن مداخـل عديدة إنطـوت على مجموعـة من المفـاهيم، تصلـح سوسيولوجياً لتجنب عدم وضوح النماذج النظرية أو عدم دقتها، في محاولـة لإثـراء التحليل ووضعه في مساره الصحيح، وتطلعاً إلى نتائج تضيف جديداً إلى معرفتنـا بطبيعة المدينة وخصائصها والمشاكل التي تطرحها في طريق تجربة الإنسان المتقدمة.

عاطف غيث

الفصل الأول

مدخل نظري مقارن

إن وضوح الإطار النظري في كل دراسة تجري في ميدان علم الإجتماع أصبح مطلباً ضرورياً يسبق أي بحث أمبيريقي أو الحصول على مادة وصفية. ومهما تعددت الأطر النظرية إلى درجة التناقض في بعض الأحيان، فإن ذلك لا يعفي الباحثين من ضرورة تحديد النموذج النظري الذي يوجه إختبار مشكلة البحث ونطاقه وعلاقته بميدان المعرفة المتراكمة، والذي يحدد في نفس الوقت مستوى التحليل وأبعاده، وبغير هذا لن يتمكن علم الإجتماع من فهم المجتمع وتصور مشاكله بكل ما تحمله من تراثها التاريخي وإرتباطاتها بالحياة المعاصرة المتزايدة التعقيد. وقد ظهر ذلك بكل وضوح في السنوات الأخيرة تحت وطأة مجموعة من العوامل، من أهمها تخلف الفهم والتحليل في علم الإجتماع عن تقديم صور متكاملة للحياة العصرية المتغيرة والمشاكل والصراعات الناجمة عنها، وعجزه عن الإسهام الفعال في مسيرة التنمية ومواجهة قضاياها المتداخلة، وخضوعه لتوجيهات ومصالح فئات وجماعات معينة، حجبت عنه نظرياً وتطبيقياً، الرؤية الشاملة والمتعددة الجوانب لديناميات الواقع المحلي والعالمي، ودخول إطار نظري جديد ميدان البحث، صنع قبل تحوله إلى النطاق الأكاديمي، واقعاً إجتماعياً مختلفاً عن ذلك الواقع الذي أعطى الصياغات النظرية التقليدية في علم الإجتماع مشروعية لمدة طويلة[1].

---

(١) يعتبر ميلز من أوائل علماء الإجتماع في أميركا الذين قادوا حركة التمرد على الأوضاع التقليدية في علم الإجتماع في كتابه الشهير والخيال السوسيولوجي C. Wright mills, The Sociological =

وإذا كان علم الإجتماع بصفة عامة يعاني، نسبياً أو يفتقد التكامل النظري فإن الموقف في علم الأجتماع الحضري، وهو فرع حديث منه، أكثر تفاقماً، لأن ظروف إتساع نطاق المدن في الولايات المتحدة الأميركية، موطن نشأته الأولى، قد فرضت في أول الأمر وحتى هذا الوقت تقريباً، الاهتمام بمشاكل المدينة من أجل أهداف عملية تتعلق بالضبط والسيطرة والمواجهة، أكثر من الاهتمام بتقدم المعرفة والوصول إلى صياغات نظرية تسهم في إثراء النظرية العامة لعلم الإجتماع. ولهذا يحمل علم الإجتماع الحضري حتى اليوم طابع الإهتمامات الأولى. ولعل هذا هو الذي يفسر المداخل العديدة إليه، التي قد تنتمي في الواقع إلى فروع أخرى من المعرفة كالجغرافيا والايكولوجيا والهندسة وعلم النفس والإجتماع والإقتصاد. إلا أن المراجعة الواسعة النطاق للموقف النظري في علم الإجتماع بوجه عام قد إنعكست على علم الإجتماع الحضري من زاويتين: الأولى، محاولة وضع إطار نظري مستمد من تحليل المادة المتراكمة عن المدينة والحياة الحضرية، ينبع أساساً من الإطار الأوسع للنظرية السوسيولوجية، والثانية، محاولة تحديد نطاقه ليتبنى البحث مدخلاً سوسيولوجياً واضحاً، في الوقت الذي يمكن إستكمال هذا المدخل من أجل الفهم المتكامل بمداخل أخرى تطوع للمدخل الأول وتسهم في إثرائه وقدرته على التحليل.[1] كما أن

= Immagination وقد تتابعت الكتابات في السنوات الأخيرة التي تؤكد على ضرورة السبق النظري أو الوضوح النظري أو الإنفتاح على الفكر العالمي، أو اعادة النظر بوجه عام في النظرية العامة لعلم الإجتماع. أنظر من أجل ذلك ما كتبه ألفين جولدنر في كتابه The Coming Crisis of Western Sociology، وما كتبه هوروفتز عن أزمة الاميريقية في علم الإجتماع في تقديمه لكتاب علم الإجتماع الجديد The New Sociology 1966 وقد حاول فريدركس في مؤلف فيبر أن يتبع نمو النظرية في علم الإجتماع بردها إلى الظروف الإقتصادية والإجتماعية والصراعات العالمية والأيديولوجية وأقام تحليله على الأفكار التي جاءت في كتاب توماس كن عن «بناء الثورات العلمية»، انظر:

Robert Friedrichs; The Sociology of Sociology; 1970.

(١) يظهر هذا الإتجاه في المحاولات العديدة لنقد وتصحيح نظرية لويس ويرث وروبرت ردفيلد والإهتمام بتاريخ المدن والحياة الحضرية وربط النظرية الحضرية بالنظرية السوسيولوجية من خلال كتابات ماكس فيبر وتونيز ودوركايم وغيرهم، أنظر الكتاب الذي أشرف على اصداره كل من هات ورايس Cities and Society, 1961 وكذلك ما حاوله الفين بوسكوف لتوضيح الموقف النظري في علم الإجتماع =

إنفتاح الباحثين في المجتمع الحضري عامة وفي المدينة بوجه خاص على الدراسات المقارنة في مجتمعات أخرى أوروبية وغير أوروبية في الوقت الذي تزايد الإهتمام فيه بتاريخ الإقامة الحضرية أو بتاريخ المدن قد أعطى الدراسات الحضرية بعداً جديداً أو منظوراً أوسع لا شك في أنه سوف يؤدي إلى نضج النظرية وإمكان الوصول إلى نماذج محددة فيها تجعل من الوصف القائم أو الدراسات ذات الطابع الإمبيريقي أهمية في نمو النظرية أو في تعديل بعض جوانبها أو ربما خلق نظرية جديدة تماماً.

ولعل هذا هو الذي جعل هذا المدخل النظري المقارن نقطة الإنطلاق للدراسات التي تتناول فهم المدنية والحياة الحضرية فيما بعد، تلك التي سوف تعالج أيضاً بإبراز متضمناتها النظرية. إن المادة النظرية التي يمكن أن تشكل المدخل لعلم الإجتماع الحضري بوضعه الراهن على الرغم من ضآلتها فهي متناثرة في دراسات متعددة ولهذا فإنني سأعرض فيما يلي ما أراه مهماً وصالحاً لإمكان تحديد موقف نظري مبدئي في علم الإجتماع الحضري.

أولاً: نظرية لويس ويرث:

لا نكاد نجد كتاباً تناول دراسة المدينة أو الحياة الحضرية إلا وتعرض لنظرية «لويس ويرث» سواء بالقبول أو بالرفض أو بالتعديل. ويرجع ذلك إلى أن «ويرث»، حاول في نظريته أن يصل إلى مقياس مقبول وواقعي يمكن أن يكون من الناحية المقارنة صالحاً لتمييز أنواع أو أنماط متعددة من الحياة الإجتماعية التي ينطوي عليها المجتمع الحديث، كما يرجع الإهتمام بنظريته إلى أن كثيرين من الباحثين في المجتمع الحضري وجدوا أنها يمكن أن تكون مدخلاً مناسباً يتبنى وجهة نظر علم الإجتماع ويتغلب على الصعوبة الكامنة في تعدد المداخل والمقاييس التي كان يدرس

= الحضري في كتابه The Sociology of urban Regions, 1970 ، والدراسات التي عرضها ريتشارد سنت في Classic Essays on the Cultyre of Cities, 1969 والطرق التي اقترحها مان والنظرية الملائمة في كتابه An Approach to Urban Sociology .

من خلالها علماء الإجتماع الحضري المدينة أو يحللون في ضوئها ديناميات الحياة الحضرية[1].

اهتم «لويس ويرث» في مطلع نظريته بالكشف عن صور الفعل الإجتماعي والتنظيم الاجتماعي التي تظهر في المدن بوجه عام وأعتقد أن مثل هذه الصور يمكن نسبتها منطقياً إلى الحجم المتزايد لضخامة المدينة وإلى كثافة السكان وعدم تجانسهم، إلا أنه تجنب إعتبار هذه الخصائص بمثابة العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى نتائج مباشرة تطبع حياة المدينة بطابع خاص يميزها عن أي طابع آخر لأي تجمع إنساني مختلف، وإكتفى في هذا الصدد بأن يؤكد أن الحجم الكبير والكثافة العالية للسكان ولاتجانس حياتهم الإجتماعية «المنظمة» إنما تؤدي إلى مجموعة من القضايا يمكن أن تصلح لتحليل حياة المدينة أو الحياة الحضرية بوجه عام. ويمكن تلخيص هذه القضايا على النحو الآتي:

١ - إن الروابط السطحية والضعيفة التي تربط سكان المدينة بعضهم ببعض ذات صلة وثيقة بنموها وتباين سكانها، وقد توصل إلى ذلك «ويرث» من مقارنة سكان المدينة الذين يتعرضون لتجديدات وتغيرات إجتماعية مستمرة تؤدي إلى تغير وتعديل إنتماءاتهم الثقافية، بسكان القرية الذين يستطيعون أن يعيشوا دون أي تغير يذكر في ظل تراث ثقافي مشترك. ويعتقد «ويرث» أنه نتيجة لهذا التباين بين سكان المدينة، فإن الضبط الإجتماعي وخاصة في جوانبه الرسمية يصبح ضرورة ملحة، من أجل الوصول إلى وحدة نسبية في السلوك بهدف فرض التراث المشترك. ويمكن الوصول إلى ذلك عن طريق الفصل الفيزيائي بين الجماعات المتباينة التي تكوّن مجتمع المدينة، وإذا تم هذا فإن فرص التفاعل بين هذه الجماعات تكون أكثر تردداً،

---

(١) ظهرت مقالة لويس ويرث التي ضمنها نظريته عن الحضرية في المجلة الأميركية لعلم الإجتماع Vol, 44 1938, PP., 1-24 وقد أعيد طبعها عدة مرات كما هي في عدد كبير من المؤلفات التي تعالج علم الإجتماع الحضري أو حتى كتب علم الإجتماع العامة. انظر Hatt and Reiss Cities and Societies N. Y. 1961, PP. 46-56 اما نقدها والتعليق عليها فلا يكاد يخلو منه كتاب صدر حتى الآن عن المدينة أو الحياة الحضرية، انظر كتاب نلز أندرسون عن Urban Community . .

لأن الناس في رأيه يميلون إلى التفاعل مع من يختلفون عنهم. وإذا كانت نتيجة التفاعل النهائية، هي إكتساب سمات أو خصائص جديدة أتيحت الفرص لظهور مناطق متجانسة نسبياً داخل المدينة ترتبط بعضها ببعض بروابط من أنواع متعددة ومختلفة.

٢ ــ كلما نما حجم المدينة، قل إحتمال معرفة الفرد ببقية سكان المدينة معرفة شخصية، الأمر الذي يؤدي إلى تغير طابع الحياة الإجتماعية، ومع أن عدد الأشخاص الذين يتصل بهم الفرد أو يعتمد عليهم في المدينة كبير نسبياً، إلا أنه لا يعتمد في حياته مع ذلك على أشخاص معينين. ويستنتج «ويرث» من ذلك أن العلاقات الإجتماعية التي يكونها الفرد في المدينة تتميز بأنها علاقات غير شخصية وسطحية ومؤقتة ولها الطابع الإنقسامي. كما أن ساكن المدينة ينظر إلى ما يكونه من علاقات إجتماعية على أنها وسائل لتحقيق أهدافه الخاصة. ولهذا توصف بأنها ذات طابع عقلاني. ويرى «ويرث» أن قيام العلاقات الإجتماعية على هذا النحو يؤدي إلى فقدان التعبير الذاتي والتلقائي والروح المعنوية والإحساس بالمشاركة الذي يميز الحياة في المجتمع المتكامل. وواضح من ذلك أن «ويرث» يقارن هنا بين العلاقات التي تظهر في الجماعات الأولية المميزة لحياة القرية، والعلاقات التي تظهر في الجماعات الثانوية المميزة لحياة المدينة[١].

٣ ــ يقوم تقسيم العمل في المدينة وخاصة في مستوياته العليا على قاعدة أخرى غير تعميق التخصص من أجل الإنجاز السريع والوصول بالأداء إلى أعلى درجاته، وإنما يرتبط بنوع العلاقات المترتبة عليه والتي يمكن إستخدامها لتحقيق أهداف معينة، ومن النتائج البارزة التي أشار اليها «ويرث» في تقسيم العمل، ذلك الإتجاه

---

(١) دخلت فكرة العلاقات الأولية والعلاقات الثانوية من خلال تقسيم تشارلس كولي Charles Cooley للجماعات إلى أولية تسود المجتمعات الصغيرة وثانوية تسود المجتمعات الكبرى المعقدة، كما أن مثل هذه الأفكار، عبر عنها دور كايم بصورة أخرى، في كتابه عن تقسيم العمل، وتونيز عندما كان يفرق بين أنواع الجماعات والمجتمعات على سلم حضاري متدرج التعقيد... انظر:
Don Martindale; Nature and Types of Sociological Theory. London, 1967.

الذي يتبلور نحو سيطرة الشركات الكبرى أو المؤسسات على حياة الأسر الصغيرة وعلى نوع الوظائف التي تقوم بها أو عددها، ومعنى ذلك في رأيه أن المدينة تفتقد روح العائلة باستمرار، لأن الأساليب النظامية التي تطبقها الشركات والمؤسسات لا تحتمل إنتشار علاقات المودة والمجاملة أو حتى العصبية التي تميز المجتمع الريفي، ولهذا فإن الوصول إلى التكامل الإجتماعي في المدينة والذي يعتبر أمراً ضرورياً، يتطلب قيام مجموعة من القواعد الخلقية وآداب السلوك داخل الجماعات المهنية المختلفة الأمر الذي تصبح المدينة بدونها، كما تصبح علاقات العمل فيها، عرضة للتصدع.

٤ ـ إذا إزداد السوق نمواً صاحبه زيادة كبيرة في تقسيم العمل، مما يؤدي إلى قيام المدن بوظائف إقتصادية مختلفة تعتمد فيها على مواردها الخاصة، وقد يمتد التخصص إلى طابع المدينة، فتتخصص واحدة في منتجات، وتتخصص أخرى في منتجات مختلفة، ولهذا تتحول أسواق المدن إلى أسواق قومية ودولية. ويستنتج من ذلك «ويرث» أن زيادة التخصص وما يصاحبه من زيادة الإعتماد المتبادل يؤدي إلى إختلال التوازن في المدينة[1].

٥ ـ تؤدي زيادة حجم المدينة إلى احتمال تعرضها للإمتداد خارج حدودها التقليدية مما يستحيل معه إجتماع سكانها في مكان واحد، وهذا يفرض إيجاد وسائل أخرى للإتصال سواء لنقل الأخبار أو الآراء أو لإصدار القرارات غير تلك الوسائل التي عرفها المجتمع التقليدي الذي كان يعتمد على الإتصال المباشر في هذا كله، ومعنى ذلك أن «ويرث» يشير إلى الدور الذي تلعبه وسائل الإتصال الحديثة التي أصبحت موضع الإهتمام منفصلة عن الدراسات الحضرية كفرع مستقل من علم

(١) الفكرة التي يرمي اليها ويرث هنا، أن زيادة التخصص تؤدي إلى زيادة التباين الإجتماعي، وربما إلى زيادة حجم المدينة وكثافة سكانها، الأمر الذي يزيد من حجم المشاكل التي تتعرض لها تلك التي لو تركت دون ضبط نظامي يمكن أن تسهم في إختلال التوازن، أنظر في هذا الطبعة الثالثة من كتاب روبرت ميرتون وآخرين عن المشاكل الإجتماعية المعاصرة
Contemporary Social Problems, N.Y. 1970.

الإجتماع ومتداخل مع علوم أخرى كعلم النفس الإجتماعي ودراسات الإدارة والتنظيم وغيرها.

٦ ــ إذا زادت كثافة السكان في منطقة معينة زادت فرص ظهور التباين والتخصص، ويستنتج من ذلك «ويرث» تلك الصلة التي تربطزيادة الحجم بزيادة التخصص. ويرى في نفس الوقت أن التباين والتخصص أمران ضروريان لتستطيع المدينة أن تواجه الأعداد المتزايدة فيها، إلا أنه يصعب في بعض الأحيان إيجاد صلة منطقية بين الحجم والتباين في كل أنواع المدن على مستوى المقارنة في مجتمعات مختلفة، بل أن الأمر يكون أكثر صعوبة إذا كانت هذه القاعدة عامة بالنسبة لكل أنواع التجمعات الإنسانية، ذلك لأنه في حالات كثيرة يمكن أن يزداد التباين كما يزداد التخصص دون أن يترتب على ذلك زيادة جوهرية في الحجم.

٧ ــ هناك إختلاف واضح بين الإتصال الفيزيائي في المدينة وبين الإتصال الإجتماعي، فالإتصال الأول يتميز بالشدة بينما يتميز الإتصال الثاني بالسطحية، وهذا هو الذي جعل السكان في المدينة يصنفون إلى فئات لكل منها رموز تدل عليها تتمثل في أزيائهم أو ممتلكاتهم المادية ومعنى هذا أن «ويرث» يريد أن يوضح أن المدينة تنقسم إلى فئات أو طبقات أو ربما إلى مناطق متمايزة المستوى الإجتماعي والإقتصادي يمكن إدراكها بسهولة عن طريق بعض الخصائص التي تتعلق بالزي أو اللهجة أو العادات أو المستوى المعيشي العام.

٨ ــ التنافس على المصادر النادرة وبالأخص فيما يتعلق بإستخدام الأرض المتاحة في المدينة يجعل «حيازتها» متوقف على من يتوقعون أكبر عائد إقتصادي من إستغلالها، ويستنتج من ذلك «ويرث» أن المناطق المتعددة التي تتكون منها المدينة تلبي أهداف سكانها بطريقة مختلفة وتتوقف إلى حد كبير على مكانتهم الإجتماعية وأنواع الأعمال المتاحة وخصائص هؤلاء السكان أو مستويات النظافة والهدوء وغير ذلك من العوامل التي تحكم إختيارات الناس للإقامة في مناطق معينة أو إستغلالها دون غيرها. وهكذا يصبح من الممكن تحديد نوع الفئات السكانية أو الطبقات

الإجتماعية التي تسكن مختلف أجزاء المدينة. ويضيف «ويرث» إلى ذلك أن سكان المنطقة الواحدة الذين لهم خلفيات متشابهة ومطالب تكاد لا تختلف كثيراً من فرد إلى آخر يواجهون ظروف الحياة متأثرين سواء بطريقة مقصودة أو غير مقصودة بطابع الحياة الذي يميز إقامتهم.

٩ ـ يفوق طابع المنافسة أو الإستغلال المتبادل طابع التعاون نظراً لعدم وجود الروابط الإنفعالية والعاطفية بين من يعملون معاً أو بين من يسكنون المنطقة الواحدة، ويعلق «ويرث» على ذلك فيقول أنه إذا كانت الكثافة العالية للسكان لا تؤدي إلا إلى إتصالات فيزيائية كثيفة وحياة إجتماعية سطحية فإن إحداث التوازن في المدينة والإبتعاد عن عوامل التصدع المحتملة، لا يمكن تجنبها إلا عن طريق إيجاد نظم محددة وهادفة تستطيع أن تقوم بضبط الإتصال بين الناس وتوجيهه بصورة أو بأخرى لتحقيق التوازن بين روابط المكان والعلاقات الإجتماعية أو النظامية التي تجعل الحياة في الأماكن المزدحمة ممكنة، ويضرب ويرث مثلاً على ذلك بإشارات المرور ورجال الشرطة وضوابط الوقت وغير ذلك.

١٠ ـ إن التفاعل بين الأدوار المختلفة قد يعمل على تحطيم الفوارق الطبقية الطفيفة، ذلك لأن ساكن المدينة ينتمي في الواقع إلى جماعات متعددة تعرضه لضوابط مختلفة، مما يترتب عليه في كثير من الأحيان أن تتعدد صور المكانة الشخصية والإجتماعية، ويستنتج من ذلك «ويرث» أن البناء الطبقي في المدينة أقل وضوحاً منه في أي مكان آخر، إلا أن ربطه أو تفسيره للطبقة على أساس الأدوار والمراكز المصاحبة لها وهو ما جرى عليه تحليل البناء الطبقي في علم الإجتماع الأميركي ليس صحيحاً لأن الوجود الطبقي كما حددته دراسات عديدة قديمة ومعاصرة يعتمد على عوامل أخرى أكثر عمقاً من فكرة الدور والمركز[١].

---

(١) أن المناقشات العديدة في علم الإجتماع الأميركي عن الوجود الطبقي، حاولت جميعها (تقريباً) أن تبني منظوراً يتعارض مع المنظور الماركسي، ويحيل الوجود الطبقي إلى مناقشة عن الأدوار والمراكز ويربطه بالنسق القيمي. وجدير بالذكر أن ويرث كان يكتب في الوقت الذي كان فيه لويد وورنر ومعاونيه يحاولون دراسة الحياة في المدينة الأميركية وكذلك الوجود الطبقي بتطبيق منهج أنثروبولوجي معدل=

١١ ــ إن الإنتماء إلى جماعات مختلفة يؤدي إلى ولاءات مختلفة ومتصارعة لأن كل جماعة قد تتطلب نموذجاً من السلوك يتعارض مع ما تتطلبه جماعة أخرى. ويستنتج «ويرث» من ذلك أن ساكن المدينة يكون أكثر عرضة للتنقل الإجتماعي والجغرافي وأضعف ولاءاً للجماعة أو للبيت أو حتى للمدينة نفسها ويتحول الإحساس بضعف الولاء إلى إتجاه للسفسطة أو الجدل خصوصاً إذا كان الأمر يتعلق بالمبادىء أو الايديولوجيات. إن هذه القضية التي أثارها «ويرث» وإن كانت تقليدية في تراث علم الإجتماع الأميركي إلا أنها تعرضت للنقد الشديد ذلك لأن الجماعات التي ينتمي إليها الفرد في المدينة ليست بالضرورة متشابهة تنظيماً وأهدافاً مما قد يوقع أعضاءها في حيرة أو يطرح أمامهم مسألة الولاء، وخاصة إذا كانت هذه الجماعات من النوع الذي يتكون بناء على أفكار أو مبادىء أو ايديولوجيات تتعلق بنظام المجتمع أو بتنميته أو بحل مشاكله كما أنه ليس من المعقول حتى في المجتمعات التي تأخذ بنظام تعدد الأحزاب أن ينتمي الفرد إلى حزبين متعارضين في نفس الوقت، وربما كان «ويرث» يشير إلى عينة من الأفراد الذين تصدمهم حياة المدينة أو يفشلون في التكيف معها أو لا يحصلون على فرص للحياة أفضل بالمقارنة مما يمكن أن يحصلوا عليه في مكان آخر.

١٢ ــ عندما يمتزج تقسيم العمل بالعلاقات الإنقسامية يكون له تأثير كبير لأن الرموز التي تشير إلى مكانة الشخص الإجتماعية تصبح مقننة لما لها من فائدة واضحة من الناحية الإقتصادية. ويعتقد «ويرث» أن هذا التقنين يعمل على تدعيم الثقافة المشتركة في المجتمع لأنه يوحد بين مكونات الثقافة المادية وبين رموزها التي يشترك الناس جميعاً في تقييمها أو تقديرها، موافقة أو تطلعاً.

لقد كتب «ويرث» نظريته التي أشرنا إلى أهم قضاياها في الوقت الذي كان الإهتمام يتركز في جامعة شيكاجو بالدراسات الإجتماعية في الثلاثينات من هذا

= أنظر:

Warner and Hunt: The Social life of a Modern Community, 1949

وانظر كذلك الكتاب الهام الذي كتبه ريزمان عن الطبقة في المجتمع الأميركي

Leonard Reissman, Class in American Society; N.Y. 1961.

القرن. حيث شكلت دراساته ودراسات عدد آخر من علماء الإجتماع وعلى الأخص «روبرت ردفيلد» تأثيراً قوياً على مجرى النظرية والبحث في علم الإجتماع الأميركي وكان الهدف من نظريته إيجاد صيغة نظرية لفهم المجتمع الحضري الأميركي، بإعتباره نمطاً متزايد الوضوح في الحياة الإجتماعية يقابل ذلك النمط الذي كان «روبرت ردفيلد» يحاول أن يبلور أبعاده وهو الذي سماه Folk Society . وقد أثارت نظرية «لويس ويرث» تعليقات عديدة وإنتقادات كثيرة على الرغم من أنها قد إعتبرت في ذلك الوقت، بل وحتى وقت قريب، من أهم الإسهامات النظرية في توضيح معالم دراسة الحياة الحضرية. ويرى «موريس» Morris أن «ويرث» لم يقصد أن الحضرية كطريقة في الحياة تقتصر على سكان المدينة، لأن آثار المدينة يمكن أن تمتد إلى أبعد من حدودها الإدارية. كما أن سكان المدينة ليسوا جميعاً حضريون بالضرورة لأن جزءاً منهم، صغر أم كبر قد يكون مهاجراً إليها ولم يتفاعل بعد، أو لم يكتسب سمات الحضرية، ولهذا لم يربط بين وجود السكان في المدينة وبين إتباعهم لطرق حضرية في الحياة، لأن الحضرية تعبر عن مجموعة النظم الإجتماعية والإتجاهات التي تظهر عندما يستقر الناس لمدة طويلة، وفي شكل جماعات كبيرة تتميز بالكثافة العالية واللاتجانس، وتزداد زيادة ملحوظة وتتغير في نفس الوقت إذا زاد حجم المدينة أو نمت إلى ما لا نهاية. ومن أجل هذا تكون خصائص الحياة الحضرية عند «ويرث» هي النتائج المصاحبة للبيئة الواسعة ذات الكثافة السكانية الكبيرة التي تتميز بعدم التجانس[1].

ويترتب على ذلك أن الحجم عند «ويرث» مؤشر ضعيف للحضرية، لأن سكان بلدة صغيرة قد يكونون أكثر تحضراً في أساليب حياتهم من سكان بلدة أكبر منها على الرغم من أنهما يقعان في منطقة ريفية واحدة، لأن ظهور أساليب الحياة الحضرية يتوقف على الحجم عندئذ ولا يتوقف كذلك على كثافة السكان أو لاتجانسهم، وإنما

---

(١) راجع في هذه النقطة وما بعدها تعليق موريس على نظرية ويرث في كتابه عن علم الإجتماع الحضري R. N. Morris, Urban Sociology, 1968 وما كتبه مان في كتابه An, Approach to Urbar Sociology, 1970 ، وكذلك تعليق كل من هات ورايس في «المدن والمجتمع».

قد يعتمد على إستعداد القرويين للتأثر بمدينة حضرية قريبة. وقد دلل بيتر مان Peter Mann على هذه النقطة[1] عندما عقد مقارنة بين سكان عدد من البلدان الصغيرة الحجم القليلة الكثافة والمتجانسة، فوجد أنهم قد يكونون أقدر على إصطناع نماذج السلوك التي سماها «ويرث» بالحضرية لأنهم يقعون داخل منطقة أكبر تزداد فيها الطرق الحضرية في الحياة، كذلك فإنه من المنطقي ولسلامة الإجراءات المنهجية إلا تتم دراسة مدينة بمعزل عن المنطقة المحيطة بها لأن العلاقات التي يكونها سكان المدينة بالمناطق القريبة أو البعيدة الريفية أو الحضرية يمكن أن يكون له تأثير كبير في إتجاهات وطابع الطرق المستخدمة في الحياة.

إن تحليل «ويرث» يتضمن من غير شك قدراً كبيراً من التجريد أو هو بمعنى أصح نوع من النموذج المثالي الذي لا ينطبق على مدينة بالذات وإنما يصلح كإطار للتحليل تقترب منه المدن أو تبتعد حسب ظروفها وتاريخها وخصائصها، وإذا كان هذا صحيحاً فهو صحيح كذلك بالنسبة لدراسة أقسام المدينة الواحدة إذ لا يمكن أن نقارن هذه الأقسام بعضها مع الآخر بناءاً على الحجم ونربط الزيادة والنقصان فيه بمستوى معين في طريقة الحياة الحضرية، وفي هذا نجد أن عبارة «ويرث» التي ذكر فيها أن تأثير المدينة من النوع الذي يطلق عليه إسم متروبوليس Metropolis يمتد إلى أبعد من حدودها الإدارية فيتخطاها إلى منطقة واسعة المدى عبارة صحيحة.

إن التعريفات التي وضعها «ويرث» لم يكن يقصد منها كما يقول «موريس» استغراق جميع الخصائص التي تمثلها المدينة، وإنما كان هدفه إنتقاء أقل عدد من الخصائص وأكثرها عمومية في نفس الوقت لكي يحدد عن طريقها طبيعة الحياة الحضرية، ولكن تأمل هذه الخصائص يجعلنا نصل إلى نتيجة لا مفر، هي أن «ويرث» أهمل الظروف التاريخية التي مرت على المدينة، وحصر كل إهتمامه وبنى كل استنتاجاته على نمط المدينة الأميركية أو على الأقل على نمط المدينة في المجتمعات

---

(1) Peter Mann, Op. cit, PP, 28 – 69 and 149 – 183.

الأوروبية الكبرى، لأن إقتصاد المدن ـ تاريخياً ـ لم يعتمد كلية ـ وبصورة مقارنة ـ على نظام المصنع أو الشركات الكبرى، كما أن كل المدن لم تكن محاطة بالضرورة بمناطق متخلفة، يضاف إلى ذلك أنه ليس من المفهوم، لماذا تجنب «ويرث» الوصول إلى النتائج الضرورية التي تترتب على عوامل نمو الحجم وزيادة الكثافة واللاتجانس، ولو كان قد إعتبرها متغيرات مستقلة تؤدي إلى تنظيمات إجتماعية مصاحبة، لكانت نظريته قد سجلت إتجاهاً واضحاً في الدراسات الحضرية.

نقد وتقييم:

١ ـ كان «ويرث» يهدف إلى إقامة تعميمات تنطبق على جميع المدن «كنموذج مثالي» إلا أن بعض الإستنتاجات التي ترتبت على ذلك لا تنطبق إلا على المدن الصناعية فحسب، وقد يرجع ذلك إلى أن خبرة «ويرث» والبحث الذي أجراه ومنه إستنتج هذه الخصائص، أعتمد كلية على ظروف المجتمع الأميركي في العشرينيات والثلاثينيات، تلك الفترة التي تزايدت فيها الهجرة وبأعداد كبيرة من مختلف بلاد العالم التي كان أغلبها أقل تحضراً من الولايات المتحدة الأميركية . وقد تفسر نتائج هذه الهجرات ذلك الإهتمام الذي ظهر في علم الإجتماع الحضري الأميركي بوجه عام بمشاكل المدينة أو بتفككها والذي ظهر أيضاً بنفس الدرجة وبصورة منتظمة في تحليلات «ويرث». ويقول بيترمان وغيره من المهتمين بالدراسات الحضرية، إن وصف العلاقات السائدة في المدينة بأنها من النوع الثانوي في مقابل العلاقات الأولية التي ينطوي عليها المجتمع الريفي، وأن التغير من الريفية إلى الحضرية يتضمن تغيراً في نوعية العلاقات من الأولية إلى الثانوية قول غيردقيق، ذلك لأن حجم العلاقات الأولية التي يكونها ساكن المدينة كبير في الواقع إذا قورن بحجم العلاقات الأولية التي يكونها ساكن القرية. وإذا كان الحضري يكون علاقات ثانوية مع مجموعات أو تنظيمات أو أفراد داخل المدينة، فإن هذا وضع لا تنفرد به الحياة الحضرية لأن سكان القرية قد يشكلون علاقات أولية ـ وهذا ما يحدث بالفعل ـ داخل أنساقهم القرابية الصغيرة أو الكبيرة، ويشكلون علاقات ثانوية مع الوحدات القرابية الأخرى داخل

القرية[1]، والآن ينظر كثير من الباحثين إلى قضية التباين أو التنوع التي أثارها «ويرث» على أنها شديدة البساطة مثل كثير من قضاياه، لأن «ويرث» إستنتج من ذلك قضايا أخرى تتعلق بسطحية العلاقات ولاشخصيتها وعدم دوامها وانقساميتها، ويميل هؤلاء الباحثون إلى القول بأن الحضرية بالفعل تؤدي إلى تباين وتنوع العلاقات الإجتماعية بالمقارنة بمثيلاتها في المجتمعات القروية، إلا أن هذا لا يؤدي إلى أن تصبح العلاقات الإجتماعية ذات طابع غير شخصي، كما أن الروح المعنوية التي ظن «ويرث» أن قيام الصناعة والشركات الكبرى يؤدي إلى طمس معالمها ليس له ما يبرره، لأن المصانع الآن تقوم كمجتمعات صغيرة يترابط من يعملون بها ترابطاً شديداً نتيجة إحساسهم بالإنتماء إلى مصالح واحدة وتطلعهم إلى آمال مشتركة[2].

٢ ــ من المناسب أن نعاود فحص موقف ويرث، الذي زعم فيه أن وطأة المجتمع المحلي الحضري، الذي يتميز، بالحجم والكثافة واللاتجانس، هو العامل المسيطر في السلوك والتنظيم الإجتماعي[3]. لقد اعتقد «ويرث» أن الحضرية كطريقة في الحياة ذات نموذج يتميز بالعلمانية وروابط الجماعة الثانوية، والتزايد في الصغر للأدوار والمعايير المفتقرة إلى التحديد، ولهذا فإن المدينة مكان يتميز بالعلاقات الإجتماعية المتميعة والضعيفة. وقارن من أجل ذلك المجتمعات الريفية بالمجتمعات أو المراكز الحضرية، واعتبر السمات التي تنمو في الوسط الحضري مصاحبة لنمو المدينة وخاصة فيما يتعلق بالحجم والكثافة. ويلاحظ أن «ويرث» وأنصار نظريته نظروا إلى آثار أو نتائج النمو الحضري نظرة منفصلة ومستقلة عن نتائج القيم الثقافية أو التصنيع. إذن، ومن حيث المبدأ فإن جميع المدن تاريخية أو معاصرة يجب أن تظهر فيها الخصائص المشار إليها.

---

(١) أنظر ما كتبه المؤلف عن تغير العائلة في المجتمع القروي المصري: القرية المتغيرة، دار المعارف الاسكندرية ١٩٦٤.

(٢) محمد علي محمد، علم اجتماع التنظيم، الاسكندرية ١٩٧٢.

(٣) يرى ردفيلد في نفس الاتجاه الذي ذهب اليه ويرث، ان اللاتجانس وإفتقاد العزلة Lack of Isolation هي الطابع المميز للمدينة والمدخل الذي يمكن من خلاله فهم الحياة الحضرية، انظر Robert Redfield, The Folk Culture of Yucatan, Chicago, 1941.

وقد علق عدد من الباحثين وعلماء الإجتماع على النقائص التي تنطوي عليها هذه النظرية سواء بطريقة واضحة أو ضمنية مثلما فعل وليام هوايت William White في كتابه «إنسان التنظيم The Organization man » وذلك على أساس البحوث التي أجريت في المدن الأميركية، ومن أهم وجوه النقد، تلك التي تتعلق بما في النظرية من مبالغة حتى بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية نفسها، فيما يتصل بدرجة العلمانية والتفكك التي تميز المجتمعات المحلية الحضرية، أن المدينة في رأي من نقد «ويرث» تنطوي على قدر عال من التنظيم وهو ما لم يستطع أن يتنبه إليه من كتبوا في خصائص المدينة على هذا النحو، وقد كان فشل ويرث واضحاً في أنه لم يستطع أن يدرس متضمنات التحولات البيروقراطية في الحياة الحضرية، ولعله كان متأثراً وهو يكتب في العشرينيات والثلاثينيات من خلال الإتجاه العام الذي كان سائداً حتى بين علماء الإجتماع والذي كان يحاول أن يتفهم وأن يشخص التوترات الإجتماعية التي ترجع إلى الصراع الثقافي بسبب تزايد حركة الهجرة والنتائج التي تمخضت عن الأزمة العالمية النقدية في عام ١٩٣٠ وما بعدها. وقد أثبت أوسكار لويس أن نظرية ويرث لا يمكن أن تنطبق على أنماط أخرى من المدن خارج الولايات المتحدة الأميركية، ولهذا فإن كلا من ويرث وردفيلد قد فشلا في إدراك أن الحياة الحضرية (حياة المدنية) يمكن أن تكون عالمية التنظيم.

وهناك نقد آخر لا يقل أهمية عن النقد السابق، مؤداه أن «ويرث» وعلماء الإجتماع الآخرين الذين كان لهم نفس فكرته، فشلوا في إدراك أن المدينةمن خلال ظروف أخرى غير التي ذكروها يمكن أن ترتبطبالنسق الإجتماعي الثقافي الكلي الذي تكون جزءاً منه، ولهذا ينظر إلى المدينة على أنها متغير معتمد أو مصاحب ولعل هذا الفشل في النظر إلى المدينة على أنها نسق فرعي هو الذي قاد «ويرث» وغيره إلى إغفال أنماط على جانب كبير من الأهمية. ومن الجدير بالذكر أن هؤلاء لم يدركوا أن المدن يمكن أن تنشأ لهدف محدد، أو أن البناءات النظامية الخارجية يمكن أن يكون لها تأثير كبير في المعايير الإجتماعية والايكولوجية للمدينة.

ثانياً: الدراسات المقارنة.

١ ــ إن الإهتمام بالدراسة الحضرية على مستوى الثقافات المتداخلة يمكن تتبعه حتى القرن السادس عشر، عندما نشر جيوفاني بوتيرو Giovanni Botero كتابه الهام عن «عظمة المدن The Greatness of Cities» وفي عام ١٨٩٩ كتبت أدنا فيبر Adna F. Weber مؤلفاً سوسيولوجياً عن «نمو المدن في القرن التاسع عشر»، وبعد عشرين عاماً تقريباً كتب ماكس فيبر Die Stadt . وعلى الرغم من أن هذه الأعمال وغيرها التي تمت إلى الحضرية المقارنة، كانت في متناول يد علماء الإجتماع الحضريين الأميركيين، إلا أنه لم يحدث إلا منذ وقت قريب أن أهتم هؤلاء بالمدن في بلاد أخرى في أنحاء العالم المتفرقة. ومن أجل هذا يتزايد إدراك أن المدن في مجتمعات أخرى، تاريخية أو حديثة، تختلف عن مدن الولايات المتحدة من وجوه متعددة وخاصة في التنظيم الإجتماعي والايكولوجي. ومع ذلك فإن المدخل المقارن لا زال يستخدم بشكل قليل في علم الإجتماع الحضري سواء في المادة الثقافية المقارنة الموجودة في الكتب العامة أو في المقالات التي تنشر في مجلات علم الإجتماع(١).

إن الدراسة المقارنة للحضرية إذن لا تزال في مرحلة مبدئية حتى الآن ومن المناسب هنا أن نعرف المعوقات التي تقف في سبيل تقدم البحث على هذا المستوى وكيف يمكن التغلب عليها: أن الأمر يقضي إستخدام المادة والتراث القائم وصياغة نظريات أكثر دقة وإختبار الفروض من خلال الأوضاع المقارنة.

إستخدام التراث القائم:

إن المادة المطلوبة لمواجهة كل نواحي الحياة الحضرية غير متوفرة وغير متكاملة. ومع ذلك فهناك من المعلومات التي تحت أيدينا والتي يمكن إستخدامها ما لا يتبينه

---

(١) كتب روز هم لي Roze Hum Lee كتاباً عن «المدينة: الحضرية والتحضر في مناطق العالم الكبرى» (The City: Urbanism and Urbanisation in Major World regions, Lippincott, 1955) حاول فيه ان يتبنى المنظور المقارن في دراسة الحضرية والتحضر بالاعتماد على مادة متوفرة عن مناطق معينة من انحاء العالم المتفرقة، الا أنه لم يستطع أن يحقق هدف المقارنة في نهاية الأمر.

علماء الإجتماع. ويعتبر كنجزلي دافيز واحداً من القلائل الذين يحاولون التأليف بين المادة المتوافرة عن المجتمعات العالمية وخاصة من المنظور الديموجرافي[1].

وقد أضافت دراسات دوتستر Dotsons وجيست Gist وايبرهارد Eberhard وآخرين غيرهم لمعرفتنا عن المراكز الحضرية في مجتمعات متعددة. ومع ذلك فإن علماء الإجتماع المعنيين بالدراسات الحضرية المقارنة لم يتجاوزوا حدود علم الإجتماع الحضري كما لم يتجاوزوا حدود العلم الإجتماعي الأميركي من أجل مادة أكثر إتساعاً وتفسير أكثر عمقاً أو شمولاً. لقد جمع علماء الجغرافيا والديموجرافيا وكذلك الأنثروبولوجيا معلومات وفيرة عن المدن من جميع أنحاء العالم وكذلك فعل المؤرخون وعلماء الاقتصاد والسياسة وموظفو الحكومة، ويمكن النظر إلى هذه المعلومات على أنها مادة أولية صالحة للدراسة وإن لم تكن مادة قادرة على الإلهام في الدراسة المقارنة من الناحية النظرية.

إن المادة العلمية عن مدن أميركا اللاتينية وكذلك عن مدن شرق وجنوب أوروبا لا تزال قليلة جداً. أما المادة العلمية عن مدن أوروبا الغربية فقد توافرت إلى حد كبير مما سهل في الوقت الحاضر إجراء دراسات تعالج مسائل التغير والنمو وخاصة تلك الدراسات التي تهتم بالبناء الإجتماعي والبناء الأيكولوجي. وفي السنين الأخيرة أمكن دراسة بعض المجتمعات الأوروبية الحضرية بمعاونة أدوات البحث الحديثة المستخدمة في العمل الميداني.

ومما هو جدير بالملاحظة أن مادة تزداد حجماً تكتب الآن عن المناطق التي تقع جنوب الصحراء في أفريقيا، وأكثر هذه المادة كتبه الأنثروبولوجيون من منظور التنظيم الإجتماعي والأيكولوجي عن المدن التي نشأت حديثاً وتتطور الآن بسرعة. ويصور بوضوح الكتاب الذي وضعته منظمة اليونسكو في هذا الشأن[2]. وقد

---

(١) Kingsley Davis & H.H. golden, "Urbanization and the Development of pre - Industrial Areas" Econ, Devel. Cult, Gharge, 3 (1954), 6-26.

(٢) Social implications of Industrialization and Urbanization in Africa South of The Sahara, Paris, UNESCO, 1956.

أسهم الباحثون الفرنسيون في هذه الدراسات عن طريق المادة الوصفية التي قدموها لعدد من المجتمعات الحضرية مثل ما قاموا به من دراسات في مراكش.

وفي الشرق الأدنى حيث نشأت المدن لأول مرة، فإن المادة التاريخية ليست موجودة على النحو الذي يمكن معه تتبع النمو الحضري خلال عدة قرون، ولكن في الوقت الحاضر تتم دراسات تعالج وصف بناء المجتمعات الحضرية وما تتعرض له من تغيرات هامة[1]. وجدير بالذكر أن الدراسات التي تجري الآن في الهند وفي نطاق واسع يمكن أن تقدم في المستقبل القريب مادة مقارنة على أعظم جانب من الأهمية وخصوصاً من وجهة نظر نسقها الإجتماعي الفريد، ويتوقع علماء الإجتماع الحضري أن تثري الدراسات الهندية الفحوص والفروض التي يمكن إستخدامها في إستكشاف طبيعة الحياة الحضرية بصفة عامة. وفي نفس الوقت الذي تزدهر فيه الدراسات الحضرية في الهند تكاد هذه الدراسات أن تكون مهملة تماماً في منطقة جنوب شرقي آسيا إلا في اليابان حيث يهتم علماء الإجتماع هناك بتأثير علماء الإجتماع الأميركيين بدراسة أنماط متعددة للحياة الحضرية في هذا المجتمع.

ويرى جيبسون جوبرج Gibson Sjoberg أن موقف الدراسات الحضرية في المجتمعات الشيوعية في أوروبا وآسيا يثير صعوبات ومعوقات أخرى، لأنه يعتقد أن علماء الإجتماع الأميركيين يفتقدون المعلومات العلمية عن الحضرية في هذه البلاد كما أنه يعتقد أيضاً أن ذلك ربما يكون راجعاً إلى فقر العلم الإجتماعي الأمبيريقي ونموه البطيء[2] على الرغم من أن نمو التصنيع في البلاد الشيوعية لا بد أن يكون مصاحباً بوجود مادة متراكمة تتصل بالنواحي الهامة للنظام الإجتماعي.

---

(١) تجري الآن في مصر وفي بعض بلاد المنطقة العربية دراسات عن المدن والحياة الحضرية لأغراض تخطيطية في الغالب، ولكن الدراسات العلمية من منظور علم الإجتماع فانها لا تزال في مرحلة اولية.

(٢) هناك الآن إهتمام متزايد بعلم الإجتماع في الإتحاد السوفياتي وفي أوروبا الشرقية بصفة عامة، كما أن الإهتمام بالماركسية يظهر بصورة واضحة في الكتابات الأخيرة عن النظرية السوسيولوجية في أميركا وفي أوروبا الغربية، وفي الوقت الذي يتزايد التأليف في علم الإجتماع يظهر الإهتمام بالدراسات الريفية والحضرية وغيرها من الدراسات التي تتعلق بالأنساق الإجتماعية انظر:

=Gouldner, A. The Coming Grisis of Western Sociology, N. Y. 1970 Friedrichs, R. The

يتضح إذن من إستعراض التراث العلمي الحضري العالمي أنه بالإمكان التوصل إلى نتيجة هامة، هي أن علماء الإجتماع الأميركيين ليسوا على صلة بالمادة المتراكمة عن الحياة الحضرية والتي يمكن أن تكون في متناول اليد إذا ما بذل أي جهد لجمعها ودراستها دراسة مقارنة. وأبسط مثل على ذلك، تلك المعلومات المتوافرة عن الحياة الحضرية في كثير من المجتمعات التي جمعها المشتغلون بتخطيط المدينة. هذا ويعتقد كثير من المتتبعين لنمو الإجتماع الحضري أن تبعيته المطلقة للتراث الأميركي قلل من الاستفادة على المستوى العالمي من التحليل والنظرية اللذين يقومان على المادة الأميركية وحدها، لأنه من المعلوم أن كفاءة النظرية وقدرتها على توجيه مزيد من الأبحاث تتوقف إلى حد كبير على طبيعة المادة التي تعتمد عليها، وربما كان هذا هو السبب الذي من أجله يتزايد النقد الموجه لعلم الإجتماع الأميركي بصفة عامة في السنين الأخيرة، وخاصة من وجهة نظر قدرته على فهم التجارب المجتمعية الأخرى وإمكان استخدام نماذجه النظرية كموجه للأبحاث والدراسات التي تجري في مجتمعات أخرى لها تاريخ مختلف وعندها تصورات تنطوي على مضمون فلسفي مختلف كذلك. ومما هو جدير بالذكر أن علماء الإجتماع الحضري الأميركي أنفسهم قد أحسوا مراراً ودون نتيجة مثمرة، أن إقتصارهم على المادة الأمريكية يشكل عقبة في نمو نظرية يمكن أن تؤدي إلى نمو الأبحاث الحضرية ذاتها أو تستطيع أن تواجه المادة المقارنة المستمدة من مجتمعات غير المجتمع الأميركي.

الدراسات الحضرية في الاتحاد السوفياتي:

إن افتقار المادة المقارنة عن المجتمعات الأخرى خارج المجتمع الأميركي الذي عبر عنه كثير من الباحثين في علم الإجتماع الحضري والتي شكلت عقبة كبيرة في نمو نظرية حضرية متكاملة وإن كانت حتى الآن وبرغم الدراسات العالمية الأخرى لا تزال تميز علم الإجتماع الحضري في أميركا، الا أن السنين الأخيرة قد شهدت إهتماماً

---

* Simirenko, A, Souiet Sociology, وكذلك Sociology of Sociology, N. Y. 1970 London, 1967.

متزايداً بهذه الدراسات في عدد كبير من بلاد العالم الأوروبية والأفريقية والآسيوية. وبما هو جدير بالذكر أنه في الوقت الذي بدأ فيه الإتحاد السوفياتي يهتم بدراسة علم الإجتماع من خلال وجهة النظر الماركسية بدأ الإهتمام أيضاً ببعض الدراسات ذات الطابع الأمبيريقي مثل دراسة المجتمع الحضري. ولعل النمو المتزايد للسكان الحضريين وإنتشار المدن ونموها الوظيفي في الإتحاد السوفياتي هو الذي استرعى الإهتمام أولاً بالإجراءات العملية الضرورية لمواجهة هذه المشاكل وثانياً بالدراسة العلمية لمحاولة معرفة ميكانيزمات العمليات التفاعلية التي تحدث في المدن، تلك التي لا يمكن أن تتضح الا بالبحث السوسيولوجي المركز وبمحاولة واسعة النطاق لتنميط المدن من أجل الدراسات المقارنة[1].

لقد ظهر واضحاً كلما تقدم البحث الحضري من خلال المبادىء العامة التي وجهت علم الإجتماع السوفياتي أنه من الضروري إختبار مجموعة من العوامل تشتمل على تصميم المدن وأنواع الخدمات الثقافية القائمة إلى جانب الرعاية الصحية ووسائل الإتصال والأدوات الميكانيكية وبناء المجمعات السكنية وغير ذلك. لأن مثل هذه العوامل في رأي الباحثين السوفيات تحدد الحجم الأمثل للمدينة التي لا يجب أن تتعداه، إلا أن مثل هذه الإهتمامات بالجوانب المادية وبنوعية الخدمات كان مصاحباً لإهتمام مماثل بطبيعة الحياة الإجتماعية في المدينة وأنواع التفاعل التي تحدث بين سكانها، وغير ذلك من الموضوعات التي تعتبر قاسماً مشتركاً بين المهتمين بدراسة المدينة عن المستوى العالمي.

إن الإطار النظري الذي تنبع منه الدراسات الحضرية متفق تماماً مع القضايا الأساسية في الماركسية والتي تفترض في مثل هذا النوع من الدراسة، أن العمليات الإجتماعية الإقتصادية العديدة وكذلك الظواهر المنبثقة عنها ليست متساندة فقط بل

٢

(١) يعتقد الكتاب الماركسيون في علم الإجتماع سواء في الإتحاد السوفياتي أو أوروبا الشرقية أن استخدام أدوات البحث الحديثة ومنها الاحصاء ضرورة، ويشيرون الى أن ماركس في ابحاثه قد بدأ نوعاً من هذه الأبحاث ذات الطابع الأمبيريقي ولكن من خلال الإلتزام بمبادىء المادية التاريخية: انظر:
Alex Simirenko (ed). Soviet Sociology, London, 1967.

هي ممتزجة ومتحدة بشكل يؤدي في النهاية إلى نسق معقد له بناء ثابت، كذلك فإن الطبيعة الأساسية لهذه الأنساق المعقدة أو المركبة هي في أنها لا تتغير بتغير عامل واحد مستقل عن العوامل الأخرى، لأنها من حيث طبيعتها دينامية ومترابطة داخلياً، حتى أن التغيرات التي تحدث في عامل تؤدي إلى تغيرات في العوامل الأخرى، ومن هنا تأتي فائدة تنميط المدن، لأن أي دراسة محلية لا يمكن أن تؤدي إلى فهم صحيح لقوانين النمو بالنسبة لنسق معين، وبالتالي فإنها لا يمكن أن تسمح بضبط مؤثر إذا كان من المراد حقاً أن نصل إليه، ومن هنا تنتقل مشكلة الضبط الأمثل للعمليات الفردية إلى مشكلة لضبط العوامل المركبة التي لا يمكن التوصل إليها أو معالجتها الا عن طريق النموذج أو النمط.

ويعترف العلماء السوفيات أن المدينة الحديثة ظاهرة معقدة لدرجة أنها يصبح من المستحيل عملياً دراسة كل وجوهها، ولهذا لا بد من أن نقرر على المستوى المنهجي: أي العوامل نختارها للإستقصاء العلمي وأي شكل مناسب للنموذج الذي نفكر من خلاله ويمكن أن يشابه المدينة القائمة بالفعل. ويترتب على ذلك أن نتساءل أولاً وقبل كل شيء عن: كيف نصنع النموذج؟ وهل من الضروري في مثل هذه الحالة أن نسبق هذا التساؤل بتساؤل آخر عن: ماذا يمكن أن يتضمنه هذا النموذج؟

ومن الموضوعات الهامة التي يهتم بها علم الإجتماع الحضري السوفياتي الآن ما يلي:

١ ـ الجوانب البنائية الوظيفية للمدينة التي يجب أن تستكمل بدراسات تتناول ميكانيزمات التفاعل وعمليات الإتصال الإجتماعية ونوع البيئة المادية التي تمارس عليها المدينة نشاطها. وهذا يستتبع أهتماماً بالجوانب الأيكولوجية التي تتعلق بميكانيزمات التفاعل بين المدينة والبيئات الخارجية المتصلة بها. وأخيراً لا بد لإستكمال هذا الجانب من البحث الحضري العناية بالنمو التاريخي أو بمعنى آخر دراسة نمو بناء المدينة تاريخياً.

٢ ـ العلاقات الجماعية الحضرية: وينصب الإهتمام الأكبر في هذا المجال على

جماعات العمر المختلفة وعلى الصور المتعددة للعلاقات التي تربط الجماعات بعضها ببعض سواء على مستوى التعليم أو العمل أو النشاط الثقافي أو المنزلي. ويرى السوفيات أن البحث في العمليات التي تتم خلال الجماعات المختلفة التي تشغل مكاناً هاماً هو الذي يستحوذ على إهتمام علم الإجتماع البورجوازي الحديث. ولعل كل ما يدرس الآن في العالم الغربي تحت ما يسمى بعلم إجتماع الوحدات الصغرى Mirco Sociology دليل قاطع على ذلك. وأن محاولة معالجة المشاكل الإجتماعية العامة عن طريق تحويل البناءات الكبرى للجماعات التي تقوم على التوزيع الوظيفي المكاني لأعضائها لتسير جنباً إلى جنب مع بناءاتها الداخلية التي تقوم على علاقات أعضائها السيكولوجية المتبادلة قد أثبت أنه مدخل لا قيمة له لحل المشاكل أو لمواجهة متطلبات النمو[1]. إن النظر إلى العمليات التي تحدث في الجماعات الصغيرة والمجتمعات منعزلة عن البيئة الأوسع هو الذي يميز من وجهة نظر السوفيات أنواع البحوث التي تجري في الخارج في ميدان علم الإجتماع الحضري.

٣ ــ النظر إلى نشاط الجماعات من خلال دينامية البيئة الحضرية ككل، ذلك أنه نتيجة للتفاعل المركب لكثير من العمليات الإجتماعية الإقتصادية التي تحدث في الحياة الحضرية فإن أي نسق للتفاعل الوظيفي في الجماعات أو المجتمعات أو الأفراد ينبثق وبصورة منتظمة من البيئة الإجتماعية، كما أن درجة نموها يمكن تحديدها عن طريق مجموعة من الخصائص غير المباشرة المتضمنة في الحياة. الثقافية في المدينة من حيث عمقها وشدتها وكليتها. أما المؤشرات التي يمكن أن تحدد هذه الحياة الثقافية فهي عدد الجمعيات العلمية والفنية والأدبية وعدد النوادي والمكتبات ودور العرض والمسارح والمتاحف ونسبة المترددين على هذه المنظمات أو المؤسسات.

وأخيراً فإن هذا الإهتمام في الإتحاد السوفياتي بالدراسات الحضرية يعكس

---

(١) أنظر تقييم هذا الإتجاه في الكتابات الحديثة في علم الإجتماع الأميركي وبالأخص عند كل من:

a – Alvin Gouldner, The coming crisis of Western Sociology, N. Y. 1970.

b – Robert Friedrichs, A sociology of Sociology, N. Y. 1970.

الإهتمام العام الذي بدأ يتزايد مؤخراً بدراسة علم الإجتماع، وعلى الرغم من أن كثيراً من الموضوعات التي يهتم بها البحث الحضري تتشابه مع الموضوعات التي يهتم بها نفس البحث في أميركا أو في غيرها من البلاد الأوروبية أو في دول العالم الثالث، إلا أن الإطار النظري الذي يوجه البحث السوفياتي يتـم من خلال الإلتـزام بالإطـار الأوسع للعلم الإجتماعي وهو المادية التاريخية أو بمعنى آخر، إن كل بحث يتم في مجال المدينة وأن عالج نفس الموضوعات المتعارف عليها في علم الإجتماع الحضري الآن، فإنما تتم وفقاً للمبادىء والنظرية الماركسية بوجه عام[1].

ثالثاً: المدارس الكلاسيكية في الدراسات الحضرية:

إن المدن نتاج قديم لحضارة الإنسان. ومع ذلك لا تزال الدراسـات الحضرية تمثل ميداناً حديثاً للدراسة، ويرجع ذلك إلى أن المفكرين الإجتماعيين، حتى عصر الثورة الصناعية، كانوا ينظرون إلى المدينة بوصفها صورة المجتمع ذاته، وليسـت شكلاً خاصاً متميزاً للحياة الإجتماعية. ويظهر ذلك بوضوح في الكتابات القديمة عند أرسطو، وأفلاطون، وأوغسطين، كما أن المدينة خلال مرحلة عودة ظهور الحياة في المدنية في أواخر العصور الوسطى قد تمثلت في كتابات مكيافيلي، أما في القرن الثامن عشر، فإن الارتباط بين المدينة والمجتمع أكدتـه النظـرية الإجتماعية عنـد روسـو Rousseau[2].

غير أن الإرتباط بين المدينة والمجتمع على هذا النحو أخذ يشهد تغيراً منذ الثورة

---

(١) يمكن الرجوع الى «أوسيبوف، علم الإجتماع»، ترجمة فرج أحمد فرج وسمير نعيم، دار المعارف القاهرة ١٩٧١، والى ما كتبه: كل من كوجان Cogan، ولوكتيف Loktev عن «الجوانب السوسيولوجية» لوضع نموذج للمدن في:

G. V. Ossipov (ed). Town, Country and people, London, 1969,

(٢) أنظـر: Richard Sennett, (ed). Classic Essays on the Culture. of Cities, N. Y. Appleton – Century – Crofts, 1969 وكذلك في المقالات التي كتبها عدد كبير من الباحثين في المجتمع الحضري في الكتاب الذي حرره كل من هات ورايس عن: Cities and Society وخاصة الفصل الثالث الذي كتبه كل من جوبرج وتبرنر وماكنزي وفايري والن بيجل.

الصناعية، ذلك لأن المدن ذاتها تغيرت، فقد أصبحت أكبر بكثير من تلك المدن التي عرفت في عصر روما، ولم ينشأ نموها من الداخل، نتيجة لتزايد عدد السكان، بل كان يرجع إلى تغيرات خارجية، مثل التغيرات التي حدثت في الزراعة، وشجعت سكان الريف على الإنتقال إلى المدن. وقد إرتبطت هجرة السكان هذه بظهور نماذج جديدة للعمل، عملت على تغيير مفهومات الإنسان حول الزمان، والحركة، وعدلت من العلاقات المتبادلة بين الناس خلال حياتهم اليومية. غير أن ذلك لا يرتبط، أيضاً، إرتباطاً بنمو نظام المصنع، أو الرأسمالية، إذ أن نظام المصنع كان معروفاً في مدن العصور الوسطى، وخلال عصر النهضة، لكن الإهتمام هنا ينصب على المشكلات المعقدة في المدن الصناعية تلك التي تحتاج إلى إستكشاف علمي منظم.

ونستطيع أن نقسم الكتابات الكلاسيكية عن الحضرية إلى مدرستين، الأولى هي المدرسة الألمانية والتي تمركزت في هيدلبرج وبرلين، وأعضاؤها ماكس فيبر، وجورج زيمل، وأخيراً أوزفالد شبنجلر. وقد كتبوا جميعاً خلال الربع الأول من القرن العشرين. أما المدرسة الثانية فقد تطورت في جامعة شيكاجو خلال عام ١٩٢٠، وظل أعضاؤها يحافظون على نشاطهم العلمي إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومن رواد هذه المدرسة بارك Park وويرث Wirth. أما أعمال الأنثروبولوجي روبرت ردفيلد R. Redfield فتمثل محاولة للتأليف بين أفكار المدرستين الألمانية والأميركية، كما أنها تمثل تحولاً نحو التفكير في مشكلات المدن المعاصرة.

١ ــ المدرسة الألمانية:

ظهر أول عمل علمي لدراسة الحياة الحضرية عام ١٩٠٥، وكان فيما جاء بكتاب ماكس فيبر: المدينة The City [1]. وقد عالج فيبر موضوعاً جديداً عليه، وتناوله أيضاً بطريقة غير تقليدية، تختلف كثيراً عن الكتابات السابقة عليه التي عالجت هذا الموضوع. وقد يجد القارىء صعوبة كبيرة في تتبع المفاهيم المجردة، والصياغات

(١) Max weber, The City: Edited and Transalated by Don Martindale and Gertude Neuwirth, Copyright (c) 1958.

والتراكيب اللغوية الصعبة التي يستخدمها فيبر في مؤلفه، لكن ذلك كله يحجب وراءه أغراضاً معينة، وأهدافاً خاصة بالمؤلف ذاته.

لقد كان فيبر في حياته الخاصة رجل عمل وسياسة، يهتم بالأهداف العملية والمستويات الأخلاقية، لكنه في الوقت ذاته كان عالماً يحاول تقديم وصف متحرر من القيمة للمجتمع، ونجد في دراسته صورة للجانب الأول من حياته، لكنها صورة غير ظاهرة إلى حد بعيد، فكل ما يبدو على أنه وصف هو في جوهره إنتقاد. ونستطيع أن نبرر غموض اللغة التي إستخدمها فيبر في مؤلفه، على أساس الهدف السابق، فقد حاول أن يكتب كملاحظ على المستوى الظاهري، دون أن يعترف مباشرة بالمضامين الأخلاقية لأفكاره. كما عرض فيبر أفكاره بصورة منظمة، وعالج المادة العلمية التي تناولها، معالجة تؤدي بالقارىء إلى إستخلاص نتائج ضرورية، لكنه لم يحاول أن يقوم هو نفسه بعملية إستخلاص هذه النتائج.

ولقد إنتهج فيبر في معالجته للمدينة منهجاً يختلف تماماً عن ذلك الذي تبنته الدراسات السابقة، فلم يكتب من خلال أعمال تونيز ودوركايم، وغيرهما من علماء الإجتماع المعاصرين له الذين تناولوا تحليل أثر العوامل الحضرية في بعض جوانب الحياة الإجتماعية. ومع ذلك فشلت تحليلاتهما في تقديم صياغة نظرية متكاملة خاصة بالحياة الحضرية في ذاتها. أما فيبر، فقد حاول أن يحقق هدفاً مختلفاً عن ذلك تماماً، فهو لم يصف أثر المدينة في خلق الشعور بالعزلة والفقدان عند سكانها، ولكنه بحث عن الظروف التي تجعل دور المدينة إيجابياً وإبتكارياً في الحياة العامة للإنسان. وحينما بحث عن المدن في الماضي بدلاً من الحاضر، كان ذلك، في الحقيقة، يمثل محور النقد الذي قدمه فيبر للحياة الحضرية الحديثة أما الأسباب التي دفعت فيبر إلى الإلتفات للمدن القديمة فهي معقدة ومتداخلة، وتعتمد إلى حد ما على تعريفه للمدينة، وعلى تصوره لكيفية إستكشاف هذا التعريف.

ويبدو تعريف فيبر للمدينة واضحاً، إذا حددنا ما نقصده بمصطلح وثيق الصلة به هو «الكوزموبوليتانية أو العالمية Cosmopolitan »، ذلك لأنه من الممكن أن نطلق

على منطقة للإقامة البشرية أنها كذلك، إذا ظهرت فيها أساليب متنوعة للحياة، جنباً إلى جنب مع وجود أفراد ذوي إتجاهات مختلفة. وقد ترجم فيبر هذا التعريف في وصفه لطبيعة المدينة ذاتها: إن المدينة هي ذلك الشكل الإجتماعي الذي يسمح بظهور أعلى درجات الفردية، والتفرد، وحينما نعرف المدينة لا نقصد بذلك وصف أسلوب واحد للحياة، ولكننا نصف مجموعة بناءات إجتماعية، يمكن أن تؤدي إلى ظهور أنماط متعددة وملموسة في أساليب الحياة. فكأن المدينة، على هذا الأساس، تمثل بناءات إجتماعية تشجع الفردية الإجتماعية، والتجديد، وهي بذلك وسيلة التغير التاريخي»[1].

في ضوء ذلك تحمل فيبر أعباء مهمة عسيرة في دراسته للمدينة: ذلك أنه إفترض أن المدن الحديثة لا تعبر عن الإمكانية الحقيقية «للمدينة» كثقافة، حيث نظر إلى المدن التي وجدت في عصره على أنها تمثل نظماً بدائية غير نامية، وذلك على العكس مما ذهب إليه كثير من معاصريه، حينما قرروا أنها ناجمة عن تطور تاريخي من خلال خطوط طويلة معقدة. حقيقة إن القوى العقلية، ونمو البيروقراطية يمثل عملية معقدة، لكن فيبر يذهب إلى أنها أنتجت بيئة حضرية رجعية، والواقع أن فيبر على العكس من الماركسيين، لا يعتقد أن التطور التاريخي يظهر بصورة جامدة، أو يحدث في تتابع منتظم نتيجة قوى النمو الصناعي، ولكنه ينتهي بطريقته الخاصة، إلى أن هذه القوى أدت إلى وضع أقل تحضراً أو مدينة تشبه ما كان عليه الأمر في مدن العصور الوسطى المتأخرة.

ولقد كان فيبر يقصد من تعريفه للمدينة، أن يقدم نموذجاً مثالياً لظروف المدينة، أي حالة للحياة الحضرية تستطيع أن تواجه القدرات الإجتماعية الكامنة في هذا التنظيم للإقامة البشرية. ويفترض هذا النموذج المثالي أنه من الممكن تقديم وصف عقلاني أو رشيد لظاهرة إجتماعية، مثل المدينة، لكن هذا الوصف العقلاني قد قام

---

(١) Max Weber; The Nature of the city: in, Classic Essasy on the Culture of Cities, 1969, PP, 23 – 26.

أساساً على المنظور التاريخي ومعنى ذلك أن «النظرية العقلانية» عن المجتمع هي نتاج للتاريخ، أي نتاج الخبرة الحقيقية للناس، وليست مستندة إلى فروض أو أبنية فرضية تنتمي إلى بعض المفكرين غير أن الصعوبة التي ينطوي عليها هذا الإتجاه، تتمثل في أن فيبر يحاول أن يحقق شيئاً أوسع نطاقاً من الوصف التاريخي للظواهر الإجتماعية. لأن المادة المتعلقة بخبرة الإنسان، وتاريخه سوف تستخدم في بناء نموذج للحياة الإجتماعية، تربط بين عناصره روابط عقلية ويمكن بهذه الطريقة إعطاء البناءات الإجتماعية الكبرى في المجتمع شكلاً منطقياً، بغض النظر عن علاقاتها الزمانية. وبإستخدام طريقة النماذج المثالية يمكن مقارنة البيروقراطيات في العصور الوسطى بتلك التي كانت توجد في الصين القديمة، كما نقارن المدن الصينية أو دولة المدينة في الصين، بجمهورية عصر النهضة في إيطاليا، الخ. فكأن الإهتمام يتركز هنا على المقارنة المنطقية بين الصور الإجتماعية المركبة، ويستخدم العقل كوسيلة أو أداة للتعمق في الخبرة التاريخية، تلك التي لا تظهر إذا حصر الملاحظ رؤيته في نطاق المادة التاريخية خلال الزمان.

ولقد استعان فيبر بهذه الطريقة في دراسته لمدن العصور الوسطى، والمدن الإيطالية الأخرى في أوائل عصر النهضة، وإنتهى إلى أن هذه المدن تمثل نموذج الظروف الملائمة لبناء المدينة التي تسود فيها أساليب متنوعة للحياة الحضرية. كما أن هذه المدن تتميز بأنها أكثر ثراء من المدن التي توجد في العصر الحديث.

أما جورج زيمل G. Simmel [1] فقد كان أحد تلاميذ ماكس فيبر، الذين إعترفوا بالمكانة الكبرى لأعماله، ومع أن زيمل يتفق مع فيبر في بعض الآراء، إلا أنه يعارضه في تصوره لنشأة المدن، كما أنه يرى أن الصور الحضرية التي توجد في العصر الحديث تشير إلى إمكانية ظهور حياة حضرية جديدة ومعقدة. ويعتقد زيمل أيضاً أنه يمكن وصف المدن بالإعتماد على النماذج المثالية، لكن عناصر هذا الوصف يجب أن تكون

---

(١) انظر على Kurt Wolf; The Sociology of Georg Simmel, London, 1964, PP. 402 – 409. الاخص مقالة زيمل عن المتروبولديس والحياة العقلية.

سيكولوجية أكثر منها بنائية، ذلك إن الإنسان في المدينة يشعر بأنه يعيش حالة ضياع نظراً لتعدد جوانب الحياة فيها، وهذه الحالة النفسية هي التي تجعل الناس يبتعدون عن الإستجابة العاطفية نتيجة لتعقد الحياة الحضرية، الأمر الذي تصبح معه العلاقات بين الانسان وأقرانه، وبينه وبين البيئة عموماً، علاقات جزئية، وإنفصالية. وتعتبر البيروقراطية، والإدارة، وإقتصاد السوق الميكانيزمات التي تلجأ إليها الحياة الحضرية لكي تواجه حالة التفكك النفسي هذه. وهكذا، يمكن القول إن زيمل إنتهى إلى صورة للحياة الحضرية تشبه إلى حد كبير تلك الصورة التي قدمها فيبر لخصائص المدينة الحديثة، لكنه أي زيمل، إعتقد أن سمات الحياة الحضرية، اللاشخصية، والاضطراب، والبيروقراطية، وإنعدام المواجهة المباشرة، والعمليات العقلية لإقتصاد السوق، هي نتاج ظروف حضرية ذات طبيعة نفسية - إجتماعية، بينما ذهب فيبر إلى أنها ظهرت بتأثير قوى إقتصادية وغير إقتصادية متضمنة في الرأسمالية.

ويعتقد زيمل أيضاً أن الحياة في الحضر تزود الأفراد بميكانيزمات دفاعية، «فعلى الفرد أن يحرر نفسه او يفصل بين الروح والعقل»، إذ أن إنعدام العاطفة والعلاقات الوظيفية في المدينة، تمثل قوى دافعة للإنسان لكي يتحرر من دائرة الأفعال الروتينية، ويحاول أن يعيش بعيداً عن هذه الحالات النفسية. والواقع أن زيمل إستطاع أن يصور جوانب كثيرة للحياة في المدن الحديثة، وذلك بدلاً من الإغراق في الماضي، أو تأمل المستقبل تأملاً يوتوبياً.

أما آخر ممثلي هذه المدرسة فهو أوزفالد شبنجلر O. Spengler [1]، وعلى الرغم من أنه لم يتصل بأعمال كل من فيبر وزيمل، إلا أن كتاباته عن المدينة تعكس بعض أفكارهما، وهي التي كان لها تأثير واضح على مدرسة الإجتماع الحضري في شيكاجو.

ويعتقد شبنجلر أن مراحل نمو المدينة تعكس مراحل الحياة الحضارية في الثقافات الغربية ككل. وهو بذلك يبتعد تماماً عن تصورات فيبر ويزمل، وغيرهما من مفكري

---

(1) Oswald Spengler; The Decline of the West, Vo II, Translated by Charles Francis Atkinson, 1928 (The Soul of the city).

نهاية القرن العشرين، الذين إهتموا بتتبع الخصائص المتميزة للمدينة كبناء إجتماعي.
كذلك ذهب شبنجلر إلى أن مراحل نمو المدينة تتخذ شكل الدورة لأن نشأة المدن الثقافية وتدهورها يتخذ نمطاً واضحاً يكشف عن مراحل النمو والتدهور في المجتمع. أما مؤلف شبنجلر الأساسي فهو: تدهور الغرب، ويرجع إختياره هذا العنوان إلى اعتقاده بأن ثقافة المدن الغربية أخذت في التدهور منذ بداية القرن العشرين، لكن دورة الحضرية، تنطبق أيضاً على الثقافات غير الغربية. ذلك أنه في كل الحالات، يلاحظ أن المدن ذات الأحجام المعينة سوف تعمل على إفساد سكانها، حينما تكسب عمليات العلاقات المتبادلة بين الناس طابعاً نظامياً واضحاً، وتجعلها روتينية، وخالية من العاطفة. وقد أشار زيمل إلى هذه الحقيقة ذاتها، لكن فكرة شبنجلر عن الفساد ترتبط إلى حد كبير بخصائص المدن الحديثة كما أشار إليها فيبر.

ويعتقد شبنجلر أن كل ثقافة، غربية أو غير غربية، لها «روح شعبية Folk Spirit» تظهر في المراحل الأولى من تطورها، وهذه الروح تمنح الثقافة هويتها، وحينما تنمو المدن تدريجياً فإن ذلك يؤدي إلى تغيير هذا الطابع الثقافي، نتيجة تشجيع الفردية والإنفصالية، بين أعضاء المدينة. وهكذا، تتشابه جميع المدن الكبرى، طالما أنها نشأت في الأصل عن ثقافة واحدة، وهذا التشابه هو علامة المرض والتغير والأفول الداخلي، أما التوازن بين القرية والمدينة فهو في رأي شبنجلر مفتاح صحة كل المجتمعات النامية.

والواقع أن الأفكار التي قدمها شبنجلر ذات أصول عميقة، وقد كتب هيردر Herder في القرن الثامن عشر عن الروح الشعبية، وظهرت أيضاً معالجات تاريخية عديدة لفكرة الدورة في نمو المدن، ومنذ أن كتب شبنجلر عن التطور الدوري للثقافة أصبحت هذه الفكرة تتردد بوضوح لدى المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي A. Toynbee ، وعالم الإجتماع الحضري الأميركي لويس ممفرد L. Mumford

وهكذا يمكن القول: إن أعمال رواد المدرسة الألمانية كانت تدور حول إكتشاف الخصائص المميزة للمدينة والحياة الحضرية، بإعتبارها خصائص تصدق على المدينة

ككل؛ فضلاً عن تعريف ثقافة المدينة كظاهرة محددة، من خلال مقابلتها بالوحدات الإجتماعية الأخرى.

أما الممثلون الأول لمدرسة شيكاجو فقد ساروا في طريق مختلف حينما درسوا المدينة، وحين طرحوا تساؤلات حول الطبيعة الداخلية للمدينة، وكيف يؤدي كل قسم فيها دوره أو وظيفته، إلى جانب الخبرات المختلفة والمتنوعة التي تشهدها. وإتخذ هؤلاء الدارسون من المدينة عالماً في ذاته، وحاولوا تعريفه في ضوء العلاقات بين أجزائه، وهكذا كانت محاولتهم بداية جديدة مختلفة عن العلماء الألمان، حيث لم تبذل أية محاولة خلال بداية مدرسة شيكاجو لفهم المدينة من خلال علاقتها بالوحدات الإجتماعية الأخرى. ولكن في المراحل الأخيرة فقط من تطور هذه المدرسة، إختلط الإتجاه الواسع للمدرسة الألمانية في دراسة المدينة، بمعرفة البناء الداخلي لها في كتابات ردفيلد.

مدرسة شيكاجو:

أحدثت مدرسة شيكاجو تطوراً ملحوظاً في الدراسات الحضرية، وأخذت هذه الدراسات تتجه نحو التكامل بصورة واضحة بفضل أعمال روبرت بارك، ولويس ويرث، وإرنست بيرجس، وروبرت ردفيلد، ويمكن القول: إن الأفكار الرئيسية لهذه المدرسة كانت تتمركز حول الإجابة على سؤالين هما: ما هي القوى غير الإقتصادية التي تعمل على خلق ثقافة المدينة؟ وما هي إمكانيات الإختيار الحر والتجديد في ثقافة المدينة؟. يضاف إلى ذلك أن روبرت ردفيلد وميلتون سينجر M. Singer قد تمكنا من التوصل إلى وسيلة لوصف تطور المدن، ومن ثم إستطاعا التغلب على بعض الصعوبات التي أثارتها المدرسة الألمانية، والأعمال المبكرة لمدرسة شيكاجو أيضاً حول طبيعة تطور بناء المدينة ذاته.

وقد بدأت مدرسة شيكاجو تأخذ شكلها العلمي بعد الحرب العالمية الأولى، حينما إستطاع روبرت بارك أن يجذب إهتمام كل من لويس ويرث وبيرجس نحو الإهتمام بدراسة ثقافة المدينة. ولقد أتم بارك رسالته للدكتوراة بجامعة هيدلبرج

بألمانيا قبل الحرب. وتأثر هناك تأثراً واضحاً بمحاضرات جورج زيمل. وكانت أولى ثمار هذا العمل المقال الذي ظهر له عام ١٩٦٦ عن: «المدينة» بعض المقترحات حول دراسة السلوك الإنساني في البيئة الحضرية»[1]، وكانت هذه المقالة علامة مميزة في الدراسات الحضرية، أثرت بعد ذلك في توجيه البحوث في أوروبا وأميركا على حد سواء.

ويذهب بارك في هذا المقال إلى أنه يحاول فهم المدينة بوصفها مكاناً، وكذلك بإعتبارها نظاماً أخلاقياً moral order . وهو يعتقد أنه يجب وصف المدينة بطريقة يمكن معها، عن طريق التحليل الوظيفي، إظهار إمكانيات الحياة الثقافية والأخلاقية فيها. أما ما وصفه بارك بأنه إيكولوجية المدينة ecology of the city ، فإنه لا يعني الإقتصارعلى تتبع التقسيم المكاني الداخلي للمدينة، أو وضع خريطة لمختلف الأشياء التي توجد بها، وإنما ما أراده في الحقيقة إكتشاف تأثير هذه الظواهر الفيزيقية في خبرة سكان المدينة الإنسانية والعاطفية، ودورها في تشكيلها.

ويفترض بارك أن الظروف النفسية والأخلاقية للحياة في المدينة سوف تعكس نفسها بصورة طبيعية، في كيفية استغلال المكان، وفي أنماط الحركة الإنسانية والإنتقال. . الخ. وافترض بارك، بعبارة أخرى، أن الثقافة تتجلى في الأشياء المصنوعة، وأن المدينة لها طابع عضوي. والواقع أنه كان يريد من ذلك الإشارة إلى الموضوعات والجوانب التي يجب أن تتجه إليها البحوث. وجدير بالذكر أن بعض الدارسين إهتموا أكثر بالجوانب الايكولوجية المكانية، ولم يبرز العنصر الإنساني المتضمن في التصورات النظرية لكتابات بارك، إلا في أعمال تلاميذه لويس ويرث وردفيلد، وفي البحوث الحديثة عن المدن التي تجري في جامعة شيكاجو.

وقد رأينا كيف أن زيمل وشبنجلر إستخدما مفهوم تقسيم العمل في وصف حياة سكان المدينة الإنقسامية والتخصصية، أما السبب في هذا التقسيم الدقيق للعمل

---

(١) Robert Park: The City: Suggestions For The Investigation of Human Behaviour in the Urban Environment, from A. J. S. Vol xx 1916.

وقد ظهرت هذه المقالة في عدد كبير من الكتب التي تجمع مادة متنوعة عن الدراسات الحضرية.

فهو الحاجة إلى الكفاءة العقلية في أداء الوظائف، وهو أيضاً ميكانيزم دفاعي ضد العلاقات العاطفية المتضمنة في الأفعال الإجتماعية. أما كتابات أعضاء مدرسة شيكاجو، وبخاصة بارك وويرث، فقد أهتمت بإبراز الفكرة التي مؤداها: أن الحاجة إلى العقلانية أو الرشد، تظهر في الترتيب المكاني للمدينة ذاتها، وأن جغرافية المكان هي التعبير الملموس عن تقسيم العمل، وتباين الأدوار الإجتماعية. والواقع أن هذا التصور الأيكولوجي والجغرافي تظهر أهميته في المدينة الصناعية، التي يسود فيها التخصص في العمل والمكان، وهو الذي لم يكن معروفاً في مدن العصور الوسطى، ويعتقد بارك وويرث أن المدينة الصناعية تنقسم إلى وحدات وظيفية متجانسة، وأن لهذا الإنقسام المكاني أثره في السلوك السائد في المدينة، ومن ثم تتحدد حرية السلوك أو التعبير فيها. وقد عالج بارك أثر الإنقسام الوظيفي في المدينة، في قدرتها على ضبط سلوك الأعضاء، وما أدى اليه تعدد الأعمال في المدن من حالات الولاء المزدوج التي توجد لدى سكانها.

أما ويرث فقد أهتم بمعالجة مسألة التخصص وكيفية تأثير تقسيم العمل، كظاهرة حضرية، في الإقتصاد الحضري، وإستغلال الأرض، والبناءات السياسية، والعلاقات المتبادلة بين كل هذه العوامل، وحاول أن يعالج هذه الموضوعات معالجة نظرية متكاملة كما أوضحنا من قبل[١].

والواقع أن كتابات ردفيلد وزميله ميلتون سينجر M. Singer تمثل أهم إسهامات مدرسة شيكاجو. وقد ذهب ردفيلد إلى أن أفكار الرواد الأوائل لمدرسة شيكاجو عن المدينة الحديثة، ترتكز على إفتراضات تتعلق بأنماط الحياة غير الحضرية، أو ما أطلق عليه «المجتمعات الشعبية Folk Societies» وحاول أن يوضح كيف أن الفروق بين المجتمعات الحضرية والشعبية ترتبط بتطور بناء المدينة ذاتها. وبهذه الطريقة إستطاع ردفيلد أن يحقق التكامل بين أعمال مدرسة شيكاجو عن البناء الداخلي للمدينة،

---

(١) انظر ما كتبناه عن نظرية ويرث ونقدها.

ودراسات المدرسة الألمانية للمدينة في السياق الشامل للمجتمع والتطور الإجتماعي[1].

ولقد كان منهج التحليل الذي إستعان به ردفيلد يشبه إلى حد كبير طريقه ماكس فيبر، فقد إستخدم صوراً مركبة للمجتمعات (أي نماذج مثالية) حتى يمكن بناء تصور عقلي للحياة الحضرية. وإهتم ردفيلد بصياغة نموذج مثالي عن خصائص الحياة الريفية أو المجتمع القروي، بصورة تناقض أو تعارض تماماً كتابات بارك وويرث في وصفهما المدينة. وتعتمد الثقافة الشعبية، في رأيه على أن كل أعضاء المجتمع يشاركون فيها، وليس هناك مستوى عالي للتخصص، كما حاول ردفيلد أن يستعين بمعلوماته الأنثروبولوجية في تتبع تأثير هذا المجتمع غير الإنقسامي في الدين، وممارسة القوة، وعلاقات القرابة. وكان يهدف من كل ذلك إلى وصف سلوك الناس حينما يتصرفون ككائنات عاطفية، أي حينما يختفي مبدأ تقسيم العمل والأدوار في حياتهم. وهكذا أكد ردفيلد أهمية المقارنة بين هذين الشكلين من الاستيطان البشري، وإعتقد أن المدنية والمجتمع الشعبي يكتسبان وجودهما من الفوارق القائمة بينهما.

وإعتمد ردفيلد على هذه الفكرة البسيطة في تطوير وصفه لعملية الإنتقال من حياة مجتمع الفولك إلى المجتمع الحضري. وهي عملية تتم على مرحلتين: الأولى الإمتصاص الذي يحدث لحياة مجتمع الفولك داخل بناء المدينة، والثانية، التغيرات الداخلية في الإتجاه العقلي عند الحضريين. غير أن عملية التحضر التي وصفها ردفيلد تتسم بالغائية، لأن الحركة من ثقافة الفولك إلى الحضرية لها بداية محددة، وغاية بالذات. ولكن هذه الغائية تنتهي حينما يتم التحول إلى الحضرية، وحين تحدث تطورات مستقلة في المدينة لا تتجه نحو غاية معينة.

---

(١) تعتبر المقالة الكلاسيكية لردفيلد عن The Folk Society والتي نشرت في عدد كبير من كتب علم الإجتماع أساساً لدراساته وتحليلاته التي ضمنها كتبه عن المجتمعات الصغيرة وللدراسة التي أجراها بالاشتراك مع ميلتون سنجر عن الدور الثقافي للمدن في الجزء الثالث من كتاب:
Economic Development and Cultural Change – Chicago, 1954.

وأخيراً فإن أعمال هاتين المدرستين - برغم أنها تواجه الآن بعض الإنتقادات، أهمها أنها كتبت بطريقة انطباعية، وأنها تفتقر إلى الملاحظة العلمية والمعلومات الكمية عن الحياة في المدينة، استطاعت أن تمس أهم المشكلات التي تواجه الإنسان في مجتمع المدينة، وأن تقدم أسساً نظرية للدراسات الحضرية والمعاصرة التي لا تلتفت كثيراً إلى التحليل النظري والصياغات التصورية.

الفصل الثاني

النماذج والمتغيّرات

موقف نظري

نحاول فيما يلي إستخلاص فهم واضح للملامح الجوهرية المميزة لعلـم الإجتماع الحضري، وذلك من خلال كتابات بعض رواد علم الإجتماع، على أن نبدأ بتصور «المجتمع المحلي» كنقطة محورية، بإعتبار أن علم الإجتماع الحضري يهتـم بجانـب معين في الموضوع الشامل الذي يتناوله علم الإجتماع بصفة عامة، ذلك الموضـوع الذي يتمثل في دراسة سلوك الأفراد والجماعات الذين يعيشون في نماذج معينة من المجتمعات توصف بأنها مجتمعات محلية.

والواقع أن إختبار أو فحص قيمة أي مصطلح أو تصور مثل «المجتمع المحلي» يعتمد على توضيح فائدته التحليلية في وصف السلوك وصفاً موضوعياً، ومن ثم فإن تصور المجتمع المحلي قد يفقد قيمته كمفهوم سوسيولوجي، إذا كان من العسير تحديد السلوك الملموس الذي يشير إليه. في ضوء ذلك نستطيع أن نخضع مصطلح المجتمع المحلي لمناقشة تحليلية على أساس الإعتبارات التالية:

١ ــ أشار بيتر مان P. Mann إلى أننا لا نستطيع بأي حال من الأحوال أن نزعم بأن مصطلح المجتمع المحلي قد تحدد تحديداً دقيقاً، ويتعين علينا لكي نصل إلى فهم كامل لهذا التصور، أن نجري المزيد من البحوث حول مضمون هذا المصطلح، أو العوامل المكونة لما نطلق عليه «المجتمع المحلي»، كما أنـه من الضروري أن تكون المناهج المستخدمة في الدراسة أكثر دقـة، بحيث تكون قادرة على عرض الحقائـق

عرضاً منظماً، وبحيث يعرف كل باحث ماذا يجب عليه أن يفعله، وكيف يستخلص نتائجه»[1]. ويؤكد مان أن هذين الشرطين يمثلان مطلباً حيوياً للوصول إلى وضوح وفهم متكامل للمجتمع المحلي، وما لم تحدد مناهج الدراسة في هذا الميدان بدقة، فإننا لن نصل إلا إلى مزيد من اللبس والغموض.

٢ ـ يشير مصطلح المجتمع المحلي في علم الإجتماع، إلى جماعات إنسانية، تصنف طبقاً لمعيار معين، ويعد التفاعل هو الأساس السوسيولوجي المميز لهذا التصنيف. أما إستخدامنا لمحكات أخرى مثل: الإقامة في إقليم محدد، والسن، واللون، فإن ذلك يرجع إلى أن هذه الخصائص الموضوعية الواضحة، والتي يسهل قياسها إنما ترتبط إرتباطاً شديداً بالتفاعل[2].

٣ ـ إننا إذا حاولنا دراسة المجتمعات المحلية كجماعات تتمايز فيما بينها عن طريق التفاعل القائم بين أعضائها، فمن الضروري أن نتوقع وجود درجات وأنماط مختلفة للتفاعل سواء على مستوى الجماعة الواحدة، أو على مستوى العلاقة بين الجماعات كما يتدخل في ذلك أيضاً تأثير عوامل أخرى مثل حجم الجماعات، ومدى إستقرارها، وصور العلاقات بينها وداخل كل منها، ويتمثل هذا التوقع الإطار العام الذي يجب أن نبدأ به. وربما يكون من الملائم في هذا الصدد أن نستعرض عناصر التعريفات التي ظهرت لمصطلح المجتمع المحلي، ونختار بصفة خاصة تعريف كل من لندبرج وماكيفر، لأن هذين التعريفين يختلفان إختلافاً كبيراً وواضحاً من حيث المدخل الذي أكده كل منهما في دراسة المجتمع، إذ يذهب لندبرج إلى أن المجتمع المحلي هو أي جمع يوجد فيه الحد الأدنى من التجانس الجغرافي، وأنماط التفاعل العديدة، وللمجتمع المحلي ثلاثة أبعاد أساسية ـ في رأيه ـ هي: الزمن، والمكان أو المنطقة الجغرافية، والتفاعل، وهناك دور أساسي للبحوث في تحديد

(١) Mann. P. H. An Appoach to Urban Sociology, London, Routledge & Kegan Paul, 1958, P. 183.

(٢) Lundberg, G. Foundations of Sociology, N. Y, The Macmillan, Company, 1939, P. 360.

درجات هذه الأبعاد الواقعية[1]. أما ماكيفر فإنه يرى أن مصطلح المجتمع المحلي يشير إلى أي منطقة تسود فيها حياة مشتركة، قرية أم مدينة صغيرة، بحيث تتحقق لها مجموعة خصائص تجعلها متميزة عن المناطق الأخرى. ذلك أن حياة الأفراد معاً في إطار المجتمع المحلي، تعمل على تطوير خصائص متميزة تتمثل في الطباع، والتقاليد، واللهجات. . . الخ، لكن المجتمع المحلي هو دائماً جزء من مجتمع محلي أوسع، ولهذا فإن المجتمع المحلي مسألة درجة، أو بعبارة أخرى إنه يعتمد إلى حد كبير على درجة وكثافة الحياة المشتركة[2].

وعلى الرغم في أن كلاً من لندبرج وماكيفر ينظر إلى تصور المجتمع المحلي من زاوية مختلفة تمام الإختلاف عن الآخر، إلا أن هناك بعض نقاط إتفاق أساسية فمن الملاحظ أن المجتمع المحلي يرتبط بمنطقة جغرافية معينة، وأنه يشير إلى جمع فتحقق له درجة معينة من الحياة المشتركة، وشكل خاص من أشكال التفاعل، الذي يميزه عن غيره من الجموع الأخرى، وأخيراً أن المجتمع المحلي إصطلاح فيه غير قليل من النسبية، إذ من الضروري أن نأخذ في إعتبارنا علاقته بجماعات أخرى قد تكون أوسع نطاقاً منه.

٤ ــ وإذا ما أخذنا في إعتبارنا نقاط الإتفاق الواردة في التعريفين السابقين بوصفها تصلح بداية ملائمة لتحليل تصور المجتمع المحلي، فإن ذلك معناه أن هناك جوانب تتعلق: بالحشد، وبالجماعة، وبدرجات التفاعل التي يجب التعرف عليها بإستخدام مقاييس موضوعية. فكأنه من الضروري تحديد العوامل المختلفة التي سوف تخضع للقياس قبل دراستها، وهنا بالذات نستطيع أن نستعين بفكرة النموذج المثالي. ولا شك أن النماذج المثالية ذات قيمة تحليلية نظرية كبرى، وإن كانت عناصرها لا تتحقق بصورة كاملة في الواقع. وقد أشار كل من فون فيز Von Wiese وهوارد بيكر H. Becker إلى أن كل العلماء يتعاملون مع نماذج مثالية، أو تخيّلات

(١) Ibid, PP. 361 – 2.

(٢) MacIver, R. Coummunity, London, PP. 22 – 25.

مقصودة تفتح أمامهم آفاقاً جديدة في دراسة الواقع الإجتماعي. وقد إستخدم ماكس فيبر النماذج المثالية بكثرة في تحليله للظواهر الإجتماعية المختلفة، بإعتبارها تشير إلى مفردات فرضية يقيمها الباحث بنفسه، لكي يفيد بها في دراساته التاريخية المقارنة. وقد يعترض البعض على فكرة النموذج المثالي بأنها ترمز إلى تخيلات لا تتحقق، ولا تلاحظ في عالم الواقع، ومن ثم فهي تزيد الموقف تعقيداً. لكننا نجد باحثاً مثل بيرجس Burgess ، الذي إهتم بمناقشة هذه المسألة، يقرر: «أن هذا الإعتراض لا يضير الباحث الذي يستخدم النموذج المثالي في شيء، طالما أنه يؤكد أن ما يمكن أن يوجد في المجتمع عبارة عن تقديرات تقريبية، ولذلك تتحول مسألة القياس لتصبح بحثاً عن درجة هذه التقديرات التقريبية. وهناك مقاييس تطورت من أجل الكشف عن القيم المتقاربة لخصائص المجتمع المحلي»(١). وهكذا يبدو أنه من الأفضل بالنسبة لعلماء الإجتماع أن يضعوا تصوراً مثالياً للمجتمع المحلي ليشمل على كل العوامل الملائمة، بحيث تصبح لديهم قاعدة يرتكزون عليها عند إجراء الملاحظات. ولسوف تكون المهمة الرئيسية عند صياغة هذه النماذج المثالية هي إكتشاف عوامل الحياة المشتركة، وصور التفاعل الإجتماعي التي تظهر في هذه الحياة أكثر من غيرها، وبالتالي يتعين إبرازها بوضوح.

التصورات المثالية للمجتمع المحلي:

تعتمد التصورات المثالية للمجتمع المحلي على قدرة الباحث في إستيعاب عناصر الحياة المشتركة، ثم التأليف بينها في صيغة منطقية تشكل نموذجه المثالي. وربما يكون من المناسب هنا أن نبدأ بالتصور الذي قدمه تونيز عن المجتمع المحلي والمجتمع. وجدير بالذكر أن تونيز إستخدم مصطلحين ألمانيين هما: Gemeinschaft & Gesellschaft ، وهناك ترجمات إنجليزية عديدة لهما، لكن الشيء الذي يعنينا أن تونيز إستخدم المصطلحين في وصف نموذجين متعارضين للحياة الإجتماعية يمثلان قطبي

(١) E. W. Bnrgess Research Methods in Sociology, In: Gurvitch & W. E. Moore, 20th Century Sociology, N. Y. 1945, P. 31.

متصل، بإعتبار أن أي جماعة تخضع للدراسة، يمكن بعد فحص خصائصها أن توضع على نقطة قريبة أو بعيدة عن أحد هذين القطبين، ولكن ليس من الضروري أن تتطابق الجماعات تماماً مع خصائص القطبين المتعارضين. وقد أوضح هيبرل Heberle ذلك بقوله: «لقد كانت تصورات المجتمع المحلي والمجتمع بالنسبة لتونيز هي مفاهيم خالصة تنطوي عليها النماذج المثالية، ولا تتحقق في العالم الواقعي، ومن ثم فهي لا تستخدم كمفاهيم تصنيفية. وهي إلى حد ما تعتبر «سمات» توجد بنسب متقاربة في الواقع الإجتماعي. فإذا ما حاول الباحث أن يعرف الأسرة ـ مثلاً ـ بأنها مجتمع محلي، فسوف يجد الطريق إلى الفهم السوسيولوجي مسدوداً أمامه، لأن المهمة الأساسية لعلماء الإجتماع تتمثل في توضيح كيف أن الأسرة في الموقف الواقعي الملموس (الأسرة في المدينة الكبيرة مثلاً) تقترب من نموذج «المجتمع» بدرجة أكثر من الأسرة في موقف آخر. وإذا أخذنا المفاهيم أو التصورات بهذا المعنى، لأصبح من اليسير إستخدامها في دراسة الظواهر التاريخية، دون أن يؤدي ذلك إلى أي إختلال في النسق»[1].

ويتفق لوميز C. Loomis مع هيبرل في القول بأن الفكرة المحورية الموجهة لصياغة تونيز هي فكرة النموذج المثالي لكل من المجتمع المحلي والمجتمع، لكنه يضيف إلى ذلك قضية أخرى مؤداها: أن تونيز أقام هذا النموذج المثالي على أساس التفرقة بين الإرادة الطبيعية Natural Will، والإرادة العاقلة Rational Will. أما الإرادة الطبيعية، عند تونيز، فهي المرادف السيكولوجي للجسم البشري، أو هي مبدأ وحدة الحياة بينما الإرادة العاقلة هي نتاج التفكير ذاته، وبالتالي تكتسب وجودها من إنتمائها إلى شخص معين، أو إلى الفرد الذي إبتكرها. ويمكن تفسير الإرادة الطبيعية في ضوء الماضي فقط أما الإرادة العاقلة، فإنه يمكن فهمها فقط على أساس التطورات القادمة التي تحظى بإهتمامنا، وإذا إنتقلنا بعد ذلك لمفهوم تونيز عن المجتمع

(١) R. Heberle, The Sociology, of Ferdinand Toennies, American Sociological Review, Vol 2, No. 1, 1937.

المحلي والمجتمع، سوف نجد أنه يقرر: «إنني أطلق لفظ المجتمع المحلي على كافة أنواع الروابط التي تسيطر عليها الإرادة الطبيعية، بينما أطلق لفظ المجتمع على تلك الروابط التي تتشكل أو تكون مشروطة بوجود الإرادة العاقلة. إن أهم ما يميز المجتمع المحلي هي الحياة العضوية الواقعية، بينما أهم خصائص المجتمع البناء الآلي التخيلي. وحياة المجتمع المحلي تتميز بأنها خاصة، وودية، وتآلفية، أما حياة المجتمع فهي عامة، أو هي العالم ذاته»(١). كذلك يرتبط المجتمع المحلي باللغة، والطرائق الشعبية، والأعراف والمعتقدات، أما المجتمع فانه يرتبط بالمهنة والعلم أساساً. وهكذا يجب أن نفهم المجتمع المحلي ككائن عضوي حي، أما المجتمع فإننا ننظر إليه بالضرورة بوصفه مركب آلي، أو شيء مصطنع. أما صورة الوحدة التي تربط الأفراد ببعضهم كأعضاء في كل من الجماعتين فتتمثل في أن الأفراد في المجتمع المحلي يظلون محافظين على إتحادهم رغم كل العوامل التي قد تؤدي إلى التفرقة، على حين أنهم في المجتمع ينفصلون أساساً برغم كل العوامل التي تؤدي إلى تجمعهم وترابطهم. ولكي يوضح تونيز طبيعة الروابط السائدة في المجتمع المحلي يستخدم مصطلح «الفهم» فيقول: «إننا نطلق على العواطف المتبادلة كإرادة خاصة بالمجتمع المحلي إسم «الفهم» ويمثل «الفهم» قوة إجتماعية خاصة،، أو تعاطفاً وجدانياً يحفظ إرتباط الكائنات الإنسانية ببعضها بوصفهم أعضاء في تركيب كلي. إن المصدر الحقيقي للوحدة، وبالتالي لقيام المجتمع المحلي يتمثل أولاً في الإرتباط بعلاقات الدم والتزاوج، وثانياً في التقارب الفيزيقي، وأخيراً التقارب العقلي بين الناس، ولهذا فإننا نجد في هذا البناء مصادر كل أنواع الفهم».

ولقد منح تونيز الأسرة أهمية خاصة بوصفها تشكل الأساس العام للحياة في

---

(١) عرضت نظرية تونيز بالتفصيل في كتاب: مفاهيم أساسية في علم الإجتماع ترجمه وأشرف على تحرير تشارلز لوميز، ثم نشر هذا المؤلف حديثاً في بريطانيا بعنوان: المجتمع المحلي والرابطة، لندن، ١٩٥٥.

See, F. Toennies. Fundamental Concepts of Sociology (Gemeinschaft and Gesellschaft) (trans. Loomis) N. Y. 1940.

المجتمع المحلي، فهو يرى أن المجتمع المحلي يوجد في حياة القرية، كما يتمثل في حياة المدينة، طالما إننا ننظر إلى هذين الشكلين من الجماعات الإنسانية على إنهما إمتداد لحياة الأسرة. وهنا تكون القرابة الحقيقية والمكانة الموروثة من بين العوامل الهامة والأساسية في تحديد الإشتراك في الملكية العامة والحقوق الأخرى. ويذهب تونيز إلى أبعد من ذلك، حينما يناقش الأسرة، والقرية، والمدينة في ضوء اسس متشابهة للترابط، فهناك ثلاثة نماذج للحياة تسود في المجتمع المحلي والمجتمع على حد سواء: أما بالنسبة للمجتمع المحلي نجد حياة الأسرة وهي تعادل التوافق أو الفهم حيث يشارك الفرد فيها بكل عواطفه وإحساساته، والشعب هو القوة الضابطة هنا، وحياة القرية وهي تساوي الطرائق الشعبية والأعراف، وفيها يشارك الفرد بكل عقله وقلبه، وتتمثل القوى الضابطة في الثروة المشتركة، وأخيراً حياة المدينة الصغيرة وتوازي الدين، ويشارك فيها الفرد بضميره، والكنيسة هي القوة الضابطة فيها أما فيما يتعلق «بالمجتمع» كطرف مقابل فهناك حياة المدينة الكبيرة وتساوي الإصطلاح أو الإتفاق، وتتحدد على أساس حسابات معينة يقوم بها الفرد، وتكون القوة الضابطة هي المجتمع ذاته، ثم حياة القومية وتقابل التشريع، الذي تحكمه أيضاً تقديرات وحسابات الفرد، وتتمثل القوة الضابطة في الدولة. وهناك أخيراً الحياة العالمية وتقابل الرأي العام، ويحكمها شعور الفرد ووعيه، كما تتمثل القوة الضابطة في جمهورية المثقفين.

ويستطرد تونيز بعد ذلك بقوله إننا نجد في كل فئة من هذه الفئات الثلاثة المجتمع المحلي والمجتمع، حياة مهنية خاصة، وإتجاه فكري مسيطر: أما بالنسبة للمجتمع المحلي فإننا نجد الإقتصاد المنزلي الذي يقوم على أساس الرغبة والتفضيل والفهم، والزراعة التي تعتمد على أداء أعمال متكررة ومنتظمة تحتاج إلى تدعيم التعاون، وأخيراً الفن الذي يرتكز على الذكريات، والقواعد التي يتصورها الفرد، والإعتقادات والميول الخاصة. أما فيما يتعلق بالمجتمع كطرف مقابل فإننا نجد التجارة وتقوم على أساس التفكير، والإنتباه، والمقارنة، والتقدير، ومن ثم تصبح التجارة هي أساس كل الأعمال، والصناعة التي تعتمد على إتخاذ القرارات، أي إستخدام رأس المال والقوى العاملة بكفاءة. ومن ثم تتحكم التنظيمات في إدارة المصانع. وأخيراً

العلم ويقوم على تصورات ومفاهيم واضحة بذاتها، وقد تنتشر حقائقه وأفكاره في مطبوعات ونشرات لتصبح جزءاً من الرأي العام.

هكذا يبدو واضحاً أمامنا كيف أقام تونيز نماذجه المثالية للمجتمع المحلي والمجتمع، وما هي العناصر الأساسية التي ضمتها هذه النماذج، ثم تبرز أمامنا أيضاً حقيقة أخرى وهي أن تونيز إستعان بالثنائيات والمماثلات التي إستخدمها غيره من علماء الإجتماع. مثال ذلك النظرية التطورية عند سبنسر من تجانس غير محدد وغير مترابط إلى تغاير محدد ومترابط منطقياً. وثنائية دور دوركايم عن التضامن الآلي والتضامن العضوي، وكذلك فيبر حينما إستخدم العلاقات المحلية والعلاقات التعاقدية.

وقد علق تولكوت بارسونز على الأهمية السوسيولوجية لتصورات تونيز، وذلك عندما حاول أن يوضح الإختلافات الجوهرية بين المجتمع المحلي والمجتمع؛ حيث كتب في مؤلفه: بناء الفعل الإجتماعي يقول: «إن المعيار الأساسي هنا هو الطريقة التي نتحدث بها عن الأطراف المتقابلة والتي يكون لكل منها غرض معين من الدخول في العلاقة. ففي حالة المجتمع نجد أن هناك غرضاً محدداً ونوعياً، ومتبادلاً للسلع والخدمات، وهدفاً عاجلاً يراد تحقيقه، أما في حالة المجتمع المحلي فإن الأمر مختلف عن ذلك تماماً، . كذلك نلاحظ أن أطراف العلاقة في المجتمع يتمسكون بالتزامات تؤكدها جزاءات معينة، غير أن الإلتزامات في هذه الحالة تكون محدودة بالعقد، بحيث لا يمكن فرض إلتزامات جديدة في أي موقف، إذا لم تكن هذه الإلتزامات منصوص عليها صراحة في العقد، ولذلك فإن أي طرف يطالب بتنفيذ أو أداء إلتزامات غير منصوص عليها صراحة، عليه أن يتحمل مسؤولية إثبات صحة إدعائه. أما التزامات المجتمع المحلي فهي غير محددة وغير متخصصة، وحتى في الحالات التي تكتسب فيها هذه الإلتزامات بعض التحديد، فإن ذلك يحدث بطريقة عامة جداً، لا يمكن مقارنتها بإلتزامات المجتمع[1].

---

(١) Parsons, the Structure of Social Action, N. Y. 1937, P. 687, et. Seq.

والسؤال الآن، ما الذي يمكن أن نفيد به من تحليلات تونيز وبارسونز للمجتمع المحلي والمجتمع، إن الإجابة على هذا التساؤل تتطلب أولاً حصر العناصر والمكونات المتضمنة في النموذج المثالي، ثم الإستعانة بها في دراسات المجتمعات المحلية المختلفة. ولكننا قبل أن نشير إلى هذه المكونات بالتفصيل، وبصورة منظمة، علينا أن نبرز نقطة هامة وهي أن هذه الأبعاد التي تنطوي عليها النماذج المثالية ذات فائدة تصنيفية، إذ يمكن على سبيل المثال أن ترتب المجتمعات المحلية ذاتها بجعل تلك التي تقوم على روابط الدم تحتل مرتبة عليا، ثم تأتي بعدها المجتمعات التي تقوم على أساس التقارب الفيزيقي في المحل الأول، ثم نضع في المرتبة الثالثة من هذا التصنيف تلك المجتمعات المحلية التي ترتكز على العقل أو الدين، وكذلك الأمر بالنسبة للمدينة. فكأننا إذن نستطيع أن ندعم معيار التفاعل، الذي سبق أن أشرنا إليه، كأساس محدد للمجتمع المحلي.

أما فيما يتعلق بعناصر النموذج المثالي في ضوء تحليلات كل من تونيز وبارسونز، فإنه يمكننا أن نعرضها بصورة منظمة كما قدمها بيتر مان P. Mann على النحو التالي[1].

المجتمع المحلي	المجتمع
ـ إرادة طبيعية.	ـ إرادة عاقلة.
ـ الذات.	ـ الشخصي.
ـ المهنة.	ـ الثروة.
ـ الأرض.	ـ المال.
ـ القانون الأسري.	ـ القانون التعاقدي.
ـ عضوي	ـ آلي.
ـ حياة خاصة.	ـ حياة عامة.
ـ أفراد مترابطون.	ـ أفراد منعزلون.

(١) Mann, Op. Cit, P. 197.

التسلسل	التسلسل
١ ــ إقتصاد الأسرة.	١ ــ التجارة.
٢ ــ إقتصاد القرية الزراعية.	٢ ــ الصناعة.
٣ ــ المدينة الصغيرة كنقطة للتقارب العقلي والديني والفني.	٣ ــ الحياة العالمية والعلم أساس الرأي العام.
ــ مركز ومكانة موروثة	ــ مركز ومكانة مكتسبة.
ــ أغراض عامة وغير محددة.	ــ أغراض خاصة ومحددة.
ــ إلتزامات عامة وغير محددة	ــ إلتزامات يحددها العقد
ــ الإثبات يقع على الشخص الذي يتخلص من الإلتزام	ــ الاثبات يقع على الشخص الذي يطالب بتنفيذ الإلتزام.
ــ الاستعانة بإلتزامات المجتمع المحلي العليا للتخلص من الإلتزامات الأدنى.	ــ ليس هناك ترتيباً هرمياً للإلتزامات، وإنما المهم هو بنود العقد.

هكذا تتضح أمامنا العوامل الرئيسية المحددة لكل من المجتمع المحلي والمجتمع، كما حددها تونيز وبارسونز، وإستخدامنا لهذه العوامل يعني في حقيقة الأمر تطبيق فكرة النماذج المثالية في دراسة وحدات إجتماعية ملموسة. لكن ذلك بالطبع قد يثير بعض الإعتراضات، أهمها أن هذه التصورات تعكس مراحل معينة من التطور التاريخي، وأن الأغراق في التاريخ قد لا يفيد الدراسات الراهنة. والرد على ذلك أننا لا نستخدم خصائص المجتمع المحلي لدراسة قرى العصور القديمة أو المجتمعات البدائية، وإنما نستعين بكل عناصر النموذج المثالي في دراسة المجتمع الحديث، فإذا كشف هذا المجتمع عن إنتقال أو تحول في علاقات المجتمع المحلي إلى علاقات المجتمع، وكان التحقق من هذا الإنتقال ممكناً، فإن ذلك سوف ينطوي على قيمة كبيرة في تحليلنا للمجتمع المحلي. كما أننا سوف نستخدم هذه المعلومات في تحقيق أهداف دراستنا. وإذن، فنحن لا نقوم بدراسة تاريخية، ولكن إذا كانت المعلومات التاريخية ذات فائدة، فليس هناك ما يمنع من الإستعانة بها.

والواقع أننا نستطيع أن نتتبع أصول هذا الإتجاه في دراسة المجتمع المحلي من خلال النماذج المثالية، في تراث علم الإجتماع، فقد أشار هربرت سبنسر في كتاباته إلى تصورين متناقضين هما: التجانس غير المحدود وغير المترابط، والتغاير المحدود والمترابط منطقياً، ويمكن القول إلى حد ما إنه إستخدم هذين التصورين كنماذج مثالية في وصف وتشخيص أبعاد التنظيم الإجتماعي الإنساني. أما إميل دوركايم فقد تحدث في مؤلفه: «تقسيم العمل» عن التضامن الآلي والتضامن العضوي، فالتضامن الآلي يربط الفرد مباشرة بالمجتمع دون أي وساطة، بينما التضامن العضوي عميق التكامل بين أجزاء متباينة الوظائف. كذلك أشار تشارلز كولي في دراسته للتنظيم الإجتماعي إلى الشروط البنائية التي تعمل على إيجاد جماعات أولية، والتي تتعارض مع شروط أخرى تؤدي إلى ظهور نماذج للجماعات تشبه تلك التي تتضامن تضامناً عضوياً عند دوركايم، ويقول كولي في هذا الصدد: «إنني أعني بالجماعات الأولية تلك التي تتميز بالتعاون والترابط الوثيق بين الأفراد، وهي أولية بمعاني عديدة، ولكنها أولية في الأساس لأنها ضرورية وحيوية في تكوين الطبيعة الإجتماعية للفرد ومثالياته. ومن نتيجة هذا الإرتباط الوثيق، على المستوى النفسي، إلتحام شخصيات الأفراد في وحدة كلية، ومن ثم تصبح الذات الفردية، معبرة عن حياة الجماعة وأهدافها»[1]. ومع ذلك، فإن كولي قدم أمثلة توضيحية تقل بكثير عن ذلك التي قدمها تونيز، حيث ذهب إلى أن الجماعات الأولية الأساسية هي الأسرة، وجماعة اللعب عند الأطفال، وجماعات كبار السن في المجتمع المحلي، أما قوة روابط هذه الجماعات، فهي تشبه تلك التي وصفها دوركايم في حالة العشيرة.

أما ماكس فيبر فقد ذهب إلى أن العلاقة الإجتماعية توصف بأنها محلية، طالما كان توجيه الفعل الإجتماعي يستند إلى شعور ذاتي من الأطراف بالإنتماء والإشتراك، ومن ناحية أخرى تكون العلاقة الإجتماعية ترابطية إذا كان توجيه الفعل الإجتماعي يعتمد على توافق المصالح بصورة رشيدة. وأخيراً أكد هوبهاوس أن المجتمع المحلي لا يمثل

---

(١) Cooley, Social Organization, London, 1947, P. 124.

رابطة طوعية يدخل الأفراد فيها، أو يخرجـون منهـا كيفما أرادوا، ولـكن تنظيمـه ضرورة من ضرورات الحياة الإجتماعية تفرض نفسها على كل من يحاول معارضتها، ويتميز، المجتمع المحلي أيضاً بتجانس العواطف والمصالح. ولقد أدرك هوبهاوس أن أفكاره تنطوي على قدر كبير من التجديد، ومن ثم ذهب إلى «أننا لا نستطيع ببساطة أن نعرف المجتمع المحلي بأنه كائن عضوي، ولكننا نستطيع على العموم أن ننسب إليه طابعاً عضوياً من نوع معين، وبدرجة محددة»، كذلك نجده يبرر إستخدامه لنماذج المثالية بقوله: «إن النموذج المثالي له قيمته العلمية بوصفه يوضح خطوط المقارنة»[1].

مناقشة وتقييم:

فرغنا الآن من عرض التصورات المثالية للمجتمع المحلي، وتنظيم هذه التصورات عبر إتجاهين أساسيين هما: إستخدام النماذج المثالية، ثم فكرة الثنائيات التقليدية، التي ظهرت في تراث علم الإجتماع. والواقع أن دراسة موضوع معقد مثل بناء المجتمع عن طريق الإستعانة بالثنائيات سوف ينتهي بنا إلى نوع من القسمة الحاسمة بين نموذجين مختلفين تمام الإختلاف للحياة الإجتماعية، مع أن واقع الأمر ليس كذلك تماماً، كما أننا نستطيع القول بأن صياغة النماذج المثالية ليس إلا خطوة أولية، نحو الربط بين القطبين المتعارضين عن طريق فكرة الإمتداد أو المتصل Continuum . إننا بذلك نستطيع المزاوجة بين العناصر المختلفة التي أشار إليها كل من سبنسر، ودوركايم، وكولي، وفيبر، وهوبهاوس ، وتونيز، وبارسونز، ولندبرج وماكيفر. فقد رأينا كيف أن ماكيفر ولندبرج يذهبان إلى أن أهم عنصرين للمجتمع المحلي هما: المنطقة الجغرافية، والحياة المشتركة. والمنطقة الجغرافية عند لندبرج ليست عاملاً سوسيولوجياً بالدرجة الأولى، ولكنها عامل ثانوي له أهمية خاصة، كذلك تبين من كتابات هوبهاوس عن الثقافات البدائية أن أهمية العامل الجغرافي تتمثل في درجة العزلة التي تفرضها البيئة على الجماعات. أما عامل الحياة

(١) See, L. T. Hobhouse, Social Development, London, 1924, P. 34.

المشتركة، فقد أظهرت الكتابات المختلفة أهميته الكبرى التي تفوق أهمية العامل الجغرافي، ومن ثم يجب التأكيد على هذا العامل في دراسات المجتمع المحلي.

وتتضح أهمية المزاوجة بين العناصر المختلفة، والأخذ بفكرة المتصل، إذا علمنا أنه برغم التغيرات الكبرى التي يتعرض لها المجتمع المحلي الآن. مما يؤدي إلى إكتسابه لخصائص «المجتمع» على نحو ما ذهبت إليه الثنائيات، إلا أنه حتى في هذه المجتمعات المتغيرة التي تقوم على التعاقد والعَقلانية، لا تزال توجد نماذج للعلاقات الأولية، كما لا تزال توجد أيضاً عناصر غير منطقية للسلوك وللنظم القانونية، والدينية، والعائلية، والإقتصادية، والسياسية. ولا شك أن ذلك يقتضي الإستعانة بكلا التصورين النظريين الواسع والضيق، أما التصور الواسع Macro - Conception فسوف يستخدم في تحليل العلاقات الإجتماعية القانونية التي تظهر بوضوح في المجتمع الحضري الصناعي وتكشف عن تأثير تغيرات إجتماعية كبرى، على حين أن الإعتراف بأن الفرد لا يعيش بعلاقاته الثانوية فقط، سوف يجعلنا نطبق التصور الضيق Micro – Conception في دراسة العلاقات الشخصية المتبادلة التي لا تزال تقوم بين الأفراد في المجتمع الحضري على أساس المواجهة المباشرة.

نحو موقف نظري متكامل في علم الإجتماع الحضري

يبدو واضحاً الآن أن هناك كماً من المادة الواقعية عن المدن متوافر في أنحاء العالم المختلفة على الرغم من أنها قد تكون قاصرة على تغطية بعض وجوه الحياة الحضرية أو تكون دقتها محل نظر. الأمر الذي يجعل الحاجة ملحة لمادة وصفية أكثر وأوسع إحاطة من المادة الحالية، إلا أن هذا المطلب لا يجب أن يحجب الحاجة الضرورية للتركيب والتأليف النظري، لأنه كلما زاد تراكم المعلومات تصبح مسألة إيجاد نظام يربط هذه المادة بنموذج نظري مسألة جوهرية لنمو المعرفة السوسيولوجية بصفة عامة. ويقول «البرت رايس» في مقاله عن علم الإجتماع الحياة الحضرية[1] أن هناك ميلاً لدراسة أجزاء من البناء الإجتماعي والإيكولوجي الحضري أكثر من دراسة البناء الكلي أو على الأقل إستخدام المدينة كمعمل لإختبار النظريات والفروض التي تتصل بوجه خاص بقضايا علم الإجتماع الحضري، وعلى الرغم من أن هذا الإتجاه يمكن أن يستمر فإنه المأمول أن يتحول البحث الحضري إلى الإهتمام بالمنظور الكلي الذي يمكن إذا حدث أن يعاون على فهم العلاقات التي تربط عناصر البناء الإجتماعي، وكذلك العلاقات التي تربط النسق الإجتماعي الثقافي بالتنظيم الإيكولوجي.

أن أهم ما يواجه المنظرين في علم الإجتماع الحضري إبتداء، الحاجة لتوضيح وتهذيب كثير من المفهومات المتداولة في هذا الميدان مثل «المجتمع المحلي» «والمدينة» «والحضرية» «والمجتمع الحضري»«والإيكولوجيا» لأن هذه المصطلحات تستخدم بطريقة غير محددة ومتناقضة أحياناً، ويرى «جوبرج» Sgoberg «أن هناك أربعة موجهات نظرية في علم الإجتماع الحضري يجب أن تعالج وأن توضح لأهميتها الكبيرة في الدراسة المقارنة للتنظيم الإجتماعي الحضري وإيكولوجية المدينة، ويعتقد

---

(1) Albert J. Reiss Jr, The Sociology of Urban Life: 1946 – 1956" in Paul K. Hatt and Albert J. Reiss, Jr (eds).
Cities and Society: The Revised Reader in Urban Sociology, Free Press, 1961, PP. 3 – 11.

أن أهمية هذه الموجهات النظرية تكمن في أنها متغيرات ذات قيمة بالغة في تفسير الأنماط الأساسية للحياة الحضرية.

١ ـ معالجة المدينة كمتغير أساسي. إن مفهوم المدينة كمتغير في علم الإجتماع الحضري ظهر أولاً وكما أشرنا إلى ذلك على يد «بارك» «وويرث» «وردفيلد» وغيرهم ممن ينتمون إلى مدرسة علم الإجتماع في شيكاغو[1]، إلا أن محاولتهم واجهت عدداً من الصعوبات لأن تفسيراتهم للمدينة التي تضمنت جوانبها الايكولوجية لم تتقابل مع جهودهم لشرح أوجه النشاط الإجتماعي. ويلاحظ أن من كتبوا بعد ذلك متأثرين بأفكار «بارك» درسوا الايكولوجيا الإنسانية من خلال الإطار البيولوجي. وعلى الرغم من أن هؤلاء قد فسروا نظرية «بارك» تفسيراً مختلفاً إلا أن النظرية ذاتها حذقت الجوانب الإجتماعية للعلاقات الإنسانية المتبادلة كميكانيزم لشرح الأنماط الايكولوجية، وركزت بدلاً من ذلك على قوى أخرى مثل البيئة الطبيعية والمنافسة غير الشخصية وقد حاول «هولي Hawley» أن يضم العوامل التكنولوجية والإقتصادية في الإطار البيولوجي المرجعي [2].

إن النظرة البيولوجية مع ذلك ذات قيمة قليلة إذا عولجت على أنها متغير مستقل، وخاصة إذا كان الأمر سيتعلق بالأنماط الايكولوجية التي تظهر في المدن على المستوى العالمي، لأنه لو كانت هذه النظرية صحيحة فإن كل المراكز الحضرية العالمية سوف تنم عن متشابهات وإختلافات واحدة متسقة ومستقلة عن القيمة الثقافية وبناء القوة والتكنولوجيا، ولهذا يعتقد «جوبرج»، أن المدينة يمكن أن تؤخذ على أنها متغير مستقل لشرح بعض نماذج النمط الايكولوجي.

وعلى الرغم من النقد الذي يوجه إلى الصياغات النظرية التي تعتبر المدينة متغيراً

(١) أنظر عرضنا لمدرسة شيكاغو في الفصل الاول.

(٢) حاول هولي أن يدعم الاتجاه البيولوجي ويجعله اكثر قدرة على استيعاب مجموعة متغيرة من العوامل المفسرة للحضرية ولطابع المدينة، الا أنه لم يستطع في نهاية الأمر أن يتجاوز التناقض الصريح الذي ينطوي عليه هذا الاتجاه، انظر:

Amos, H. Hawley, Human Ecology, Ronald Press, 1950.

مستقلاً، يصلح لتفسير أي ظواهر أخرى مرتبطة بالحياة الحضرية إلا أننا لا نستطيع أن نرفض هذا الإتجاه من وجهة نظر الدراسات المقارنة رفضاً كلياً، وذلك أنه بغض النظر عن النسق الثقافي فإن المجتمعات المحلية الحضرية والريفية تختلف بعضها عن الآخر. إذ أنه خلال التاريخ كانت المدينة باعتبارها حلقة الإتصال بين أجزاء المجتمعات، مركز كل أنواع التغيرات وخاصة تلك التي أنبعثت من النشاط الفكري الخلاق. إن المدينة تهيء كل الظروف الضرورية لأنواع معينة من التغير التي تتعلق بالسلوك الجمعي، وهذا بالإضافة إلى أن المراكز الحضرية تمثل اليوم مراكز التنظيم والقوة السياسية وتتركز فيها كل أنواع التعليم وتمارس ضبطاً إجتماعياً متعدد الجوانب على المجتمعات المحلية الريفية. إذن يجب معاودة النظر في المدخل النظري الذي يعتبر المدينة متغيراً مستقلاً على الرغم من الفائدة التي يمكن أن يؤديها هذا المدخل في الأبحاث الحضرية المقارنة.

٢ ــ القيم الثقافية كمتغير أساسي مستقل:

إن هذا المنظور النظري يصطدم بالمنظور السابق حيث يفسر التنظيم الايكولوجي والإجتماعي الحضري من خلال القيم الثقافية وقد أسهم في تدعيم هذا الإتجاه عدد كبير من علماء الإجتماع من أمثال: «ديكنسون» و«كولين» فكتب «فون جرونبوم» « Von Grunebaum » مقالاً يؤيد هذا الإتجاه ويطبق أفكاره على المدن الإسلامية التقليديةالتي تهيمنالقيم الدينية فيها على أنواع النشاطات المختلفة في الحياة الحضرية وقد توصل إلى ذلك حين إستنتج من الصلاة التي تقام خمس مرات في اليوم وصيام شهر كامل في رمضان نتائج تتصل بغلبة القيم والمعتقدات وتأثيرها في طابع الحياة الحضرية[1].

إن النظر إلى القيم كمتغير مستقل يؤدي إلى نتائج على البناءات الحضرية

---

(١) جاءت هذه الاشارة في المقالة التي كتبها جرونبوم في العدد الذي أصدرته الرابطة الامريكية للانثروبولوجيا رقم ٨ سنة ١٩٥٥ الفصل الثامن.

الإجتماعية الدينية أو العائلية أو التربوية يمكن أن تتأيد بإستمرار البحث في ثقافات مختلفة على المستوى العالمي. إلا أن العلاقة الدقيقة والمحددة التي تربط القيم بالبناء الإجتماعي أو الإيكولوجيا في المجتمعات المعقدة أو المركبة مسألة تحتاج إلى نظر، ذلك أنه في المجتمعات الحضرية الصناعية بوجه خاص يكون من الصعب إستكشاف القيم التي يشترك الجميع في إعتناقها أو تلك التي تؤثر في السلوك الفعلي للغالبية العظمى من السكان، وإذا كان المطلوب معرفة حقيقة تأثير القيم في البناء الإجتماعي الحضري فإن دراسات نظرية وأمبيريقية لا بد أن تجرى على أسس ثقافية مختلفة.

٣ ـ التكنولوجيا كمتغير أساسي مستقل:

يعتقد أنصار هذا الإتجاه أن التكنولوجيا بإزدياد أثرها على الحياة الإجتماعية في المجتمعات بصفة عامة، تصبح بالنسبة للمدينة متغيراً مستقلاً ويكون التصنيع في هذه الحالة، الذي يتضمن نسق الإنتاج، وما يتطلبه من إستخدامات لمصادر الطاقة، نموذجاً خاصاً من التكنولوجيا، ويعتبر «وليم اجبرن» و«هولي» من بين أولئك الذين دعموا هذا المدخل[١]، وقد تمت دراسات عديدة لإثبات مدى التأثير الهائل الذي تحدثه عناصر التكنولوجيا في حياة المجتمع الحضري، إلا أن النقد الذي يوجه إلى هذا الإتجاه ينبعث من إقتصار أنصاره على دراسات أجريت على المجتمعات المعقدة وخاصة تلك المجتمعات التي إزداد فيها التقدم التكنولوجي وأصبحت الآلية سمة من سمات الحياة اليومية، كما أن إبراز التكنولوجيا والتركيز عليها عزل مؤثرات عديدة يمكن أن تحدث آثاراً في حياة المدينة من خلال عوامل أخرى كالدين وبناء القوة والإيكولوجيا، خاصة إذا كنا نريد أن نتعرف بناءً على وجهة النظر المقارنة على الظروف المختلفة لحياة المدينة بوجه عام. ومن الملاحظات الجديرة بالنظر هنا أن

---

(١) أجرى وليام أجبرن عدداً من الدراسات عن تأثير التكنولوجيا في المجتمع الحديث ضمنها اغلب كتبه «وأورد هات» وراس مقالته عن

Inventions of Local Transportation and The Patterns of Cities And Society 1961, PP. 274 – 282.

التعميم من النتائج التي إستمدت من الدراسات الحضرية الصناعية يمكن أن تتناقض بعضها مع بعض، ولا يجب أن ننسى هنا أن بعض أنصار الإتجاه البنائي الوظيفي قد بالغوا في درجة الإنسجام القائمة بين الأنساق الإجتماعية، إذ ليس هناك ما يدعونا إلى تأكيد الصراع الذي يقوم حتى في أكثر المراكز الصناعية الحضرية تقدماً. وخاصة بين الحاجة إلى بيروقراطيات عقلانية واسعة النطاق ذات ترتيبات تدرجية واضحة المعالم، وبين الحاجة إلى نسق طبقي يتسم بالمرونة إلى توزيع متعادل للقوة، وربما يكون لهذا المدخل آثار هامة في نمو النظرية المقارنة لو أن من يتبنون تشجيع الدراسات التي تجري في المراكز الصناعية الحضرية أو في المجتمعات التي تحمل نفس الطابع، تجنبوا النظر إلى الأنساق الإجتماعية على أنها أنساق مغلقة، على الرغم من أن بعض علماء الإجتماع الذين يهتمون بالتكنولوجيا وينظرون إليها كمتغير مستقل ربما يقولون أن الإهتمام بمثل هذا الموضوع خارج عن نطاق الدراسة الحضرية.

٤ ـ القوة كمتغير أساسي مستقل:

لقد أدخل وليم فورم هذا الإتجاه في الإيكولوجيا الحضرية ليفسر أنماط الإستخدامات الحضرية للأرض ولكن هذا المدخل يحتاج إلى تدعيم، لأن فورم كان يركز على أنماط المجتمع المحلي وفشل في إدراك أهمية هذا الإطار في تحليل نمو المدن والتنظيم الإجتماعي الحضري بوجه عام.

إن البناء الإجتماعي والإيكولوجي للمدينة يمكن أن يتأثر بالقرارات التي تصدرها مراكز القوة على المستوى القومي، والأمثلة على ذلك كثيرة من كل أنحاء العالم ذلك أنه قد ترتب على تنفيذ بعض المشروعات أو على تنفيذ برامج التخطيط على المستوى القومي إقامة مدن لتؤدي وظائف معينة، ولعل هذا المدخل في الدراسة الحضرية لا زال يحتاج إلى تدعيم خاصةً وأن الدراسات المتعلقة بالقوة السياسية أو أية قوة أخرى ذات تأثير في التنظيم الإجتماعي الكلي أو الجزئي لا زالت تنمو ببطء في علم الإجتماع على الرغم من الأهمية المتزايدة لدور القوة في المجتمع المعاصر[١].

---

(١) أنظر من أجل الدراسات والاتجاهات التي تجري عن القوة وبنائها ووظيفتها في المجتمع الحديث مثل: =

إن المداخل النظرية الأربعة السابقة ليست هي كل ما يمكن أن نتوصل إليه نظرياً في دراسة المجتمع الحضري إلا أن إبرازها على هذا النحو يجعلنا كما يقول «جوبرج» نصل إلى النتائج الآتية:

١ ـ لا بد من بذل جهود أكبر لتوضيح ما قد يتضمن عند أخذ المدينة أو القيم الثقافية أو التكنولوجيا أو القوة كمتغيرات مستقلة لمحاولة تفسير بعض وجوه البناء الإجتماعي أو الإيكولوجي الحضري، ذلك لأنه يبدو أن كلا من هذه المتغيرات يمكن أن يستخدم بطرق متعددة ويكون في نفس الوقت مفيداً.

٢ ـ إن الإطار النظري الذي يتضمن كل متغير يمكن أن يكون كافياً ومنتجاً لو أن علماء الإجتماع الحضري بذلوا إهتماماً أكبر لإستيعاب النظرية السوسيولوجية العامة ذلك لأن الجهد الأكبر في الدراسة الحضرية قد وجه إلى جمع المادة وأهملت بالتالي المسائل ذات الطابع النظري.

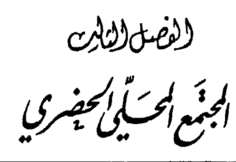
٣ ـ إن العلاقات بين المتغيرات الأربعة يجب أن تخضع للبحث، لأنه من المحتمل ألا نستطيع فهم النسق الإجتماعي الحضري دون أن ندخل في إعتبارنا كل هذه المتغيرات وفي هذا الصدد قد تنشأ مشاكل عديدة، لأن هذه المتغيرات لا تنتمي إلى نفس مستوى التجريد أو التحليل، ومثال ذلك، أن متغيري التكنولوجيا والمدينة يختلفان في نواح أساسية عن متغيري القيم الثقافية والقوة.

---

a – Robert Nisbet; The Sociological Tradition, N. Y. 1966. PP, 107 – 173. =

b – C. Wright Mills, Power Elite, 1957

C – Bendix and Lipset (eds) Class, Status and Power, 1953



الفصل الثالث

المجتمع المحلي الحضري

إن إتساع نطاق المجتمع الحديث خلق ظروفاً لم تخبرها المجتمعات القديمة أو البدائية، كما أن إتساع نطاق العمران في مختلف بلاد العالم غير من التنظيم الاجتماعي التقليدي الذي كان يقوم على وحدات صغيرة نسبياً. ومن الحقائق التي توصل إليها علم الإجتماع، أنه كلما زاد المجتمع تعقداً زاد إتساع التنظيم الإجتماعي وتعددت أقسامه وأنواعه، كذلك ترتب على زيادة السكان وتقسيم العمل والتخصص والتغير المستمر في طبيعة الإنتاج، وجود إختلافات كثيرة بين القوة البشرية المكونة لكل مجتمع، ويضاف إلى ذلك أن المجتمعات أصبحت تشغل مناطق جغرافية محددة ذات ظروف طبيعية متمايزة، الأمر الذي أدى إلى زيادة الضغط على مصادر الثروة الطبيعية وخلق ظروفاً ومواقف تعتبر جديدة على تجربة الإنسان الماضية.

إن علم الإجتماع عندما يدرس المجتمع دراسة واقعية، يركز على التجمعات القائمة فعلاً والتي من مجموعها يتكون هذا المجتمع. أو بمعنى آخر، أن المجتمع عند كثير من علماء الإجتماع يعتبر فكرة أو تصوراً، أما ما هو موجود في الواقع والذي يخضع للملاحظة العلمية ويمكن معه إستخدام أدوات البحث المختلفة فهو الجماعات ومركبات الجماعات، ولهذا يهتم علم الإجتماع الحديث بموضوع الجماعة ويجعله نقطة الإرتكاز في البحث والتحليل.

وهذه الجماعات كما أنها تعيش واقعاً إجتماعياً محدداً، تمارس نشاطها في منطقة جغرافية محددة تضيق أو تتسع حسب الظروف، وعندما يتجمع عدد من الجماعات في منطقة جغرافية معينة لتمارس أنواعاً متشابهة من النشاط الإجتماعي والإقتصادي والسياسي. فإنها تتميز إختلافاً عن جماعات أخرى تعيش على منطقة جغرافية مختلفة، وهنا تبرز عندنا فكرة تنميط المجتمع إلى أنماط رئيسية تقوم على ما لدينا من معرفة بالإختلافات بين هذه الأنماط كل عن الآخر، وإذا ضيقنا دائرة التشابه وأبرزنا دائرة الإختلاف، يمكن أن تنحصر هذه الأنماط في نمطين كبيرين يوجدان تقريباً في كل مجتمع إنساني، ويكاد علماء الإجتماع أن يجمعوا على أن هذين النمطين هما: الريف والحضر. وطالما أنهما ينتميان إلى منطقة جغرافية واحدة ويخضعان لسلطة واحدة أيضاً ويضمهما مجتمع واحد وثقافة واحدة، فقد إصطلح علماء الإجتماع على إطلاق إسم المجتمع المحلي على كل منهما، وهكذا نتبين أن الباحثين في المجتمع الإنساني يلتقون حول نقطة هامة. وهي ضرورة وجود أساس إقليمي أو جغرافي للمجتمع المحلي، وقد يختلفون في الخصائص التي تنسب إلى هذا المجتمع المحلي، ولكنهم في نهاية الأمر يسلمون بأن المجتمعات المحلية حقيقة واقعية أدق تصوراً وأكثر تحديداً من المجتمع ذاته[1].

ومن أجل هذا وجدنا من المناسب أن نعرض في بداية هذا الموضوع لمجموعة من التعريفات التي تناولت المجتمع المحلي وخصائصه لنتبين موقف علم الإجتماع الحضري اليوم من هذا الموضوع الذي يحمل طابع الأهمية في دراساته المتعددة.

١ ـ يقول أجبرن ونيمكوف[2] Ogburn & Nimkoff أن هناك أنواعاً كثيرة من المجتمعات المحلية يمكن أن نختار من بينها للعرض والدراسة، فهناك مثلاً

---

(١) ظهرت فكرة المجتمعات المحلية في تراث علم الإجتماع، وكانت تعالج على أساس أنها نمط متكامل للدراسة والتحليل، وبنمو علم الإجتماع الريفي علم الإجتماع الحضري ومحاولات تنميط المجتمعات داخل مجتمع أكبر، أصبحت المجتمعات المحلية تعالج بمستوياتها المختلفة في داخل نطاق هذين الفرعين من علم الإجتماع.

(٢) Obgburn & Nimkoff; A Handbook of Sociology, London, 1960 p 965.

المجتمعات المحلية الريفية والمدن المزدحمة، وهناك القرى والمدن الصغيرة، ولا تختلف هذه المجتمعات في الحجم فقط بل أنها تختلف أيضاً في خصائصها العامة. ذلك أننا نلاحظ أن بعض هذه المجتمعات المحلية ذات طابع صناعي يظهر حول المصانع، كما أن بعضها يحمل الطابع الزراعي ويقع وسط الأرض الخصيبة التي تروى بإنتظام. ويقولان أننا لن نستطيع أن نتعرض بطريقة واضحة لتغير المجتمعات المحلية أو لأنواعها المتعددة ما لم نعرف مقدماً «ما المجتمع المحلي؟» ولهذا يعرفان المجتمع المحلي، بأنه جماعة أو مجموعة من الجماعات التي تعيش على إقليم معين، ويعتبران أن رابط الإقامة في منطقة محددة أحد الخصائص التي تميز المجتمع المحلي عن غيره من المجتمعات. ولكن الإقامة في منطقة واحدة وإرتباط الناس برابط الإقامة الواحد لا يجعل منهم في الواقع مجتمعاً محلياً، فقد يعيش الناس في منطقة واحدة، وعن قرب أيضاً دون أن تنشأ بينهم صلات إجتماعية يمكن أن ترقى إلى مرتبة العلاقة الإجتماعية المنظمة التي تشمل كل نواحي النشاط الإنساني. ولهذا يضيف أجبرن ونيمكوف إلى شرط الإقامة شرطاً آخر، وهو التنظيم الكلي للحياة الإجتماعية في المنطقة التي يوجد عليها المجتمع المحلي، وعلى هذا الأساس تكون جمعية البحوث الأجتماعية جماعة، وتكون قرية القيطون مجتمعاً محلياً.

ويرجع أصل كلمة «المجتمع المحلي» إلى الوقت الذي كانت فيه المناطق المسكونة صغيرة، وتتكون من عدد قليل جداً من الأسر، ولذلك كانت جماعة الأسر التي تعيش في مكان معين هي التي تكون المجتمع المحلي هناك. وقد ظل هذا اللفظ يطبق على مثل هذه الأماكن عندما تزداد إتساعاً أو تزداد حجماً من الناحية السكانية مثل المدن الصغرى والمدن الكبرى التي تحتوي كل منهما على جماعات مختلفة قد لا تربطها روابط القرابة أو الدم، ويلاحظ أن إصطلاح المجتمع المحلي قد يطبق على مناطق متسعة جداً، فيقال مثلاً المجتمع الدولي أو المجتمع العالمي.

٢ ــ ويرى أرنولد جرين Arnold green أن المجتمع المحلي، تجمع من الناس يعيشون في منطقة صغيرة دائمة، ويتقاسمون طريقة مشتركة في الحياة، ولذلك فإن

المجتمع المحلي يعتبر جماعة إقليمية وفي المجتمعات البدائية يكون المجتمع المحلي والمجتمع شيئاً واحداً، أما في المجتمعات المتحضرة، فإن المجتمع يتكون من مجتمعات محلية منفصلة تتقاسم كل منها بطريقة أو بغيرها حياة إجتماعية مشتركة، وفي نفس الوقت تكون هذه المجتمعات المحلية شبه مستقلة يمكن أن تتميز الواحدة عن الأخرى في الزي أو الخلق أو العادات أو القواعد الإجتماعية[1].

ويختلف جرين قليلاً عن أجبرن ونيمكوف، لأنه يعتقد أنه في المجتمع الحديث لا تكون الجماعات الإقليمية المحلية حرة التنظيم الإجتماعي الكلي، لأن التنظيم السياسي في المجتمع الكبير لا يفرق بين القرية وبين المدينة، ومعنى ذلك أن التنظيم الإجتماعي الكلي في المجتمع الحديث ينفذ إلى كل أجزائه المحلية ويفرض نوعاً من التشابه في هذا المجال، ويدلل جرين على رأيه هذا بقوله، إن جزءاً من مدينة كبيرة «كمنطقة البلد أو الرمل في الإسكندرية» لا تكون مجتمعاً محلياً، على الرغم من أنها تجمع من ناس يشغلون منطقة جغرافية محددة، كما أن ظروف المدينة الحديثة تجعل الناس يسكنون في مكان ويعملون في مكان آخر ويتبضعون في مكان ثالث. ولهذا تكون الحركة الإجتماعية في المدينة الكبيرة من شأنها أن تقلل من إنطباق إصطلاح المجتمع المحلي على مثل هذا النوع من التجمعات الإنسانية.

وواضح أن جرين يحاول أن يبين أن إصطلاح المجتمع المحلي لا ينطبق إلا على المجتمعات المعزولة نسبياً ذات الطابع الإجتماعي والثقافي المحدد، أما تطبيقه على المدينة، والمدينة الكبرى بالذات فإنه يحمل بين طياته عدم إدراك الخصائص الحضرية والتنقل الإجتماعي، وحركة السكان الدائمة بين أقسام المدينة الواحدة. ولكن جرين يُنسى أن من يطلقون إصطلاح المجتمع المحلي على المدينة أياً كان حجمها لا يقسمونها إلى مجتمعات محلية فرعية، وإنما ينظرون إليها ككل. ومن غير شك، إن خضوع المدينة لإدارة واحدة ولتنظيم إقتصادي وسياسي واحد أيضاً، وإشتراك سكانها في

---

(١) Arnold Green, Sociology, New York, 1960 PP. 254 – 256.

عدد كبير من الصفات المشتركة، يجعل سكان المدينـة يعيشـون حياة إجتماعية كلية ويخضعون لتنظيم إجتماعي متكامل يوجه كل أنواع نشاطهم.

٣ ـ من الدراسات المبكرة عن المجتمع المحلي تلك الدراسـات التي كتبهـا روبـرت ماكيفـر Robert Maciver عام ١٩١٧[1]. وقـد لخص هذه الدراسـة مع تعديلات متعددة في كتابه عن «المجتمع» الذي كتبه بالإشتراك مع تشـارلس بيج Charles Page ، وفيه يعرفان المجتمع المحلي بقولهما: إننا نطلق كلمة المجتمع المحلي على أعضاء أي جماعة صغيرة أو كبيرة يعيشون معاً بطريقة يترتب عليها أن يشاركوا في الظروف الأساسية للحياة المشتركة، ولا يشتركون بالذات في مصلحة دون غيرها. وعلامة المجتمع المحلي أن الفرد يستطيع أن يقضي حياته كلها داخله فالفرد لا يستطيع أن يقضي حياته في أحد المنظمات أو المؤسسات، ولكنه يستطيع أن يعيش هذه الحياة داخل قبيلة أو قرية أو مدينة، وإذن فالمقياس الأساسي في المجتمع المحلي هو أن نجد كل علاقات الفرد الإجتماعية موجودة فيه ويرى ماكيفر أن المجتمع المحلي يقوم على أساسين هامين هما، الإقليم الذي يشغله والشعور المشترك الذي يربط أعضـاء هذا المجتمع المحلي معاً، ويعطيهم طابعاً خاصاً ويؤدي في نفس الوقـت إلى تماسكهـم الاجتماعي.

٤ ـ ويتناول هنط Hunt [2] المجتمع المحلي بقوله، إنه يتكون من الناس الذي يعيشون في منطقة محلية، والذين تكون لهم نتيجة للمعيشة المشتركة مصالح معينة ومشاكل مشتركة. ونظراً لقرب أعضاء المجتمع المحلي أحدهـم من الآخـر، فإنهـم يتعاونون وينتظمون ويتعين عليهم نتيجة لذلك أن يبحثوا عن طرق توفير الخدمات والسلع من جميع الأنواع وإقامة كل التنظيمات الأخرى التي يتميز بها المجتمع ككل، ويقول هنط أيضاً أن المجتمعات المحلية تختلف فيما بينها من حيث الطابع والحجم، فالمجتمعات الـريفية أو القـرية المحلية يبـدو عليهـا الوحـدة والتجـانس أكثـر من

(١) Robert Maciver, The Community, London, 1917.

(٢) Hunt, Social Sciences, N. Y. 1955, PP. 198 – 200.

المجتمعات الحضرية الكبيرة التي تتميز بالعلاقات غير المباشرة بين أعضائها. ويجب أن نميز بين المجتمع المحلي (طالما إننا جعلنا القرب المكاني شرطاً في وجود المجتمع المحلي) وبين الجوار، ذلك لأن الجوار أصغر وأقل تنظيماً من الناحية الرسمية.

أما لندبرج[١] Lnndberg فيقول أن تأثير الجغرافيا على حياة الإنسان مشروط دائماً ومعقد في نفس الوقت عن طريق العوامل الثقافية. ولهذا فإن المجتمع المحلي الإنساني ليس مجرد تجمع من بني الإنسان يعيشون معاً تحت ظروف فرضها المناخ ومصادر الثروة الطبيعية، وكل النواحي الفيزيائية للإقليم المحلي. فالمجتمع المحلي له تقاليد وعادات وعرف ينظم العلاقات بين الإنسان وبين الطبيعة، كما تنظمها في نفس الوقت بين الإنسان والإنسان. إذن فالمجتمع المحلي ظاهرة ثقافية تحل بمكان معين أو هو بصورة أكثر تحديداً، السكان الذين يعيشون داخل منطقة جغرافية محددة ويمارسون حياة مستقلة مشتركة، وليس معنى معيشة الإنسان في منطقة جغرافية أنه يصبح خاضعاً لها، بل إن الإنسان في واقع الأمر قد استطاع خلال تاريخه الطويل وعن طريق التكنولوجيا التي يطورها بإستمرار، أن يروض الطبيعة وأن يخضع البيئة الجغرافية لمشيئته. ولذلك فإن العلاقة بين الإنسان وبيئته الطبيعية ليست علاقة سلبية من جانب الإنسان، وإيجابية من جانب البيئة، بل إن العكس هو الصحيح، ويزداد الأمر وضوحاً كلما تقدم علم الإنسان وزادت خبراته وتجاربه.

من هذا نرى أن كل التعريفات السابقة تجمع على أمرين يعدان من الخصائص الرئيسية للمجتمع المحلي «هما المعيشة الإجتماعية الكلية والإقليم المحدد الدائم» وليس معنى هذا أن حركة الإنسان في المجتمع مقيدة بالمجتمع المحلي «فالتنقل الإجتماعي والهجرة الداخلية»وخاصة في المجتمعات التي تتميز بالتسلسل الطبقي المفتوح، تجعل الحدود الفاصلة بين المجتمعات المحلية داخلها مرنة إلى حد كبير. ومن الحقائق المعروفة أن الناس يغيرون مناطق إقامتهم ويغيرون مهنهم، فيغيرون بذلك في مدى حياتهم، المجتمعات المحلية التي ينتمون إليها، ومن أجل هذا كان

---

(١) George Lundberg & others, Sociology, New York, 1958, PP. 126 – 130.

المجتمع المحلي القروي والمجتمع المحلي الحضري من أكثر المجتمعات المحلية وضوحاً وتغيراً في وقتنا الحاضر.

يهتم عالم الإجتماع بالمجتمعات المحلية من وجهات نظر متعددة يمكن أن نلخصها في جملة واحدة، وهي التنظيمات الإجتماعية التي تجعل الحياة الكلية ممكنة في كل نوع من أنواعها. ولذلك يعالج الباحث كل الموضوعات التي ترد دائماً في مؤلفات علم الإجتماع عند محاولته التعرف على المجتمع المحلي كالثقافة والشخصية والضبط الإجتماعي والأسرة والنظام الإقتصادي والتغير الإجتماعي. ولما كانت المجتمعات المحلية كما وضح من العرض السابق مشروطة من حيث التعرف عليها بوجود إقليم محدد تعيش عليه، فإن التعرف على ما في هذا الإقليم من ثروات طبيعية أمر شديد الأهمية لفهم المجتمع المحلي، فنحن لغرض إستكمال الدراسة نبحث عن مكونات البيئة الطبيعية من تربة ونبات، وحيوان ومعادن، ومصادر المياه إلى جانب المناخ الذي يعطينا درجات الحرارة المختلفة التي يتعرض لها المجتمع المحلي في أوقات السنة. ويسمى هذا الإهتمام بالبيئة الطبيعية والمناخ في علم الإجتماع «المدخل الإيكولوجي» لدراسة المجتمع الإنساني، والإيكولوجيا كما هو معلوم فرع من البيولوجيا تعنى في المحل الأول بمعرفة مواطن الحيوانات والنباتات. وقد إستفاد منها عدد من الباحثين في علوم مختلفة لمعرفة الطرق التي تسير عليها بعض هذه الكائنات في بناء مأواها وفي تنظيمها الإجتماعي. وعندما طبق هذا الإتجاه على الإنسان سمي «الإيكولوجيا الإنسانية»، على الرغم من أننا نعلم أن تأثير البيئة الطبيعية محدود جداً، ولا يمكن أن نعول عليه في تفسير مقنع لنشاط الإنسان في المجتمع. ومع ذلك فإننا نحتاج في بعض الأحيان لمعرفة أثر البيئة الطبيعية في تحديد العمران الإنساني. أو في تحديد مصادر غذائه، أو في طابع العمل.

لقد إرتبط التفكير في الإنسان بالتفكير في المجتمعات المحلية التي عاش فيها، كما أن كل تغير أصاب الإنسان كان نتيجة للتغيرات العديدة التي حدثت في هذه المجتمعات ولهذا يمكن أن يوصف التاريخ الإنساني بأنه تاريخ الخبرات والتجارب

الثقافية والإجتماعية، التي مكنت الإنسان من إحراز التقدم المستمر في نضال لإستخلاص أقصى إمكانياته. وإستخدامها لرفاهيته.

إن المجتمع المحلي يعني الكثير بالنسبة للإنسان، فهو المكان والبيئة التي جعلت حياته ممكنة وأعطت لفكره ولعواطفه قيمتها، ولذلك كان هذا المجتمع محور دراسات شملت الدين والفلسفة والفن والأدب والإقتصاد والجغرافيا والسياسة، كما أنه ألهم عدداً من الحركات الإصلاحية التي صنعت المذاهب الفكرية والأيديولوجية الكبرى. إلا أن هذه الدراسات والإهتمامات، قدمت كل منها المجتمع المحلي من جانب أو آخر، بل إن بعضها لم يكن القصد منه دراسة من أي نوع لما نعرفه اليوم عن الدراسات العلمية المتخصصة أو حتى الدراسات العامة للمجتمع المحلي.

ويعتبر علم الإجتماع وحده هو العلم الذي أهتم خلال تاريخه الطويل بدراسة المجتمع المحلي كأساس إرتكز عليه الوجود الإنساني أو الإجتماعي، أو كوحدة أو كنمط يتكرر خلال إستمرار الإنسان في الحياة من خلال أنساق إجتماعية لها صفة العمومية والدوام[1]. ومن التعريفات التي سبق ذكرها للمجتمع المحلي برزت عدة نقاط، من الملائم معاودة التأكيد عليها وإبرازها، على النحو التالي:

١ ــ إذا كانت المجتمعات المحلية من خلق عمليات تفاعل معقدة تدخلت فيها عوامل وأبعاد تدور كلها حول تراكم الخبرة الإنسانية، فإن أول ما يجب الإلتفات اليه في أي دراسة علمية لمثل هذا النموذج، هو طابع السكان، وبخاصة سماتهم الفيزيائية المتعلقة بأعدادهم وكثافتهم ونوعهم ومعدلات أعمارهم.

٢ ــ تشكل الأرض (الإقليم) الذي يمثل قاعدة النشاط والإمتداد والإنتشار لسكان المجتمع المحلي عنصراً أساسياً، ولهذا لا بد من التعرف على طبيعة هذه الأرض

(١) يمكن الاستدلال على ذلك؛ بالدراسات التي أجراها هنري مين وتونيز وسيمل ودور كايم وتعتبر دراسة روبرت ماكيفر Maciver عن المجتمع المحلي The Community من الدراسات المبكرة التي أبرزت أهمية هذا النموذج سواء بالنسبة لفهم المجتمع أو في تحقيق ميدان محدد لعلم الإجتماع.

من حيث الحجم ودرجة الخصوبة ونوع التربة والمناخ والمصادر الطبيعية . . . الخ .

٣ ــ تعمل الدوافع والحاجات والمطالب بأنواعها البيولوجي والإجتماعي الثقافي، دوراً حيوياً في التعرف على طابع المجتمع المحلي، ولهذا لا بد من إبراز أثر ما هو بيولوجي في العمر والإختلافات الجنسية والقدرات والطاقات وعمليات الخلق والإبداع، وكذلك إبراز كل ما هو إجتماعي ثقافي وأثره في القيم والمعايير والأهداف، وكل ما من شأنه السيطرة على الدوافع البيولوجية أو تعديلها أو ضبطها وتوجيهها.

٤ ــ تتوزع المهارات الفنية بين أعضاء المجتمع المحلي بطرق مختلفة، وهذه يجب معرفتها، لأنها تؤثر في مدى إستخدام وتوجيه وتدعيم الحاجات البيولوجية أو المكتسبة لإتباع المطالب المعروفة والثابتة والمطالب التي قد تجد نتيجة للتغير الإجتماعي والثقافي.

٥ ــ يرتبط بكل مجتمع محلي نمط من التنظيم الإجتماعي يحتوي على مجموعات أو جماعات تتفاعل بطرق متعددة، ويناط بهذا التنظيم تنسيق العوامل السابقة والحفاظ على التوازن وإستمرار المجتمع المحلي في البقاء والنمو.

إن فهم المجتمع المحلي الحضري لا بد أن يعتمد على وصف مفصل لهذه الأبعاد الخمسة التي يمكن إعتبارها مقابلة للواقع الإجتماعي. كما أن هذه الأبعاد تصلح أيضاً كإطار للتحليل على مستوى معين من التجريد، على أن يتم ذلك من خلال خمسة مستويات هي: مستوى الجماعة، والمجتمع المحلي، والإقليم، والمجتمع، والمجتمع العالمي.

يرى ألفين بوسكوف Alvin Boskoff ، أن المجتمع المحلي الحضري قد أدى بما له من خصائص إلى إستدماج أو إحتواء مجتمعات محلية أخرى محيطة به، دخلت معه في علاقات متبادلة، مما أدى إلى قيام نوع جديد من التجمع المحلي الحضري الكبير له محور أو مركز محدد ويرى أن من الأفضل تسمية هذا التجمع «الإقليم الحضري

Urban Region » وينبني على ذلك أن دراسة السلوك الحضري في مركز الإقليم الحضري لا يمكن أن يكون صحيحاً إلا إذا استكمل بدراسة هذا السلوك في كل الإقليم الحضري، ويصدق هذا أيضاً على كل دراسة أخرى من التنظيم إلى التفكك ومن التخطيط إلى النمو.

إن الإقليم الحضري بوضعه الراهن في المجتمعات الحديثة، يربط الجماعات المكونة له، ويربطها من ناحية أخرى بالمجتمع المحيط به وبالمجتمع العالمي، ولهذا كان كل تغير يحدث في الإقليم الحضري مؤدياً إلى ذبذبات تصل آثارها بسرعة إلى مكوناته الداخلية وإلى إرتباطاته المجتمعية والعالمية. ويستنتج بوسكوف من ذلك، أن دراسة الإقليم الحضري وجعله محور إهتمام علم الإجتماع الحضري هوالذي سوف يتيح فهماً أفضل لمشاكل المجتمع الحديث ومركباته وإنجازاته وحدوده[1]. ومن أجل تدعيم فكرته يتصور بوسكوف إطاراً للدراسة يمكن أن يحقق فهم المجتمع الحضري من خلال دراسة الأقاليم الحضرية على النحو التالي:

١ ــ فهم وتحليل ظهور أو توطن المراكز الحضرية، بالإضافة إلى نظرة تاريخية لتطور المجتمع المحلي والإقليمي، وهذا يتطلب إدراك ميكانيزمات التنظيم والترابط المؤدية إلى تحديد كيان الإقليم الحضري، على أن يتم هذا كله من خلال التفهم المتعمق لعوامل وعمليات التغير الإجتماعي والثقافي وما يترتب على ذلك من نتائج.

٢ ــ النظر إلى الإقليم الحضري كنسق مغلق نسبياً، له بناء وظيفي محدد، ونمط ثقافي يجعل للإقليم طابعاً معيناً. ويتم الوصف والتحليل من خلال التركيز على العلاقات الإجتماعية والأدوار والجماعات والمكانة والطبقة والصفوة، ويتم فهم الجانب الدينامي بدراسة العمليات الإجتماعية والتغير الإجتماعي والثقافي.

٣ ــ ويتدعم المدخل السابق، وهو المدخل الأساسي، الذي يعالج الإقليم كنسق مغلق نسبياً عن طريق مجموعة من المداخل الأخرى المعاونة هي:

---

(١) Alvin Boskoff, The Sociology of Urban Regions, New York, 1970, PP. 3 – 10.

(أ) المدخل التاريخي الذي يمد الباحث الحضري بمادة تصلح للمقارنة عن الصور المبكرة للمجتمعات المحلية الحضرية.

(ب) المدخل الديموجرافي الذي يزود البحث الحضري على مستوى الإقليم بالإحصاءات الهامة التي تتعلق بحجم السكان وتوزيعهم وكثافتهم وتركيبهم العمري ومعدلات المواليد والوفيات.. الخ.

(جـ) المدخل الايكولوجي الذي يمكن عن طريقه دراسة ميكانيزمات التوافق والتعديل المتبادل بين البيئة والإنسان، إلى جانب ما يمكن أن يطرحه البحث في هذا الجانب من إبراز للعلاقات المكانية بين الجماعات وأنواع النشاط.

(د) مدخل التقييم الثقافي الذي يمكن أن يزودنا بمادة هامة عما يسمى بإقتصاديات الثقافة كتوزيع الخدمات، وتقليل الجهد الإنساني، وإتاحة الفرص للخلق والإبداع الإنساني وتوجيه ذلك كله من أجل التقدم.

(هـ) المدخل السيكولوجي الذي يواجه بالدراسة النتائج النفسية لخبرات الحياة الحضرية وعلى الأخص فيما يتعلق بالجهد والتعب والقلق وبناء الشخصية الإنسانية وما يحدث فيها من تباين[1].

إن الإطار الذي قدمه بوسكوف على هذا النحو لدراسة الإقليم الحضري، يظهر منه أنه لكي تنتمي الدراسة إلى علم الإجتماع فلا بد أن يعالج الإقليم على أنه نسق واعتبر ذلك هو المدخل الأساسي، وكل المداخل الأخرى معاونة، ومع ذلك فمن المعتقد أن تجربة الدراسة الحضرية تجعل من الصعب الفصل بين هذه المداخل جميعاً من أجل الفهم المتكامل تاريخياً وشمولياً وإمبيريقياً.

المجتمع المحلي الريفي والحضري:

إن الصورة الحضرية المتزايدة الوضوح في المدنية الغربية، تعبر عن ظاهرة تنمو حديثاً، وربما كانت هذه الحداثة هي السبب في أن المنهج الذي يقارن بين الجماعات

---

(١) Ibid: PP. 5 – 10.

الريفية والجماعات الحضرية هو المنهج الملائم لفهم التغيرات التي حدثت والتي لا تزال تحدث حتى الآن.

ويرى بيترمان Peter Mann ، أن منهج المقارنة بين الريف وبين الحضر، يمكن أن يكون ذا قيمة فعلية، إذا كان ما نريد أن نقارنه واضحاً تماماً، خصوصاً إذا أمكن تجنب الوقوع في خطأين محتملين، أولهما: إجراء المقارنة بين الريف والحضر في الماضي والحاضر دفعة واحدة، لأن كثيراً من الخلطوعدداً من النتائج غير الصادقة، قد توصل إليها باحثون من مقارنة لم تحدد أبعادها ولم تتم في زمن معروف مقدماً. وأوضح مثل على ذلك أن توماس شارب Thomas Sharp ، إنتهى من دراسة قام بها إلى أن القرية الزراعية يمكن النظر إليها، بصورة أو بأخرى، على أنها كائن إجتماعي بسيط[1]، والخطأ في هذه النتيجة التي توصل إليها، إهمال الباحث لعامل الزمن، خصوصاً وأن الباحث في معرض مناقشته للقرية، ذكر أنها تعرضت لتغير. ولهذا، فإنه مهما كانت طبيعة هذا التغير، فلا بد أن يتضح من خلال بعد زمني محدد. وثانيهما: متصل بالخطأ الأول، وهو أن تدور المعالجة على أساس نماذج ثابتة، ولا تقوم على تعميمات، ومثال ذلك، عندما يشير باحث إلى المجتمع الريفي، فإن أحداً قد لا يعلم ماذا يقصد بالضبط، لأن المجتمع الريفي يمكن أن يتضمن درجات متفارقة، قد تبدأ من المجتمع البدائي إلى القرية الأوروبية. كذلك قد يكون عند الباحث إتجاهات محددة بصدد المجتمعات الريفية تظهر في أحكام قيمية، وهذا ما نلاحظه في كتابات بعض الباحثين المنحازين إلى «الريفية» وآخرين ممن ينحازون إلى الحضرية أو إلى حياة المدينة.

إن المقارنة بين الحياة الريفية وبين الحياة الحضرية، على الرغم من محاولات إجرائها على أسس موضوعية ومن خلال إطار نظري معين، لا تزال تحمل رأي من يقومون بها من الباحثين، ويحتمل أنها تعكس وجهات نظرهم أزاء ما يتصورونه من

---

(١) أنظر ما كتبته روث جلاس Ruth Glass ، عن علم الإجتماع الحضري في Current Sociology, Vol, 4 No, 4, 1955.

مشاكل تزداد تفاقماً بتزايد المدن حجماً، ومع ما يحاولون إثباته، أن الإنتقال من الريفية إلى الحضرية، قد صاحبه تمزق في الشخصية الإنسانية وضياع لعدد من القيم التي كانت تجعل للحياة معنى. وقد يترتب على ذلك، النظر إلى المجتمع الريفي وإلى المجتمع الحضري على أن كلا منهما يمثل نوعاً قائماً بذاته أو نموذجاً، ويتعين طبقاً لذلك رفض المنهج الذي يضعهما على «متصل واحد» Continuum وربما يفسر ذلك، من جانب واحد فقط، ذلك الإهتمام المركز، حتى في البلاد الأوروبية المتقدمة، بالدراسات الريفية والقروية. ومع ذلك فإن الإهتمام بالحضرية وبالحياة في المدينة وبالمدنية ذاتها، قد نال إهتماماً يتزايد وضوحاً في السنين الأخيرة وإن كان الإتجاه الغالب، في جانب النمو والإنتشار والتخطيط والمشاكل[1].

إن ما كتبه كل من سوروكن Sorokin وزيمرمان Zimmerman عن المجتمع الريفي والمجتمع الحضري لا زال حتى الآن، وبرغم مرور وقت طويل تمت فيه دراسات وتحليلات من منظورات مختلفة لمادة الأبحاث المتراكمة، يحمل طابع الأهمية والجدة. لقد شغلتهما مشكلة التصنيف في علم الإجتماع، وعند دراستهما للظواهر الريفية والحضرية كانا يعتقدان أنه من خلال تصنيف هذه السلسلة المعقدة من الظواهر وردها إلى نماذج قليلة، فإن العلماء يستطيعون التغلب على تعقد الواقع وإبراز سماته وصوره الأساسية. وعن طريق هذا المنهج إستطاع سوروكن وزيمرمان أن يتوصلا إلى أن «المهنة» هي المقياس الأساسي للإختلاف بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري. ويمكن من خلال هذا الإختلاف الجوهري إكتشاف مجموعة من الإختلافات الأخرى، فينظر إليها بمعنى آخر على أنها «متغيرات معتمدة أو

---

(١) هناك أمثلة عديدة على هذا الإتجاه تظهر في الكتب العامة التي تعالج علم الإجتماع الحضري أو المدنية إلى الدرجة التي أدت إلى ظهور رد فعل قوي يطالب بضرورة ربط هذا الفرع من علم الإجتماع بالنظرية السوسيولوجية العامة مع الإستمرار في الإتجاه الذي بدأه بارك وماركس فيبر ولويس ويرث وردفيلد. راجع في ذلك Richard Sennett في الكتاب الذي أشرف على إصداره وتضمن عدة مقالات هامة في النظرية الحضرية، بعنوان Classic Essays on the Culture of Cities, N. Y. 1969 وكذلك الطبعة الثانية من كتاب Alvin Boskoff عن علم إجتماع الأقاليم الحضرية.
The Sociology of Urban Regions, N. Y. 1970.

مصاحبة» . وقد حصرت هذه المتغيرات أو الخصائص في ثمانية، نعرضها في إيجاز على النحو الآتي:

١ ـ المهنة Occupation يعمل الغالبية العظمى من السكان الريفيين وعائلاتهم في الزراعة، وهذا لا يعني عدم وجود مهن أخرى قد تحتاجها الزراعة أو يحتاجها الريفيون في حياتهم اليومية، إلا أن حجم من يعملون في هذه المهن الثانوية قليل جداً. أما في المجتمع الحضري الذي يقوم على تنوع المهن، فإن الغالبية العظمى من السكان يعملون في الصناعة وما يتصل بها من عمليات، وفي التجارة وعمليات التبادل، والوظائف المتخصصة والإدارة والحكم، أو بصفة عامة يعمل «الحضريون» في كل الأعمال غير العمل الزراعي.

٢ ـ البيئة Environment : يتصل الريفيون إتصالاً مباشراً «بالطبيعة» أو الأرض، وصلاتهم بها تحدد نشاطهم ونظرتهم للحياة. ويكون للبيئة الطبيعية في حياة الريفيين الغلبة على البيئة الإجتماعية والإنسانية، أما السكان الحضريون فهم منعزلون بشكل واضح عن الطبيعة، ومعنى ذلك أن أهم صلة لهم وأبعدها أثراً في حياتهم، هي البيئة التي صنعها الإنسان.

٣ ـ حجم المجتمع المحلي Size of Community . يعيش الريفيون مجتمعات محلية صغيرة وعلى أرض «واسعة» يحولونها إلى «مزارع» ولهذا يتناسب حجم المجتمع المحلي الريفي (القرية) مع الأرض التي يمارسون عليها نشاطهم تناسباً عكسياً. أما حجم المجتمع المحلي الحضري في نفس المجتمع وفي نفس الفترة فهو كقاعدة أكبر بكثير من حجم المجتمع المحلي الريفي، ولهذا يتناسب حجم المجتمع المحلي مع الحضرية تناسباً إيجابياً.

٤ ـ كثافة السكان Density of Population . تتميز المجتمعات المحلية الريفية بإنخفاض كثافتها، في نفس المجتمع وفي نفس الفترة، بالمقارنة بالمجتمعات المحلية الحضرية، وبصفة عامة ترتبط الكثافة بالمجتمع المحلي الريفي إرتباطاً سلبياً. وتتعاظم كثافة الحضر وترتبط إرتباطاً إيجابياً بالحضرية.

ـ تجانس ولاتجـانس السـكان Homogenity and Hetrogenity يتميز السـكان الريفيون بالمقارنـة بالسـكان الحضريين بأنهـم أكثـر تجانسـاً سواء في السمات العنصرية أو السمات السيكولوجية الإجتماعية ومعنى هذا أن «الريفية» ترتبـط إرتباطاً سلبياً باللاتجانس بينما ترتبط الحضرية إرتباطاً إيجابياً باللاتجانس ويعني «سـوروكن» و«زيمرمـان» عندمـا يشيران إلى الخصـائص الاجتماعية والنفسية المكتسبة، تلك الخصائص التي لا تتغير كثيراً في المجتمع الريفي والتي تتغـير بدرجات متفاوتـة بـين السـكان الحضريين مثـل: اللغـة والمعتقـدات والآراء والأعراف وأنماط السلوك.

٦ ـ التباين والتدرج الإجتماعي Differentiation and Stratification لا يظهر التباين الإجتماعي أو التدرج الذي يؤدي إلى قيام الطبقات في المجتمعات المحلية الريفية بينما يظهـر ذلك بوضـوح في المجتمعـات المحلية الحضرية وربمـا كانـت هذه الخاصية من أهم الخصائص التي توضح الفرق الجوهري بين هذين المجتمعين المحليين.

٧ ـ التنقل Mobility تبدو كل صور التنقل الإجتماعي المكانية والمهنية غير واضحة إن لـم تكن قليلة الظهور والحدوث في المجتمع المحلي الريفي، ولكن ليست هذه هي القاعدة، فهناك ظروف عديدة وخاصة في هذا القرن جعلت أعداداً كبيرة من السكان الريفيين يهاجرون إلى المدينة لأسباب متعددة، وتعرف المدينة على أنها مكان يتميز بالتنقل الإجتماعي الكثيف ولهذا يرتبط التنقـل بالحضرية إرتباطاً إيجابياً ولا تحدث الهجرة من المدينة إلى القرية وتسجل معدلات مرتفعة إلا في أوقات الكوارث أو الأزمات.

٨ ـ نسق التفاعل System of Interaction إذا قسنا عدد الإتصالات التـي يجريهـا الفرد في المجتمع المحلي الريفي مع غيره فإن مدى التفاعل يكون ضيقاً إلى درجة ملحوظة ولكن التفاعل على مستوى العلاقات الأولية التي تقوم داخل وحدات القرية الصغـيرة (العائلـة) فإنـه يكون واضحـاً وعميقـاً، وتتميز التفاعـلات

بصورتها السابقة بالبساطة والمودة والإخلاص ذلك لأن الإنسان في المجتمع المحلي الريفي يتفاعل من الزاوية الإنسانية أساساً. أما في المجتمع الحضري المحلي فإنه يتميز بكثرة الإتصالات التي تغطي منطقة واسعة من نسق التفاعل سواء بالنسبة للفرد أو بالنسبة للمجموع ومع ذلك تسود المدينة العلاقات غير الشخصية والسطحية والقصيرة المدى، إلا أنها من جانب آخر تتميز بالتعقيد والتداخل والشكلية في أغلب الأحيان، وعلى عكس ما هو حادث في القرية فإن الإنسان يتفاعل «كرقم وكعنوان»[1].

إن هذا التصنيف الذي قدمه «سوروكن وزيمرمان» يعتمد على أساسين الأول الأساس الذي يتبنى فكرة المتصل الريفي الحضري Continuum وهو الإتجاه الذي يرفض فكرة الإنفصال نوعياً بين الحياة الريفية وبين الحياة الحضرية من خلال النتائج التي أسفرت عنها بحوث كثيرة عن الحضر تلك التي أثبتت وجود كثير من الرواسب الريفية لا تزال تشكل جانباً من الإتجاهات والعلاقات الحضرية. والثاني الأساس الذي يأخذ بفكرة النماذج المثالية لأن الخصائص الثمانية التي أشرنا إليها من قبل لا تنطبق بالضرورة على كل أنواع المجتمعات الريفية أو الحضرية وإنما توجد بصورة أو بأخرى فيها. وهذا يتفق مع المنهج الذي أخذ به كل من «سوروكن وزيمرمان» في إستخلاص فئات أقل من فئات أكثر تعقيداً يمكن أن تمثل الظواهر المتعددة والمعقدة والمتنوعة التي ينطوي عليها الواقع[2].

خصائص الحضرية من منظور المقارنة الريفية الحضرية:

من المسائل الهامة في علم الإجتماع عامة الإختلافات التي تظهر عن طريق الدراسة بين الحياة الإجتماعية في القرية والمدينة. والواقع أن الإختلاف يرجع أساساً

(١) P. A. Sorokin and C. C. Zimmerman; Prencipes of Rural – Urban Sociology, N. Y. 1929, P. 13.

(٢) أنظر إلى ما كتب عن هذا الموضوع في الكتاب الذي أشرف على إصداره كل من هات ورايس.
Hatt and Reiss, Cities and Society, The Revised Reader in Urban Sociology, N. Y. 1961, PP. 22 – 35.

إلى إختلاف البيئة الإجتماعية في كل منهما. وقد أدى ذلك إلى سهولة الفصل بين نموذجين كبيرين من التنظيم الإجتماعي. فالمدينة بيئة خلقها المجتمع خلقاً. ولأجل ذلك تغيرت معالم البيئة الطبيعية التي تقوم عليها وهنا يظهر أول إختلاف أساسي بين المدينة والقرية خصوصاً إذا وضعنا أمام أعيننا الإتجاهات الإجتماعية والظروف التي تساعد على قيام حياة إجتماعية من نوع معين.

وتتبع هذه الخلافات يجعلنا نبحث مسألة من المسائل التي شغلت علماء الإجتماع زمناً طويلاً ولا زالت تشغلهم حتى اليوم. وهي أثر البيئة على الإنسان أو بمعنى آخر، مدى ما للبيئة من آثار على التنظيم الإجتماعي في منطقة معينة، وما من شك أن البيئة مهما تقدمت وسائل الإنسان العلمية لإخضاعها، لا تزال تؤثر في حياة الناس بوجه عام، وإن لم تؤثر بطريقة مباشرة فإنها تؤثر بطرق غير مباشرة حيث ينتقل التأثير عن طريق الإنتشار من منطقة لأخرى.

ويمكن القول إنه عند المقارنة بين الحياة الحضرية والحياة الريفية، نجد أن دور البيئة في التأثير على سكان القرى أكثر من تأثيرها على سكان المدينة، ومع ذلك فالمسألة ليست نهائية بل هي مسألة درجة على كل حال، لأنه لو تتبعنا المدن في مراحل نموها، لوجدنا إختلافاً في مدى التأثير النسبي للبيئة في كل مرحلة من هذه المراحل، وكقاعدة يمكن القول إن تأثير البيئة في مراحل نمو المدينة الأولى أكثر من تأثيرها في المراحل المتأخرة.

وينبغي أن ننبه إلى خطأ يقع فيه الكثيرون عند المقارنة. فهم يقارنون بين أشياء ليس بينها عوامل مشتركة، ولهذا تكون المقارنة خاطئة من أساسها، مما يتعين معه أن نسير في حذر عند مقارنة المدينة بالقرية، لأن المقارنة لا تنطبق في كل الأحوال على جميع المدن والقرى بغض النظر عن الزمان والمكان. لأن لكل حالة تاريخاً، ويجب أن نتثبت أولاً وقبل كل شيء من العوامل التاريخية التي تسببت في الأوضاع الراهنة حتى يمكن أن تسير المقارنة على ضوء الحقائق دون غيرها، ومثال ذلك أن هناك مدناً تطورت عن قرى، وهناك مدناً أخرى نشأت بطريقة إرادية لأغراض معينة ولسوف

تجد عند الدراسـة إختلافـاً من حيث الخصـائص بـين كل النوعـين وذلك لوجـود الرواسب التاريخية التي ربما يكون لها بعض الأثر حتى الآن.

ولهذا فإن عملية مقارنة الحياة الحضرية بالحياة الريفية. تواجه صعوبات كثيرة. وعلى ذلك ينبغي أن نأخذ أقوال المنتمين إلى المدرسـة الأقليمية Regional school بحذر شديد. فالمدينة والقرية ظلتا لعدة قرون الشكلين الأساسيين اللذين يرتكز فيهما نشاط الإنسان. وليست هناك خطوط واضحة بين الأثنين بحيث يمكن أن نعين في دقة أين تنتهي القرية وأين تبدأ المدينة. فقد كانت الحياة الحضرية والحياة الريفية مسألة جغرافية.

ولو جعلنا عدد السكان مقياساً للفصل بين المدينة والقرية لواجهتنا صعوبـات عديدة نظراً لإختلاف التقدير في الدول المختلفة من ناحية، وللفوارق العظيمة التي قد نجدها بين المدن ذاتها، خصوصاً إذا كنا نبحث مدينة تعدادها ١٠,٠٠٠ نسمة ومدينة أخرى يصل تعدادها إلى عدة ملايين نسمة، ولهذا فخير طريقة للمقارنة أن نعين حداً أعلى للقرية وحداً أعلى للمدينة من حيث عدد السكان على أن تتـدرج درجة التحضر بين الحدين.

إن الباحث في الولايات المتحدة الأميركية قد يميل إلى القول إن خصائص الحياة الريفية في سبيلها إلى الزوال، أو أنها لا تكون جزءاً مهماً في المجتمع الأميركي، وذلك لغلبة الخصائص الحضرية على السكان. ولكن هذا القول إذا إنطبق على المجتمعات التي بلغت شأناً عظيماً من التقدم خصوصاً في ميادين الصناعة فإنه لا ينطبق على أجزاء كبيرة من العالم خصوصاً في آسيا وأفريقيا، حيث لا تزال الزراعة المهنة الـرئيسية للسكان الذين يعيشون في مجموعات تسكن القرى، وتكون المجتمعـات الـريفية. ولهذا كان البحث عن خصـائص هذه المجتمعـات من الأهمية بمـكان لا في علـم الإجتماع الريفي فحسب بل في علم الإجتماع الحضري بنفس الدرجـة أيضـاً. لأن المقارنة بين نوعي الحياة الحضرية والريفية يكشف عن مدى التغير والتطور، ومدى بعد هذين النوعين من الحياة أحدهما عن الآخر، وما يكون وراء هذا الإختلاف من

ظروف إجتماعية وإقتصادية وثقافية وجغرافية تصلح أساساً مناسباً لإختبار أثر هذه العوامل في النظم الإجتماعية بوجه عام.

أهم ظاهرة ندركها فور دراستنا لهذه الخصائص. العزلة النسبية لحياة الريف، وهي عزلة لا تتصل بالفرد وإنما تنصب أساساً على الجماعة إلى حد كبير وعلى الأخص عزلة العائلة. ولهذا فالعائلة في القرية عليها أن تشبع إلى درجة ما الحاجات الإقتصادية والإجتماعية لأعضائها وتكون داخل القرية وحدة مستقلة وتصبح روابطها أشد ما تكون كلما زادت درجة الإشباع ووصلت إلى حد الإكتفاء الذاتي. ومفهوم العائلة الذي نستخدمه هنا أوسع مما هو مألوف في علم الإجتماع، ذلك لأننا نقصد به العائلة الكبيرة التي تشكل داخل القرية وحدة مستقلة، وتنقسم هذه العائلة إلى أسر كبيرة تسمى الأسر الأبوية، أي التي تعيش في داخلها عدة أجيال يخضعون لرئاسة أكبر أفرادها سناً سواء كان ذكراً أم أنثى. وتتميز هذه الأسر بالعمل الجماعي والإنتاج الجمعي. ومن أهم الخصائص التي تميز الفرد أنه قد يعيش حياته كلها ولا يتصل بأفراد القرية إلا قليلاً وفي المناسبات العامة. ويقوم كبار السن عنه بجميع المعاملات ويدخلون في مختلف العلاقات مع الغير، وكذلك تكون للعادات والتقاليد سيطرة كبرى على تصرفات الأفراد وسلوكهم العام والخاص على حد سواء.

وعلى هذا الأساس يكون الفرد أشبه بجزء متكامل من أداة كبيرة تؤدي عملها ككل. وقد أدى هذا الوضع بالإضافة إلى أهمية روابط الدم والقرابة إلى سيادة القانون العرفي وظهور المسؤولية الجمعية، فالجريمة مثلاً لا يحاسب مرتكبها وإنما تحاسب العائلة أو الجماعة التي ينتمي إليها الفرد. ولذلك قد ينصب القصاص أو الأخذ بالثأر على أي فرد دون مرتكب الخطأ نفسه، الذي يظل مدى حياته بمنأى عن العقاب.

كذلك نجد أن العلاقات السائدة في القرية هي من طبقة العلاقات المباشرة، فالتعاون أو الصراع يحدث بين أطراف متفاعلة يعرفون بعضهم بعضاً، ولا تكون

هناك حاجة إلى واسطة بين الطرفين في أي ناحية من نواحي التعامل. ولهذا يقال إن الخاصة التي تميز جماعة القرية أنها جماعة أولية.

٢ ـ ليس هناك في المجتمع الريفي مجال للتخصص، فالعمل في الزراعة مثلاً هو المهنة السائدة، ولذلك تشكل جميع نواحي النشاط في القرية. فعلى كل فرد فيها أن يتقن جميع العمليات الزراعية في جميع مراحلها. وقيمة العمل الزراعي هي القيمة العليا، بحيث أن مهنة أخرى ينظر إليها على أنها أقل درجة. وتؤثر هذه النظرة في علاقات الجماعات المختلفة داخل القرية، وقد تؤدي في النهاية إلى وجود طبقات على أساس نوع العمل. وعادة يرفض الفلاح مثلاً أن يزوج إبنته لرجل لا يشتغل بالزراعة، لأنه يعتبر مثل هذا الزواج زواجاً غير متكافىء.

٣ ـ العمل الزراعي بطبيعته غير متخصص، ولهذا فإن الفلاح عكس ساكن المدينة عليه أن يجيد أشياء كثيرة. عليه أن يعمل في كل نواحي الإنتاج الزراعي وعليه أيضاً أن يجيد بعض الأشياء المكملة للعمل الزراعي كقطع الأخشاب أو إصلاح الجسور وأدوات الزراعة وما إلى ذلك، ومع هذا يقوم الفلاح بعمله في هذه النواحي بصورة مضطردة تشبه الروتين ولا يجد غرابة في أي أمر من الأمور التي تلقى على كاهله.

وقد ترتب على ذلك أن كان دوره في الحياة الإجتماعية ثابتاً، وكذلك الأمر بالنسبة لأفكاره وآماله. فطموحه يتصل بالزراعة وآلامه أيضاً متصلة بها. وقد أدى عدم التخصص إلى وجود نظام معين لتقسيم العمل، فالرجال مثلاً يقومون جميعاً بنفس العمل مهما كان عددهم في الأسرة الواحدة وكذلك الأمر بالنسبة للنساء. .

وإذا كان هناك نظام حقيقي لتقسيم العمل فإنه يقوم على أساس الجنس والسن. فالأطفال من السابعة حتى العاشرة ومن العاشرة حتى الخامسة عشر لهم أعمال يؤدونها وأدوار محددة في العمل الزراعي. وكذلك النساء، فبجانب الأعمال المنزلية. لهن دور معين في العمل الزراعي أيضاً. ويظهر عمل المرأة في الزراعة بوجه خاص حين يستقل الرجل المتزوج عن أسرته الأبوية ويتخذ لنفسه مسكناً مستقلاً ويختص بقطعة

من الأرض يقوم على رعايتها. عند ذلك تقوم المرأة ببعض الأعمال التي يقوم بها الرجال عادة.

٤ ــ بساطة الحياة من المسائل الهامة التي يلحظها الباحث في الريف، وتظهر في بعد الفلاح عن مظاهر التعقيد الموجودة في المدينة. وهذا يرجع إلى بساطة الأعمال التي يقوم بها، والتي إتخذت شكل الروتين على مر السنين، إلى جانب بساطة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها. فالفلاح ليس كساكن المدينة يشعر شعوراً مؤرقاً بالمنافسة، لأن المنافسة عنده تأخذ طابعاً مختلفاً جداً قد ينحصر في إدخار مزيد من المال أو محاولة التفوق على الجار بزيادة في المحصول. أما رغبته في الظهور أو التميز على أقرانه من الناحية الإجتماعية فهذه أمور لا يعيرها إهتماماً كبيراً، ولا تكون جزءاً من سيكولوجيته أو حوافزه على العمل بطريقة أو بغيرها، ومن مظاهر بساطة الحياة في الريف أن الفلاح لا يعلق أهمية بالغة على الكماليات التي تصبح في المدينة في مرتبة الضروريات: فطلبه للكماليات نادر جداً، ويستطيع في ظروف كثيرة أن يستغني عنها. ولا تصبح هذه الكماليات من المسائل التي تشغل الفلاح إلا إذا إزداد أثر المدنية زيادة كبيرة، ودفعته إليها عوامل التقليد والمفاخرة[1].

أما في المدينة فإن الباحث يجد إختلافاً بيناً في هذه الظاهرة فبدل العزلة يجد التجمع في جماعات ومنظمات مختلفة تقوم مقام الجوار في القرية أو روابط العائلة الكبيرة، وسيادة أنواع «الجماعات الثانوية Secondary groups » وإتصالات على مدى ونطاق واسع مع الأفراد ومع المواد الثقافية، أكبر من الإتصال بالطبيعة، وتمايز في الطبقات الإقتصادية، وتخصص في النشاط الإقتصادي، وعمل محدد ومركز واضح

---

(١) يمكن الرجوع الى تحليل مفصل عن الحياة القروية إلى ما كتبته في مؤلفي «التغير الإجتماعي في المجتمع القروي»، الاسكندرية ١٩٦٧، والى أندرسون في كتابه Rural Sociology وكذلك الى لوفيس وبيجل في كتابهما عن Rural Social Systems ومن أهم الإسهامات في هذا النطاق الكتب العديدة التي كتبها ردفيلد وخاصة دراسته عن .The little Community

في نفس الوقت، وذلك بالإضافة إلى الفرص التي لا حد لها لجمع الثروة أو الصعود من طبقة إلى طبقة أعلى.

أثر التخصص على البناء الإجتماعي:

إن مزيداً من البحث في الفروق بين التنظيم الإجتماعي الريفي من ناحية والحضري من ناحية أخرى، يجعلنا نستخلص من ذلك أن أهم فارق هو الذي يتصل بطبيعة البناء الإجتماعي، وعلى الأخص فيما يتصل بأنواع النشاط التي يميز كل طائفة من سكان المدينة. وهذا يؤدي بدوره إلى إثارة مسألة التخصص الذي يعتبر من أهم مميزات المدينة الحديثة.

١ ــ حجم السوق يعتبر عاملاً من أهم العوامل التي يترتب على وجوده أنواع متعددة من النشاط الصناعي أو التجاري. ولهذا طالما كان حجم سوق القرية صغيراً، فإن القروي يعمل كل شيء فلا نجد في القرية مظاهر التخصص المعروفة، أما في المدينة فنظراً لكبر حجم السوق فيها، فإن بهاَ طوائف مختلفة من العاملين: كالعمال غير المهرة، المتخصصين في المهن والحرف المختلفة والفنيين والموظفين وأصحاب المهن الحرة ورجال الإدارة والسياسيين والإقتصاديين والفنانين وغيرهم. وتبعاً لوجود هؤلاء وتنوع مشاربهم نجد أيضاً أنواعاً متشابكة ومتخصصة من الأعمال أيضاً. والعمل في المدينة يستوعب جميع الأنواع، حتى أن العامل غير المتخصص يجد له تخصصاً. ولما كانت الأعمال التي تتطلب مهارة عالية في المدينة قليلة نسبياً، فإن الطلب يزداد على العامل نصف الماهر. وتبعاً لذلك فالعمال شبه الماهرين يزداد طلبهم باتساع نطاق الصناعة وتنوع أغراضها وإزدياد العمليات المتصلة بها، خصوصاً ما تعلق منها بالإدارة أو التخليص أو الإستيراد أو التصدير والنقل وغير ذلك.

هذا التمايز الإقتصادي يؤدي بدوره إلى وجود جماعات إجتماعية مختلفة بنوعيها الرأسي الذي يتصل بأنواع المهن وأقسامها المختلفة، والأفقي الذي يتصل بالمركز

الإجتماعي والوضع الطبقي، ولكن هذه الأقسام على تعددها وتنوعها لا ينبغي أن تختلط في الأذهان بالأقسام المتحجرة التي لا تتغير إلا نادراً والمميزة للحياة في المجتمعات الريفية؛ ذلك لأن المنافسة هي الخاصة الأساسية للمدينة الحديثة، وهذه المنافسة تؤدي بدورها إلى خلق نوع من المرونة بين مختلف أقسام الحياة الإجتماعية، الأمر الذي يجعل الصعود أو الهبوط من طبقة أو طائفة لأخرى أمراً ميسوراً ولذلك فالتنقل الإجتماعي Social Mobility من أهم مميزات البناء الإجتماعي الحضري[١].

والمنافسة من ناحية أخرى مصاحبة للتخصص، وذلك تبعاً لإتساع نطاق الفرص المتاحة أمام المجتمع للترقي أو الإنتقال من وظيفة لأخرى. وتلعب الإمكانيات الفردية دوراً كبيراً في مستقبل الفرد، بعكس الحال في المجتمع الريفي الذي يتحدد فيه مستقبله بولادته، ولذلك كانت علاقة الفرد بالمنظمات الصناعية والتجارية علاقة غير شخصية، والعامل الأساسي فيها مبلغ الحاجة إليه، ومدى ما يمكن الإستفادة منه. وهكذا لا تدخل القرابة أو الدين أو العادات والتقاليد طرفاً ثالثاً في تحديد نوع العلاقات في المدينة أو إتجاهاتها المختلفة. كما أن صعود السلم الإجتماعي أو هبوطه أمر موكول للفرد نفسه، وتتدخل في هذه الحركة عوامل خارجية عن نطاق العملية الإجتماعية المباشرة التي يكون الفرد طرفاً فيها[٢].

٢ ــ ولما كان التخصص والمنافسة من العوامل المميزة لحياة المدينة، فإن عامل التصميم والتخطيطيعتبر نتيجة لهما. وكلما زادت الحركة الإجتماعية وكثرت النقلة من هذا المكان إلى ذاك، زادت نسبة القلق خصوصاً فيما يتصل بالمستقبل، فليس هناك فرد في المدينة يستطيع أن يتأكد أن طريقه في الحياة، خصوصاً في عمله، مضمون تماماً

---

(١) كتب الكثير عن التنقل الإجتماعي المصاحب لتزايد حجم المجتمع الحديث وزيادة التقدم التكنولوجي والتغيرات الإجتماعية الثقافية ومن أهم الدراسات التي خصصت لهذا الموضوع دراسة سوروكين Social and Cultural Mobility 1959

(٢) تعبر هذه الفكرة عن الإتجاه السائد في علم الإجتماع الأميركي الذي يدعي ن المجتمع (الاميركي) مجتمع مفتوح الطبقات وأن إقتناص الفرص مرهون بالنجاح في المنافسة، ولا يتصل بطبيعة بناء المجتمع وأوضاعه التاريخية، راجع في ذلك ما كتبه ريزمان في مؤلفه Class in American Society, 1961

لأنه يخضع لذبذبات كثيرة بعكس الحال في القرية. فالقروي يعلم لحاضره ومستقبله أنه على الأقل سيظل فلاحاً زارعاً للأرض مهما تغيرت الأحوال، ويستطيع أن يبني حياته على هذا الأساس. ويظهر القلق من المستقبل وعلى الأخص في الدول الرأسمالية التي تقوم على أساس المشروعات الخاصة في نشاطها الإقتصادي. فقد يلتحق الفرد بعمل في مؤسسة لا تستمر طويلاً فتفلس بعد مرور فترة وجيزة من الزمن... وهكذا.

٣ ـ ولا يكون التخصص في المدينة قاصراً على نوع العمل، بل يمتد أيضاً إلى مناطق العمل نفسها، فكل منطقة في المدينة لها خصائصها الثقافية والإجتماعية المميزة تبعاً لنوع النشاط الغالب عليها. وكلما زاد حجم المدينة، صار التخصص من حيث المناطق أكثر وضوحاً وظهوراً وهذا يجعل المدينة كما يقول علماء الإيكولوجيا Ecologists «نموذجاً معقداً من المناطق المتخصصة داخل بناء إيكولوجي أكثر عموماً في المجتمع الحضري» ويتغير البناء على هذا النحو من مدينة لأخرى بحسب إختلاف الحجم والموقع الجغرافي والنمو التاريخي والوظائف الرئيسية التي تقوم بها. ولكن الغالب في المدن جميعاً، أن تكون هناك مساحة معينة تتركز فيها مظاهر النشاط التجاري، ومساحات أخرى ينزل فيها أفراد الطبقة المتوسطة والعمال وهكذا، وطبيعي أن تختلف طبيعة الحياة الإجتماعية في هذه المناطق، وعلى الأخص بالنسبة لتنوع مستويات المعيشة. الأمر الذي يخلق تمايزاً في المراكز الإجتماعية لساكني كل هذه المناطق. وهذه خاصية أخرى من الخواص التي تميز البناء الإجتماعي للمجتمع الحضري.

٤ ـ وثمة ناحية هامة من نواحي البناء الإجتماعي الحضري تأثرت إلى حد كبير بالتصنيع والتخصص وغلبة الطابع التجاري، وهي العلاقة بين الجنسين. ومن المسائل المسلم بها الآن، أن المدن أصبحت مكاناً ملائماً للنساء بوجه عام، فقد وجدت أمامهن فرص كبيرة خصوصاً لغير المتزوجات لأن يمارسن أنواعاً متعددة من النشاط، وأن يكون لهن إستقلال إقتصادي ومركز إجتماعي متميز عن مركز الرجل،

وليس هذا غريباً، فهناك نسبة كبيرة تتزايد في المدن من الرجال والنساء غير المتزوجين، وهذا يتضح من أنواع النشاط المختلفة التي نلاحظها في أغلب المدن والتي تتجه إلى خدمة غير المتزوجين، بحيث يستطيع الرجل أو المرأة أن يجد المأوى والمأكل في سهولة ويسر من غير حاجة إلى الوجود في منزل خاص. وقد أدى مثل هذا الوضع إلى نتائج بعيدة على سيكولوجية سكان المدينة بوجه عام، وما يظهر عليهم من مظاهر القلق والإحساس بالفقدان نظراً لإنعدام جو الود والمحبة والعطف، الذي توفره الجماعات الأولية كالأسرة مثلاً.

وقد لوحظ مدى تأثير البيئة الحضرية على الحياة الإجتماعية والإتجاهات الخاصة بالنساء إلى درجة معينة. فقد كان تغير وظيفة العائلة التي تسببت فيها المدينة من الأهمية بمكان بالنسبة للمرأة خصوصاً في دورها كأم وكزوجة أو كمنتجة أي مكتسبة للثروة. ولذلك فإن واجباتها أصبحت محدودة وتحررت إلى حد كبير من روابط المنزل، ولكن إلى أي حد يمكن أن يتطور مركز المرأة وإلى أي درجة ستذهب إليها في إستقلالها، هل ستكون النتائج النهائية في صالح المرأة وبالتالي في صالح الحياة العائلية؟

في هذا المقام نلحظ إختلافاً كبيراً بين المدن في المدنيات القديمة والمدن في أيامنا هذه، لأنه من الخطأ أن نقول إن طبيعة الحياة في المدينة عامة، هي التي تؤدي إلى ذلك بالنسبة لمركز المرأة. لأن التطور الذي حدث كان في المدينة التي تأثرت بالتصنيع، ففي المدينة القديمة، في الشرق أو الغرب لم تكن للنساء الحرية التي نشاهدها اليوم اللهم إلا حفنة منهن ينتمين إلى الطبقة العليا.

وبناء على المادة التي تحت أيدينا اليوم، نستطيع أن نتنبأ أن التغير في حياة النساء الإجتماعية مندفع بخطوات سريعة، وسوف يؤدي في المدى الطويل إلى تغييرات هامة في البناء الإجتماعي بأسره، ذلك لأن فكرة سيادة الرجل وتبعية المرأة أخذت في الإنكماش إن لم تكن قد زالت في بعض المدن، وأصبحت للمرأة الحقوق الإقتصادية والمدنية المساوية للرجل تماماً، ولا نعني بها الحقوق المدونة، بل الحقوق كما تمارس

فعلاً وفي واقع الأمر. أما كيف سيكون البناء الإجتماعي في مجتمع تختفي فيه رواسب الماضي بالنسبة للنساء، ويصبحن على تواز تام مع الرجال في الرغبات والميول والسلوك العملي. فذالكم أمر يصعب التنبؤ به وقد لا يتم في جيلنا الحاضر.

خصائص الحياة الحضرية:

عندما نشرع في دراسة موضوعية للحياة الحضرية يجب أن يكون تحليلنا قائماً على التعرف العلمي المقارن على أبعاد المواقع وبالتالي يجب أن يكون بعيداً إلى درجة كبيرة عن الأحكام القيمية، على أن نختار مصطلحاتنا بعناية فائقة قبل محاولة مناقشة أي جانب من جوانب الحياة في المدينة. مثل هذا الإحتراس المبدئي أو التحفظ الأولي يبعدنا عن الوقوع في أخطاء الأحكام القيمية التي ذاعت على ألسنة الصحفيين أو المفكرين الرومانطيقيين أو مخططي السياسة العامة.

ويمكننا أن نقول بصفة عامة أن علماء الإجتماع قد أبدوا إهتماماً بطرق مختلفة في دراسة أنماط الحياة الإجتماعية التي تنبثق في المدينة وفي النتائج التي تحكم التعميم العلمي من مجرد الإبقاء على هذه الأنماط ذات الفاعلية في الحياة المستقلة. . ومع ذلك نجد أن أغلب الأبحاث عن المدينة إتجهت إتجاهاً تجريدياً ونظرياً ولا نجد إلا عدداً قليلاً من الأبحاث الواقعية، كما أنها لا تستخدم إستخداماً متكاملاً في إثبات النظريات أو تعديلها أو تغييرها، وهذا يدلنا على أن تاريخ علم الإجتماع ليس فيه معلومات أو نظريات عن المدينة تستحق أن تكون الأساس النظري الذي تقوم عليه الدراسة الآن. . وكل ما هو موجود متمخض عن المحاولات الأخيرة التي بدأت تزدهر في هذه الأيام. . وعلى ذلك فإننا نتوقع أن تكون كتابات اليوم عن الحياة الحضرية مقتصرة على البناء النظري المتكامل الذي يصلح كنقطة بدء لدراسة الواقع ولذلك فمن الواجب أن نبدأ في فحص ما هو موجود من معلومات واقعية استمدت من بحوث أجريت بالفعل لمحاولة إقامة بناء نظري بالمعنى السابق وهذا مطلب يصبح في الدرجة الأولى من الأهمية، كما أننا نعتقد أن الوضوح النظري يعتبر خطوة مبدئية

لا بد منها لتستنير بها الدراسة الواقعية حتى تتمخض الدراسات الحضرية عن إضافات جديدة للنظرية السوسيولوجية العامة.

والمتبعون للتفكير في الحياة الحضرية يستطيعون وضع أيديهم على أنواع ثلاثة منه معادية للمدينة كتجمع إنساني متقدم:

أولاً: الإتجاه الذي نلمح فيه إزدراء للجماهير في الفكر الأوروبي الذي إنطوى على أمثلة عديدة لهذا الازدراء. . مثال ذلك ما ظهر في الفكر اليوناني وخاصة الأفلاطوني، وكذلك المعجبون بالأرستقراطية في أوروبا الغربية والذين يشاركهم في هذا الشعور كثير من الأرستقراطيين الجدد في بلاد أخرى وقد تزايد هذا الإزدراء إثر نجاح الثورة الفرنسية، وخاصة عندما بدأ الكتاب يصورون المدينة على أنها مركز الدهماء والجماهير غير المسؤولة التي يمكن تحريكها بسهولة فتؤدي إلى قلب الأنظمة، فالمدينة مركز التجمعات البشرية التي ينظرون اليها بشك وإزدراء معاً.

والذين يؤيدون هذا الإتجاه هم ممن ساندوا في مراحل التاريخ المختلفة الطبقات الحاكمة أو المستغلة صاحبة الثروة مما جعلهم يتهمون المدينة بدلاً من إتهام النظام القائم على أساس إستغلال الإنسان للإنسان. فليست المدينة مرادفة للفوضى، ولكن الصحيح أن الجماهير يمكن أن تكون عاملاً هاماً في إزدهار المدينة وتحويلها لنمط جديد يثري الحياة الإجتماعية لو لم تكن هناك تلك العزلة الواضحة بين الطبقات الإجتماعية ولا التفاوت الضخم سواء من حيث العدد أو الأساس الإقتصادي. ولذلك فالإتهام أو الإزدراء مصدره من غير شك الخوف من كل إحتمال يؤدي إلى هدم مراكز القوة التقليدية سواء من ناحية السلطة أو الإنتاج الذي كان يستمتع به نفر قليل في كل مدينة عبر التاريخ.

ثانياً: الإتجاه الثاني الذي يظهر عند هؤلاء الذين يعشقون الحياة الريفية، ومثل هذه الدعوة للعودة إلى الطبيعة فكرة نستطيع تتبعها وترسمها في الفكر الأوروبي أيضاً، وفي كل جهة من العالم نستطيع أن نجد أفراداً يمجدون الزراعة

كطريقة في الحياة. . ولا يقتصر الأمر في هذا المضمار على باحثين في علم الإجتماع بل إننا نجد مصداقاً لذلك في الأدب والشعر وبعض الفنون الأخرى.

وسر ذلك أن الحياة الريفية في نظرهم مركز الإستقرار وموطن القيم والشجاعة والأخلاق والإيثار وغير ذلك من المبادىء التي يعتقد كثير من الناس أن المدينة وطريقتها في الحياة قد حطمتها.

ولذا فإننا لنجد في كثير من كتب علم الإجتماع الحضري الآن تركيزاً على المقارنة بين الحياة الريفية والحضرية في القيم والعادات والروح المعنوية والعلاقات الإجتماعية المباشرة وغير المباشرة.

ثالثاً: الإتجاه الذي يعقب على ظهور كثير من الإنحرافات التي تعيب الفرد والجماعة وينسب إلى طابع المدينة المسؤولية الكاملة عنها. . وما وجه من نقد إلى الإتجاه الأول يمكن أن يوجه إلى هذا الإتجاه. . . فليس صحيحاً أن الحياة الريفية كانت بالنسبة لسكان القرى مسألة سهلة وهينة، بل إن تاريخ المجتمع الزراعي يكشف عما فعله الإقطاع وكيف تحول الفلاح إلى رقيق للأرض. . وكل ما في الأمر أنه كان يقابل هذا الإستغلال بإيمان عميق بالقضاء والقدر.

أما في المدينة فالروابط والعلاقات الريفية التقليدية لا تكون ظاهرة، وبالتالي تتاح للأفراد بعض الحرية للتعبير عن الرأي والإحساس بالخلخلة الموجودة في النظام نتيجة إفتقارهم لمعنى الإسهام في الحياة سواء من الناحية الإجتماعية أو الإقتصادية التي كانت سائدة في القرية وتؤدي إلى نمط معين في الحياة.

من أجل ذلك وفي ظل نظام إجتماعي مفكك ووجود ترابط في أدنى نمط من التكامل فإن جماهير المدينة سرعان ما تجمعهم مشاعر واحدة ويمكن أن يحركهم نداء واحد. خاصة إذا إتصل بأساس حياتهم الإقتصادية.

ويمكن في هذا الصدد أن نلاحظ فرقاً واحداً بين المدن الرأسمالية والمدن الإشتراكية هو أنه في الرأسمالية يعبر عن التذمر والمطالب بالإضراب الذي يأخذ

صوراً عنيفة قد تشل الحياة الإقتصادية. أما في المجتمع الإشتراكي فالوصول إلى قرار والتعبير عن الرأي يتم بطريقة معروفة يحكمها التنظيم السياسي السائد عن طريق الإجتماعات والإقناع الجماعي في شكل سلسلة من الآراء المدروسة التي تستنير دائماً بخطة الدولة في التنمية الإجتماعية والإقتصادية.

التركيز الحضري وخصائص المدن:

تتركز الحياة في عصرنا الراهن في المدن، وبينما يتزايد عدد السكان فيها يقل تدريجياً في الريف. . كما يلاحظ أن حياة الريف بدأت تتأثر بحضارة المدينة وتنقل عنها بعض خصائصها حتى أصبح يخشى الآن زوال الظاهرة الريفية بتعاقب الزمن.

ويرجع ذلك إلى عاملين هامين:

أولهما: إتساع حركة التصنيع الأمر الذي يؤدي إلى هجرة كثير من القرويين من الريف إلى المصانع في المدن وبذلك تقل الأيدي العاملة في القرى وبالعكس في المدن.

ثانيهما: المدينة لها خاصية الجذب بما فيها من مظاهر العظمة والترفيه وفرص العمل مما يدعو الكثيرين إلى التمسك بحياة المدينة وهجر الريف الذي أصبح لا يطاق من وجهة نظر البعض ثم لا ننسى أن المدينة الآن إتجهت إلى إصلاح الريف وتزويده بالإمكانيات الواسعة التي تعجله يتجه تدريجياً إلى الحضرية.

وتدل الاحصاءات العالمية المتعددة على أن السكان بدأوا يتركزون في المناطق الحضرية دون الريفية، فالأولى بدأ نطاقها يتسع والثانية بدأ نطاقها يضيق حتى أنه يمكن القول إنه من الجائز أن يندثر الريف بحياته الريفية، وتصبح الحياة كلها في المستقبل حياة حضرية، الأمر الذي قد ينشأ عنه مشاكل لا بد من دراستها حتى يمكن علاجها، مثل مشكلة الإسكان والمواصلات والخدمات العامة والعمالة والصحة والوقاية من الجريمة والإنحراف وغيرها.

والحضرية وإن كانت تحمل بين طياتها الإشارة إلى إنبثاقها من المدن إلا أنها في

الواقع مجرد طريقة في السلوك وحسب، أي سلوك له طريقته الخاصة وسماته التي تميزه عن غيره. . . وهي ليست تعبيراً مقصوراً على الحياة في المدن فقد نجد إنساناً متحضراً وسلوكه الكلي حضري بينما يحيا في الريف ونجد آخر يحيا في أكثر أحياء المدن تحضراً وهو مع هذا لا يزال قروياً في تفكيره وطريقة معيشته بل وفي سلوكه، فالمسألة إذن مسألة سلوك وليست مسألة مظهر.

وتتميز الحضرية بالتغير السريع سواء من حيث الحركة السكانية أو من حيث التغير في النظم الإجتماعية أو الإقتصادية أو من حيث التغير في القيم والعادات والتقاليد والنظرة إلى الحياة، وأهم خصائص الحضرية ما يلي:

١ ـ الحضرية تتناسب طردياً مع عدد السكان بحيث كلما ازداد عدد السكان في مدينة إرتفعت فيها نسبة الحضرية إرتفاعاً ملحوظاً.

٢ ـ المهاجرون من الريف للمدينة يحتفظون بالرواسب الريفية. وآثارها تظل عالقة بسلوكهم أول الأمر ثم يتحررون منها تدريجياً حتى تختفي في الجيل الثالث وما بعده. . فلا بد إذن من المرور على مراحل مختلفة متعددة حتى ينتقل السكان من الريفية إلى الحضرية.

٣ ـ إن أهم سمة للحضرية هي شكل العلاقات التي تقوم بين الناس ونوع العمل الذي يقومون به والتخصص وتقسيم العمل ومدى إتساع نطاقه.
وليست المسألة في الحضرية مسألة عدد، فقد تجد قرية من القرى يزداد عدد سكانها زيادة كبيرة جداً، وقد تجد أخرى عدد سكانها قليل، فالعبرة ليست بعدد السكان ولكن بنوع العلاقات الإنسانية التي تميز الحياة الحضرية عن الريفية.

٤ ـ إن انتشار الصناعة في أغلب المجتمعات يميل إلى خلق مراكز صناعية مستقلة تصبح مدناً بعد حين، ولهذا فالحياة الحضرية الخالصة تختلط بالحياة الإجتماعية المتأثرة بالتصنيع حتى أنه يصعب التمييز بينهما.

٥ ـ إن الحياة الريفية وما فيها من روح الجماعة وشدة تماسك أعضائها وتعاونهم

تجعل من الجماعة فرداً أو من الفرد جماعة، حتى أن الأشياء الجميلة أو الخطأ الذي يقوم به فرد تتحمل مسؤوليته الجماعة والعكس فإن ما تقوم به الجماعة قد يقع على عاتق فرد واحد، وعكس هذا يحدث في المدينة، فكل فرد مسؤول عن نفسه فقط إن قام بشيء حسن أو أخطأ فلا يشاركه في هذا سواه.

وقد أسلفنا القول بأن الحياة الحضرية تتسم بالاستقلال إلى حد لا يقتصر على الحياة الإجتماعية وحدها وإنما يمتد إلى المسؤولية وتحملها.

ـ إن المدينة تحدد نوع العمل الذي يقوم به الفرد، فكل فرد يتخصص في نوع معين من العمل حتى يمكن القول بأن هناك مطابقة للتقسيم المهني والترتيب الطبقي، وهذا راجع إلى كثرة عدد السكان في المدينة.

ـ الحياة الحضرية أوسع نطاقاً من الريفية ففي الأولى يكون الشخص حراً في نوع تعليمه وحرفته وسكنه وطريقة حياته الخاصة والعامة بينما في الريف نجد الظروف العائلية تفرض على الشخص كثيراً من أنماط السلوك يضطر إلى تنفيذها بحذافيرها، فهو ليس حراً على الإطلاق ولكنه مقيد بقيود العادات والتقاليد التي تخضع لها قريته. . وهو لا يستطيع أن يأتي بجديد أو يقوم بالتعبير الخلاق فهو يدور في إطار ضيق محدد تماماً بعكس الحياة الحضرية ففيها التجديد والخلق والإبداع لذا فهي ـ أي الحضرية ـ ديناميكية وليست إستاتيكية.

ـ تمتاز الحياة الحضرية بالتكيف السريع، فالفرد الجامد الذي لا يستطيع التكيف سرعان ما يتخلف بل يتنبأ له الباحثون بالمرض النفسي، ولكن الفرد المتكيف المتفاعل هو الذي يمكنه البقاء في المدينة، فالتكيف السريع شرط أساسي للحياة الحضرية الناجحة.

٩ ـ الحياة الحضرية تمتاز عن الريفية بأنها مرنة غير جامدة فيها التغير السريع، وفيها التنقل لا يحدها جمود الريف، وعلاقات الناس فيها تتسم بالمرونة والقابلية للتغير والتكيف للمواقف المختلفة التي قد تكون نتيجة لتغير المراكز والأدوار

التي يقوم بها كل منهم . . . وعلى هذا فالطبقات في المدينة مفتوحة ويمكن القول بأن الحياة الحضرية تمتاز بالدينامية.

هذه بعض خصائص الحياة الحضرية أوجزناها في النقاط التسع السابقة ومع هذا الحياة الحضرية أوسع من أن تحدد سماتها.

الوظائف الحضرية المتخصصة:

يمكننا أن نتساءل الآن عن الوظائف الحضرية المتخصصة التي يجب على المجتمع أن يؤديها بالنسبة للسكان والإقتصاد العام الذي تكون المدينة جزءاً فيه.

تؤدي كل مدينة وظائف متخصصة لأنها بذلك تبرر وجودها فتنفق على الغذاء والكساء والسلع الأخرى التي يحصل السكان عليها من خارجها، وتؤدي معظم المجتمعات الحضرية غالباً مزيجاً من الخدمات المتخصصة التي تشمل الخدمات التجارية أو الصناعية أو الإدارية أو الثقافية أو الترفيهية،ولكن يلاحظ أن كل المدن لا تعطي إهتماماً متساوياً لكل هذه الأنواع من الخدمات. فبعض المدن يسودها الطابع التجاري، وبعضها يسودها الطابع الصناعي، والبعض الآخر يغلب عليه الطابع الترفيهي، وحتى المدن الصناعية نجد أنها تختلف فيما بينها فمنها ذات الصناعة الثقيلة ومنها ذات الصناعة الخفيفة.

وقد وجد أنه عند وضع تخطيط للنموذج الداخلي لأي مدينة كبيرة يحتاج المخطط أن يقدر كثيراً من الأمور، منها الوظائف الحكومية والسكن والمؤسسات التجارية والمؤسسات الصناعية ومكاتب البريد والمحاكم وأماكن العبادة والمدارس والمكتبات والمعاهد والشوارع والمواصلات.

مستقبل الحياة الحضرية

ظل الإنسان لقرون طويلة يعيش في المدينة دون أن يفكر كثيراً في المستقبل، وإذا حدث أن فكر في التغيير، فقد كان فكره محصوراً في النمو والتقدم الفني والمزيد من

الجهال أو بمعنى آخر لم تكن عند الإنسان في هذا الوقت الرغبة ولا التصور أن هناك أفضل من طريقة الحياة الحضرية.

ولكن القرن الحالي واجه البشر بحيرة أزاء حياته في المدينة، فقد بدأ الإنسان يفكر في الفرص المتاحة له في الحياة والتي من أجلها بدأ يدبر الخطط التي تؤدي إلى إحداث تغيرات جذرية في الظروف الطبيعية وفي البناء الإجتماعي لطريقة الإقامة الحضرية[1].

لقد تشاءم الكثيرون في مجرى التاريخ من مستقبل الحياة الحضرية، لما لها من آثار سيئة على حياة البشر وما تؤدي إليه من تدمير للقيم الإنسانية وإهدار لمبادىء الحياة الكريمة وإنحطاط للنفس الإنسانية، فشبنجلر أكبر مفكر يهتم بالحياة الحضرية، يرى أن المدينة ذاتها عبارة عن شر يدمر كل شيء، وفي النهاية تغرق المدينة موتاً في آثامها، ويقول إن مولد المدينة يحمل في نفس الوقت علامة موتها، ولعل تشاؤم شبنجلر جاءه مباشرة من هيجل وماركس، حينما زعما أن طبقة البورجوازية تحفر بنفسها قبورها. ويحاول كثير من المفكرين أن يردوا على هذا التشاؤم بقولهم، إنهم لم يعثروا على مدينة كانت فريسة للتدمير الذاتي، كما أن المدن في العصر الحديث مستمرة في النمو حجماً وعدداً. ويمثل لويس ممفرد هذا الإتجاه التشاؤمي في علم الإجتماع على الرغم من أن آراءه أقل خيالية، وهجومه على الحياة الحضرية أكثر إعتدالاً وتشخيصاته ليس لها الطابع المميت. وينصب نقده على ضخامة وقوة بعض أنماط المدن وبعض مراحلها بالذات التي يسميها المتروبوليس والميجابوليس والنكروبوليس، فهذه المراحل من نمو المدينة كما يقول «ممفرد» تدمر المدينة وتسبب الحروب وتدمر العلوم والفنون.

لكننا لا نستطيع أن نسلم معه ومع غيره بهذه الإتهامات دون دليل قاطع، ذلك

---

(١) ان تقييم الحياة الحضرية إيجابياً أو سلبياً أو لم يكن أمراً مقتصراً على الأدباء أو الإنسان العادي بل انه امتد إلى الباحثين في المجتمع الحضري انفسهم، وكان أحكامهم القبلية موجهة لنظرتهم ولتحليلهم لمشاكل المدينة، انظر الموضوع Nels Anderson Urban Community وكذلك Bergel, Urban Sociology ، حيث عرضا لبعض الإتجاهات المختلفة بشأن النظرة العلمية وغير العلمية لمستقبل الحياة في المناطق الحضرية.

أن المدينة والحضرية كطريقة في الحياة لا يمكن أن تكون مسؤولة عن مثل هذه الكوارث لإفتقارها إلى الدليل العلمي. حقيقة أن المدينة قد تسببت في وجود أنواع جديدة من الجرائم، وزيادة في إنحراف الأحداث، وزيادة كبيرة في تصدع الأسر وإحتمالات كثيرة للمرض النفسي والإنهيار العصبي وقيام فرص كثيرة لظهور التفكك والقلق والإضطراب في المجال الفردي والجمعي، إلا أن جذور هذه المشاكل جميعاً كانت موجودة قبلاً في الحياة الريفية، وتضخمت أو ظهرت واضحة في المدينة تبعاً لزيادة حجمها وإزدحام السكان فيها. وعلى العكس مما يقوله المتشائمون فإن الحضرية كطريقة في الحياة تنمو بإستمرار وتفرض نفسها على كل طريقة أخرى في المجتمع.

نحن نعيش الآن مرحلة إنتقال وفي عصر يتميز بالدينامية الشديدة يتغير فيه كل شيء، والمدينة من هذه الزاوية تمر أيضاً بهذه الفترة، وقد تنبه العلماء إلى ضرورة توجيه القوى المفيدة لتحقيق مصالح الجماعة، لذلك أصبح التحقيق عنصراً أساسياً الآن في بناء مستقبل المدن، والقائمون على تخطيط المدن يفكرون في أفضل الأهداف التي يحاولون بخططهم أن يصلوا إليها، ولذلك فإن تحليل الأهداف العليا للتخطيط يعطينا عمقاً في توجيه المجتمع المعاصر، كما أن إختيار هذه الأهداف العليا يمكن أن يوضح المتضمنات السوسيولوجية لإتجاهات الحضرية.

والمسألة الأساسية هنا ألا ننظر إلى نمو المدينة على أسس مادية بحتة لأنه ربما نفلح في ترتيب كل شيء في الحياة الحضرية من الناحية المادية، ومع ذلك تظل الحياة الحضرية مثقلة بالهموم ومكاناً قاتماً للفرد. ومن أجل هذا تبرز أهمية الناحية الثانية في التخطيط الحضري، الذي لا بد أن يواجه مسائل العلاقات والقيم التي يجب أن تهدف إلى مزيد من العلاقات المباشرة بين الناس، وإعادة بناء القيم على أساس يقلل فرص الإنحراف ويضمن إيجاد مستوى موحد تقريباً في النظرة إلى الحياة.

فالمدينة ليست مجرد أبنية أو شوارع أو ميادين أو معدات للحياة اليومية توفر الوقت والمجهود، بل أنها نوع من الحياة جديد على البشرية يجب أن نهيء له الأساس

المعنوي وما يتضمنه من تنظيم إجتماعي لا بد أن يصل إلى مرتبة التضامن والتماسك الذي كان للمجتمع القديم، ولعل زيادة مشاكل المجتمع الحضري ترجع في المحل الأول لا إلى نقص الجانب المادي في الحياة بقدر ما ترجع إلى سوء التنظيم الإجتماعي وما ترتب عليه من تفكك، مما جعل هذه المشاكل تبرز للمفكرين جميعاً وتدعوهم إلى هذا التشاؤم الذي أشرنا إليه من قبل.

الفصل الرابع

الدراسة العلمية للمدينة

البحث في المدينة حديث جداً في ميدان علم الإجتماع على الرغم من الإشارات العديدة إلى الحياة الحضرية في عدد كبير من مؤلفات علم الإجتماع حتى المؤلفات المبكرة منها.

وقد تعودنا أن نجد مقارنة بين مختلف أنماط المجتمعات في كتب علم الإجتماع التقليدية وخاصة المجتمعات البدائية أو القروية أو المتحضرة.

كذلك نجد عدداً من الدراسات التي تناولت آثار التصنيع على الحياة الحضرية الحديثة والتغيرات التي طرأت على الطابع العام للحياة نتيجة التعديلات المصاحبة التي تحدث في التنظيم الإجتماعي.

لقد تعرض عدد من الباحثين الأوروبيين لمسألة المدينة قبل أن ينشأ علم الإجتماع الحضري في أميركا بوقت طويل،ونخص بالذكر هنا الدراسة التي أجراها ماكس فيبر عن المدينة وحاول فيها أن يتتبع أصولها التاريخية والتطورات التي طرأت عليها والوظائف التي تؤديها والآثار التي تتركها على حياة الإنسان[1].

ولكن أكبر إزدهار للدراسات الحضرية والمدينة بوجه خاص يمكن أن نتتبعه خلال عشر سنوات من سنة ١٩٤٦ إلى سنة ١٩٥٦.

---

(١) راجع ما كتبناه عن هذا الموضوع في الفصل الاول.

ومن أهم من عالجوا موضوع المدينة قبل هذه الفترة كل من روبرت بارك ولويس ورث. ذلك أنهما وجدا أنه من المناسب عند معالجة الحياة الحضرية من وجهة النظر السوسيولوجية التركيز على ثلاثة مسائل هي:

١ ـ دراسة إيكولوجية المدينة، بمعنى دراسة التوزيع السكاني في علاقته بالمكان والعمليات المتضمنة في العلاقة المتبادلة بين السكان والمكان.

٢ ـ تنظيم المدينة الذي يتخذ طابعاً خاصاً كلما إتسعت المدينة حجماً، وبالأخص عندما يظهر التمايز الواضح في أجزاء هذا التنظيم، وأهم ما يلفت النظر في هذا المجال إمكان تقسيم التنظيم الإجتماعي الكبير الى عدد لا حصر له من التنظيمات الإجتماعية الفرعية.

٣ ـ دراسة سيكولوجية السكان من وجهات نظر عديدة، وخاصة الشعور الطبقي أو الطائفي أو المهني والمظاهر النفسية العديدة التي تصاحب الحياة الحضرية الحديثة في مقارناتها بما كان معروفاً من خصائص السكان الذين كانوا يسكنون الوحدات الصغيرة نسبياً في المجتمع القروي على سبيل المثال.

ومع ذلك فإن الدراسات الحقلية التي أجريت حتى سنة ١٩٤٨ لم تكن موزعة توزيعاً مناسباً بين هذه الموضوعات الثلاث. وربما كان هذا هو السبب الذي من أجله تخلفت الصياغات النظرية المتكاملة للمدينة، وظهر التناقض بين ما هو موجود منها الأمر الذي لا تزال علاماته ظاهرة في الدراسة العلمية للمدينة حتى الآن.

إن دراسات بارك وتلاميذه تضمنت في العادة هذه النواحي الثلاث، وخاصة عند التعرض لدراسة ظواهر مثل إنحراف الأحداث والجريمة، وما إلى ذلك من الموضوعات الحضرية المعروفة في كتب علم الإجتماع العام.

ويمكن أن نلاحظ من إستعراض الدراسات العديدة التي أنجزت، اختلاط الدراسات الفردية بالمسائل الديمجرافية والايكولوجية في المدينة والمسائل المتعلقة بسيكولوجية الحياة فيها. وتعتبر دراسة بارك عن المدينة التي أجراها عام ١٩١٥

نموذجاً سار على منواله عدد كبير من الباحثين وخاصة عندما اجتهدوا في الإجابة على ما أثاره من أسئلة مثل:

ما الذي يجعل المدينة تنمو؟ وهل تتبع المدن أثناء عملية النمو نمطاً معيناً؟ ما هو النمو الحضري؟؟ وهل تكرر المدينة نفسها عند نموها؟ ما طبيعة الجوار الحضري؟ هل المنطقة تعتبر من وجهة النظر العلمية والواقعية منطقة غير منظمة؟؟ ما هي الآثار التي تترتب على تقسيم العمل في المدن؟ ما الذي يحدث للنظم المحلية للسكان عندما تنمو المدينة؟ إلى أي حد تكون المدينة عاملاً مغيراً للأنماط الإجتماعية وإلى أي درجة يمكن أن تكون عاملاً في خلقها؟[1].

ويلاحظ أن الدراسات التي أجريت بعد دراسة بارك هذه تحاول أن تتجه إتجاهاً محدداً يمكن أن يوصف بأنه دراسة للمجتمعات المحلية. ولكنه بمرور الزمن وضحت فكرة المجتمع المحلي وأعتبرت المدينة نمطاً خاصاً منه يمكن أن يصبح ميداناً يستخدم للدراسة العلمية.. ومهما يكن من أمر فإن إتجاهات الدراسة الحضرية حتى الآن لا تزال تقع في الإطارات الثلاثة التي حددناها من قبل وتجتهد في الإجابة على الأسئلة التي أثارها بارك منذ زمن بعيد.

يعتقد بعض الباحثين في علم الإجتماع الحضري أن هناك نوعاً من الفتور حدث في أبحاث المدينة خصوصاً إذا نظرنا إليها من وجهة النظر الإيكولوجية والديموجرافية. ويستنتجون من هذا أن علم الإجتماع المقارن الذي يواجه الحياة الحضرية لم يولد بعد. ومن أجل ذلك فإن الجانب النظري في الأبحاث الحضرية لا زال ناقصاً إلى درجة كبيرة، وربما يرجع ذلك إلى فشل علماء الإجتماع الأميركيين في إجراء دراسات مقارنة تستمد من ثقافات أخرى غير ثقافتهم ليتمكنوا من تقديم مادة حقيقية قد يكون لها طابع مختلف عن طابع الحياة الأميركية في المدينة الأميركية. لأن إقامة نظرية

---

(١) انظر مقالة بارك التي نشرت في عدد كبير من مؤلفات علم الإجتماع وعلم الإجتماع الحضري بعنوان The City: Suggestions for the Investigation of Human Behavior in the Urban Environment وكذلك مقالته التي نشرت في المجلة الاميركية لعلم الإجتماع عدد ٣٣ عام ١٩٢٨ بعنوان Human Megration and the Marginal man.

تتعلق بالحياة في المدينة منصبة فقط على نمط المدينة الأميركية لا يصبح عملاً علمياً سليماً ويمكن أن يوصف بالتحيز. وهذا هو الشأن في بقية الأبحاث التي يجريها علماء الإجتماع الأميركيون. فقد اعتبروا المجتمع الأميركي المحك الأول والأخير في البحث، ومن ثم يقيمون نظريات وقواعد ووجهات نظر وإطارات من المفاهيم ليس لها صدق إلا على مجتمعهم فقط مع أننا نشك في صدق تلك النظريات حتى على المجتمع الأميركي نفسه[1].

وهناك سبب آخر لهذا الفتور الذي أصاب البحث الحضري يرجع أساساً إلى التغير العميق الذي حدث في تقسيمات علم الإجتماع وفي المشاكل التي يهتم لها الباحثون الآن، فبدلاً من أن يركز الباحثون دراساتهم على مناطق بعينها كالقرى أو المدينة، أخذوا يلتفتون ناحية المسائل ذات الأهمية أو الحيوية بغض النظر عن مكان البحث.

ولذلك فإن مسائل عديدة كانت فيما مضى تقع من حيث المفهوم العام ضمن إطارات علم الإجتماع الحضري أصبح ينظر إليها الآن في ضوء إطار جديد من المفاهيم. أو أنها أصبحت تنتمي لفروع أخرى من علم الإجتماع.

ومثال ذلك المسائل التي ترد الآن ضمن علم الإجتماع الصناعي والترتيب الطبقي للمجتمع ووسائل الإتصال الجموعية.

ولهذا يغلب على الظن أن علم الإجتماع الحضري سيقتصر في السنين القادمة على دراسة ما يسمى البناء الإجتماعي الحضري الذي يمكن أن يؤدي إلى دراسات عديدة لأنماط عديدة من المدن، الأمر الذي يصبح معه من الممكن أن يكون لدينا ضمن إطار علم الإجتماع، علم إجتماع مقارن لطبيعة البناء الإجتماعي الحضري. وبهذا يمكن أن تكون هناك فرص لإقامة النظرية السوسيولوجية الحضرية وأن يكون لها من الصدق

---

(١) راجع ما كتبه كل من ألفين جولدنر في كتابه The Coming Crisis of Western Sociology وما كتبه هوتوفتز في مقالات ومقدمات لكتب عديدة عن ازمة الامبريقية في علم الإجتماع الأميركي.

والثبات أكثر مما لو اقتصرت الدراسة على نمط واحد من المدن أو على مدن بعينها في مجتمع بعينه مثل ما هو حادث في علم الإجتماع الأميركي.

ما الذي جعل علماء الاجتماع الأميركيون يحسون بتضاؤل علم الإجتماع الحضري وبالحاجة إلى نظرية متكاملة صادقة وبالحاجة إلى علم إجتماع حضري مقارن وبضرورة تغير ميدان الدراسة ليتركز حول المسائل المتعلقة بالبناء وحدها وترك المسائل التي تعود الباحثون إدراجها ضمن الإجتماع الحضري التقليدي؟

للإجابة على هذه الأسئلة. . يجب أن نفحص فعلاً ما كتب في علم الإجتماع الحضري. . . فإذا فعلنا ذلك فسوف نقع على ثلاثة إعتبارات هامة:

١ ــ أن علم الإجتماع الحضري إعتبر نوعاً من علم الإجتماع يختص بالحياة الحضرية أو المدينة، ومن أجل ذلك فإن المبادىء العامة وإطارات المفاهيم الأساسية. والأفكار الرئيسية التي يتحرك خلالها علم الإجتماع يمكن أن تطبق على الدراسة في علم الإجتماع الحضري إلا من تعديلات طفيفة جداً تتناول طابع الدراسة في المدينة. ومن الواضح أن النظرية في علم الإجتماع ذاته لم تتضح بعد وما برحت موضع جدل ولا زالت تغشاها الإعتبارات الأيديولوجية الأمر الذي لا يجعلنا نطمئن إلى ما يقال عن وجود نظرية سوسيولوجية موحدة معاصرة ولعل أوضح ما يدل على رأينا ذلك التناقض البين بين النظريات المعاصرة والردة المتجددة نحو نظريات قديمة لمفكرين من أمثال باريتو وڤيبر ودور كايم(١)

إذن من الناحية النظرية البحتة لا زال علم الإجتماع الحضري حتى الآن في حاجة إلى إطار نظري واضح المعالم ليتمكن الباحثون من البدء في الدراسة على أساس فروض قابلة للفحص تكون لها ثمرة في نهاية الأمر حتى لا يضيع الجهد في إجراء

---

(١) لقد أصبح من المألوف الآن الاشارة إلى وجود علمين الإجتماع أحدهما غربي (بورجوازي) والاخر سوفياتي (ماركس) راجع في ذلك ما كتبه فريدريكس في مؤلفة عن The Sociology of Sociology N. Y. 1970 والى مؤلف رايت ميلز الشهير عن The Sociological Immagination, 1969 .

دراسات عقيمة ننتهي منها إلى مجموعة من القصاصات عديمة المعنى تضاف إلى القصاصات المتراكمة التي تحمل نفس الطابع والتي لا تسهم حتى الآن في تقدم المعرفة أو إطار النظرية أو إصلاح المجتمع.

٢ ـ غلبة الوصف أو الطريقة الوصفية المتبعة في كل الدراسات التي أجريت حتى الآن. مما ترتب عليه أن أصبح تسجيل ما هو قائم في المدينة الأميركية هو الهدف من قيام علم الإجتماع الحضري. ولعلنا نلاحظ في هذا المجال أن وصف الواقع الأميركي في المدينة الأميركية ملائم جداً للأغراض الرأسمالية والإحتكارات الكبرى الأميركية التي يهمها في المحل الأول دراسة التركز والتخلخل من حيث الكثافة في المدن ودراسة الأذواق والإتجاهات والأنماط الطبقية بقصد ترويج سلعة معينة أو البحث عن مقومات لنشر الصناعة في المناطق التي يمكن معها الحصول على الأيدي العاملة الرخيصة دون إصطدام بعوائق بشرية أو مادية يمكن أن تقلل من فائض الربح الذي يؤدي إلى زيادة التجمع الرأسمالي. وليس غريباً أن نجد أن أكثر الدراسات الحضرية مولتها الشركات الأميركية الكبرى أو المؤسسات العلمية ذات الطابع الرأسمالي «روكفلر».[1]

٣ ـ غلبة الإتجاه النفعي على الدراسات الحضرية والتسليم بمجموعة من الدعاوى وقيام الدراسة على أسسها، مثل التسليم بالنظام الطبقي كأساس لتشريح المجتمع. وبالمناطق المتخلفة وضرورة وجودها. وكذلك التسليم بالتفرقة العنصرية بين مختلف فئات السكان. والتسليم بطبيعة المشاكل الإجتماعية وضرورة علاجها رأسياً، وأخيراً التسليم بالسلوك الإنحرافي بإعتباره أمراً لا مفر منه في الحياة الإجتماعية.

ومن أجل هذا. كانت الدراسات التي ترد في علم الإجتماع الحضري تكاد أن تكون نسخة واحدة: دراسة للإيكولوجية وعملياتها... دراسة للتوزيع السكاني... ودراسة للأمراض الخاصة بالمدينة... دراسة للنظام الطبقي.. دراسة لسيكولوجية ساكن المدينة. ولا نكاد نجد غير ذلك. اللهم إلا في بعض

---

(١) Horowitz (ed). The New Sociology: The Introduction, New York, 1964, PP. 3–36.

المسائل الصغيرة، مثل تعريف المدينة كوحدة للدراسة، والفرق بينها وبين التجمعات الإنسانية الأخرى، والإمعان في وصف الحضرية بإعتبارها خاصية أساسية تنبثق تلقائياً عن الوجود الحقيقي للحياة الحضرية.

ولعل رسوب علماء الإجتماع الأميركي بهذه الصورة في هذا الإتجاه يرجع إلى ما إعترفوا به فعلاً من النقص الواضح في الدراسات المقارنة، وإلى تهافت النظرية السوسيولوجية وإلى غلبة التوجيه الرأسمالي، والتحمس الشديد لطابع الحياة الأميركية التي تعتمد في رأيهم على حرية لا نظير لها وديموقراطية هي المثل الأعلى للديموقراطية في العالم.

حول الدراسة العلمية للمدينة

تتميز المدينة الان وتظهر كموضوع للدراسة، فقد أهتم المفكرون بها على إختلاف مشاربهم، نظراً لأن الحياة الحديثة تتركز تدريجياً في المدن، حتى أنه في بعض بلاد العالم لا تكاد نسبة السكان الريفيين تذكر بجانب نسبة السكان الحضريين، والمتتبع للتعدادات التي أجزيت في بلادنا وخاصة منذ سنة ١٩٠٧ حتى سنة ١٩٦٠ يلحظ التزايد التدريجي لنسب السكان الذين أعتبرهم التعداد حضريين على السكان الريفيين، ومعنى هذا أن نسبة القطاع القروي في تناقص مستمر بينما ترتفع بالتدريج نسب سكان المدينة.

لقد عرفه الإنسان المدينة منذ أقدم العصور وعرف طابعها في الحياة، وكثيراً ما كان يتردد سكان المناطق التي تقع خارج حدودها عليها لمسائل تتصل بقضاء مصالحهم أو للترفيه عن أنفسهم، كما أن تأثير المدينة على المناطق المحيطة بها كان أمراً ملاحظاً خلال مراحل التاريخ بأكملها.

ومن المعروف أن طريقة الحياة والنظرة إليها وأهداف الناس ومشاكلهم في كل أنحاء العالم تعرضت لتغيرات واسعة النطاق خلال التاريخ الإنساني، وما من شك في أن طابع الحياة الحضرية كان أحد الأسباب المباشرة لهذه التغيرات، ذلك لأن

المدينة لا تؤدي وظيفة الربط بين أنواع النشاط الإنساني فحسب، بل أنها أيضاً تعتبر مصدراً لكل الإنطلاقات الكبرى وأنواع السيطرة المتعددة على الحياة الإجتماعية.

وعندما يحاول الباحثون في علم الإجتماع دراسة التغير الإجتماعي والثقافي من حيث عوامله وعملياته ونتائجه فإنهم يضعون ثقلاً كبيراً على التأثيرات العديدة التي تمارسها المدينة، وخاصة ما تخلقه من عناصر تكنولوجية قد يكون لها المقام الأول في عمليات التغيير الواسعة النطاق التي تحدث للحياة البشرية.. وهناك شبه إجماع بين هؤلاء الباحثين على أن تأثير المدينة وعناصرها التكنولوجية تعتبر عاملاً مركزياً في تفسير التغير الثقافي والإجتماعي سواء داخل المدينة نفسها أو خارجها أو في الوحدات القروية أو البدائية.

ولقد نظر الإنسان إلى المدينة من وجهات نظر متعددة: منها إعتبار المدينة تجمع إنساني تسوده أخلاق معينة مختلفة إلى حد يكبر أو يصغر بالمقارنة بالتجمعات الأخرى المغايرة، أو على أنها وحدات نضجت خلال التاريخ الإنساني نتيجة الصراع الإنساني مع الطبيعة، أو على أنها مظهر جوهري للعلاقات المتبادلة بين الإنسان والمكان، أو على أنها مجموعة من العلاقات الإقتصادية المتبادلة، أو على أنها مركز من مراكز الإشراف السياسي أو الحربي أو التجاري، وأخيراً على أنها نوع متميز من الوجود الإنساني.

ولنا أن نلاحظ هنا أن كل هذه الإعتبارات ليست بالضرورة داخلة ضمن نطاق الإهتمام السوسيولوجي عند دراسة المدينة، ذلك لأن علم الإجتماع غالباً ما ينظر إلى المدينة على أنها شكل من أشكال المجتمعات المحلية الإنسانية، بمعنى أنها نوع من المجتمع المحلي يتميز بوجود قوى إجتماعية يكتسب الناس بفضلها خصائص متميزة، كما أن طابع الحياة فيها يخلق نظماً وأنواعاً من التنظيمات تؤدي إلى إعطاء الحياة الإنسانية وجهاً معيناً هو الذي نطلق عليه اسم (حضري)[1].

---

(١) راجع المقدمة التي كتبها دون مارتنديل لكتاب «المدينة» لماكس فيبر، وفيها يستعرض نمو نظرية المدينة، فيعرض للنظرية الأميركية المبكرة ويتبع نمو اقسامها وبالاخص الاتجاه الايكولوجي والاتجاه النفسي =

إذن فعلماء الإجتماع ينظرون إلى المدينة على أنها شكل متميز من المجتمعات المحلية الإنسانية وقد سبق أن لاحظنا أن هناك نقصاً يعتري دراسة المدينة من حيث النظرية وإطار المفاهيم.

ومع ذلك فهناك ثلاث مداخل أساسية تتبع عند محاولة دراسة الظواهر الحضرية كما تستخدم في الوصف السوسيولوجي والتحليل العلمي لهذه الظواهر. وهذه المداخل هي:

أولاً: المدخل الذي يصور المدينة على إعتبار أنها مجتمع محلي نموذجي.

ثانياً: المدخل الذي يصور المدينة على إعتبار أنها مجتمع محلي يتميز بمجموعة مركبة من السمات.

ثالثاً: المدخل الذي بسور المدينة على إعتبار أنها إمتداد للقرية.

ومع ذلك فنحن نلاحظ منذ البداية أن هذه المداخل الثلاث تتداخل معاً عند محاولة أحد علماء الإجتماع إجراء دراسة على المدينة. . . ومن الصعب على الناقد أن يتبين بوضوح أي مدخل فضله الباحث أو ركز عليه، وإننا نفضل الإشارة إلى كل منها في شيء من التفصيل لإعتبارات منهجية محددة تتصل بأسلوب تحليل الظواهر المتعلقة بالحياة الحضرية وبالتحضر عامة(1).

١) مدخل التحليل النموذجي:

ينظر إلى التحليل النموذجي بإعتباره منهجاً قائماً بذاته، ويتوصل إليه الباحث عن طريق تحديد الخصائص الملازمة لموضوع أو ظاهرة معينة، والوصول بها إلى نهايتها المنطقية وصورتها الكاملة بغض النظر عن إمكان تتبعها في الواقع أو وجودها

= الإجتماعي ثم ينهي مقدمته بفكرة موجزة عن النظرية الاوروبية، واسهام ماكس فيبر.

Max Weder, The City: Trans by Don Martindale and G. Neuwirth, 1958 PP. 9 – 62.

(١) أشير إلى هذه المراحل بشكل عام يتناسب مع العرض النظري في الفصلين الاول والثاني.

بصورتها المنطقية هذه في مكان ما ولهذا فمن الصعب أن نتلمس واقعاً تجريبياً لهذه الخصائص.

وتبدو صعوبة تطبيق هذا النموذج على مدينة بعينها ذلك لأن الأسلوب الذي يمكن إتباعه في الوصول إليه لا يتم إلا عن طريق التحليل المقارن لعدد كبير من الحالات، أي المدن الأمر الذي يطرح أمامنا مجموعة من الخصائص لا نكاد نجدها في مدينة على وجه التحديد.

وفائدة هذا النموذج إعتبار الحياة في المدينة نمطاً محدداً من الحياة، كالحياة في القرية أو الصحراء أو المجتمع البدائي.

وقد مال إلى هذا المنهج عدد من الباحثين الألمان من أمثال «تونيز» وخاصة عندما حاول أن يقارن بين ما سماه المجتمع وبين المجتمع المحلي وكان هدفه الأساسي هو المقارنة بين نمطين أو نموذجين للحياة هما في الواقع النمط الذي يتركز في الريف والنمط الثاني الذي يتركز في الحياة الحضرية في المدينة.

وقد فعل هذا دوركايم عند دراسته لتقسيم العمل ومحاولته تحديد العواطف والإنفعالات والمظاهر النفسية التي تشكل قاعدة التضامن في نمط مجتمعين، يقوم أحدهما على نموذج التضامن الآلي. ويقوم الثاني على نموذج التضامن العضوي، وكذلك فعل «روبرت ردفيلد» عندما أراد أن يعقد مقارنة بين النمط النموذجي للفولك، وبين النمط النموذجي للمجتمعات الحضرية (المدنية). وقد عرف الفولك كمجتمع بأنه المجتمع الصغير المتجانس المنعزل الذي تسوده الأمية.[1].

وهكذا نتبين أن النمط النموذجي للمدينة محاولة لرسم صورة الخصائص العامة الملازمة للحياة الحضرية التي توجد دائماً في المدينة.

---

(١) أنظر في ذلك كتاب تونيز الذي ترجم إلى الانجليزية بعنوان Gommunity and Association وكتاب دور كايم عن تقسيم العمل الإجتماعي وكذلك مقالة روبرت ردفيلد عن The folk Society، وراجع كذلك ما كتب بالتفصيل عن هذا الموضوع في الفصلين الاول والثاني من هذا الكتاب.

ومن الواضح أن مثل هذا النموذج لا يمكن التوصل اليه عملياً، نظراً للإختلافات الواضحة بين أنماط المدن في الواقع، من حيث الحجم والتاريخ الثقافي الإجتماعي والوضع الإقتصادي وتقسيم العمل وطابع التوجيه الإيديولوجي العام للمجتمع بأسره، والفكرة في هذا المنهج هي محاولة الإرتفاع فوق مستوى الجزئيات الواقعية أو فوق مستوى الوصف المجرد الذي يقع فيه البعض للوصول إلى مستوى التجريد لإقامة نظرية.

ولكن إمكانية الإستفادة من هذه الخصائص في دراسة واقعية تصبح محل شك نظراً لما سبق من إعتبارات.

٢ ـ مدخل مركب السمات:

وهو متصل بالمدخل الأول أي المدخل النموذجي. . . وكل الخلاف يقع في أن مدخل مركب السمات يستخدم صفات ملموسة أو متغيرات يمكن إدراكها في الواقع، كما أن إيراد هذه الصفات أو المتغيرات يكون بصورة يفهم منها أنها مرتبطة أحدها بالآخر علياً.

ويلاحظ أن بعض التعريفات التي يستخدمها هذا المدخل، تزعم أن ثمة متغيراً أصيلاً تنبع منه كل المتغيرات الأخرى، بمعنى أن الإرتباط العلي هنا إرتباط متسلسل يبدأ من عامل واحد تعتمد عليه كل العوامل الأخرى.

ومثال ذلك أن «سوروكن» و«زيمرمان» يعتبران هذا المتغير الأول هو المهنة بينما يفضل آخرون إعتبار الحجم أو كثافة مكان الإقامة عاملاً أول كل على حده[١].

ويجب أن نلاحظ أيضاً أن الإختلافات في مجال السمات إما أن ترجع إلى إختلافات كمية أو كيفية حسب الأحوال، ولذلك فإن سوروكن وزيمرمان يريان أن الإختلاف المهني بين المجتمعات الريفية والحضرية هو نوع من الإختلاف الكيفي،

---

(١) Sorokin and Zimmerman, Op, Cit, pp. 20 – 33.

بينما ينظران إلى كثافة مكان الإقامة أو إلى الحجم بإعتبارها إختلافات كمية، وعموماً نستطيع القول بأن السمات التي تستخدم في تعريف مركب السمات في المجتمعات المحلية تعبر عن إختلافات كمية بين هذه المجتمعات المحلية، لأنه يظهر أن الإختلافات الكيفية قليلة القدر نسبياً، ولذلك لا يركن إليها كثيراً عند تحليل نوع الحياة الإجتماعية أو طابع المهنة أو الإختلافات الإيكولوجية. ومن إستقراء ما كتب في علم الإجتماع الحضري حتى الآن تتبين أن الغالبية العظمى من علماء الإجتماع في هذا الفرع لا يفضلون المدخل الثنائي الذي يقارن في نفس الوقت بين الريف والحضر كما لا يفضلون إستخدام الأنماط النموذجية للمجتمعات ولا التعريفات التي ترجع إلى تحديد السمات المقارنة بين الريف والحضر.

ولعل أحد الأسباب الهامة التي تكمن وراء رفض هذه التعريفات إنما يرجع إلى الإرتباط بين هذه السمات والخصائص النموذجية التي تبعد كثيراً عن الواقع من ناحية وعن إمكان وصفها بدقة من ناحية أخرى، كما أنه من الصعب عملياً إستخدامها في دراسة تجريبية على أي نمط من أنماط المجتمعات على حدة.

٣ ـ مدخل الإمتداد الريفي الحضري:

أما المدخل المفضل فيدور حول إعتبار الريف والحضر إمتداداً واحداً حيث يمكن أن نلحظ تدرجاً مستمراً بين ما هو ريفي وبين ما هو حضري. . . الأمر الذي يمكن معه أن نضع كل مقومات الإنسان ونتائج نضاله مهما إختلفت خصائصها في أحد حلقات تلك السلسلة المتصلة والمترابطة. ولهذا نعتبر أن هذا المدخل الذي ينظر إلى الريف والحضر على أنهما علامتين على طريق واحد مدخلا مختلفاً إلى حد كبير عن المدخلين السابقين.

نقد وتقييم:

إن مدخل الإمتداد الريفي الحضري يتضمن مجموعة من الصعاب العملية، لأن أهم ما يثار في هذا المجال، هل الخصائص التي تعين هذا الإمتداد متغيرة في ذاتها.

فإذا كان الأمر كذلك فهل تتغير المقاييس التي تحدد هذه الخصائص تغيراً ملحوظاً في كل مجتمع محلي بحيث لا نستطيع من وراء هذا الإختلاف أن نعين إمتداداً معيناً لهذا المجتمع المحلي أو ذاك . . . كذلك إذا كانت قيم هذه المقاييس تتغير بدرجة ملحوظة لكل مجتمع محلي . فهل نستطيع أن نقدر ونزن هذه المقاييس بطريقة تجعل لكل مجتمع محلي مكاناً على هذا الإمتداد؟

إننا إذا تمكنا من الإجابة على هذه التساؤلات نستطيع أن نقدر في نهاية الأمر القدر الريفي أو القدر الحضري في كل مجتمع محلي على حدة . . .

ولكن هذه الأسئلة لم تلق إجابة واضحة في تراث علم الإجتماع وفي الدراسات التي تجري في الوقت الحاضر . . وقد حاول «ماينر» أن يثير عدة موضوعات تتعلق بمدى صدق المدخل النموذجي المثالي والمدخل الذي أطلقنا عليه الإمتداد الريفي والحضري في محاولة للحكم على مدى الفائدة من إستخدام كليهما كإطار للدراسة خاصة فيما يتعلق بموضوع المجتمع الحضري[1] كما حاول «دانكان» عن طريق استقصاءات تجريبية أن يختبر مدخل الإمتداد الريفي والحضري بطريقة معينة جعلته يقرر أن هناك تدرجاً وخاصة فيما يتعلق بتغير أنماط السلوك في المراحل المختلفة للإمتداد الريفي والحضري تمكنه أن يقدر في نهاية الأمر أن التدرج في حجم المجتمع المحلي يعتبر مقياساً لسلامة المدخل المسمى الإمتداد الحضري الريفي[2].

إن الحديث عن الحجم كوسيلة لتقدير خصائص الريفية والحضرية في منهج الإمتداد هو الأسلوب المفضل عند علماء الإجتماع الأميركيين الذين صرفوا جهداً كبيراً في الدراسات الريفية والحضرية في بلادهم . ومع هذا فنحن نعتقد أن الريف والحضر لا يمكن رسمهما بصورة حاسمة لسببين أساسيين هما :

---

(١) Horace Miner, The folk – Urban Continuum In, Hatt & Reiss (eds). Cities and Societies, 1961 pp. 22 – 34.

(٢) Otis Dudley Duncan; Community Size and the Rural – Urban Continuum, in Hatt and Reiss, Ibid, pp, 35 – 45.

١ ــ إن كثيراً من المناطق الريفية في العالم أصبحت تتلقى تأثيرات حضرية طفيفة لدرجة يمكن أن نقتفي معها أثر هذه التأثيرات في حياة القرويين وفي نفس الوقت نستطيع أن ننسب إليها كثيراً من التغيرات التي تحدث في البناء الإجتماعي القروي.

٢ ــ الدراسة المقارنة في المدن في الوقت الحاضر خصوصاً في البلاد النامية كـ ـ (جمهورية مصر العربية). تؤكد إستمرار فعالية الرواسب القروية في توجيه الحياة في المدن إلى جانب طبيعة وضع المدن في بلادنا وسط الأرض الخصيبة تجعل سكان محيطها الخارجي دائماً يقتربون أكثر من غيرهم داخل المدينة من الحياة الريفية من حيث المهنة أو من حيث طبيعة الحياة.

ونظراً لأن التجارب التي يجريها علماء الإجتماع الأميركيين تقتصر في الغالب على الأنماط الريفية والحضرية الموجودة في المجتمع الأميركي، ونظراً للتقدم التكنولوجي الهائل في تلك البلاد وللتغيرات العميقة التي حدثت نتيجة لذلك في طبيعة المدينة والمجتمع القروي، فقد يكون كلام كل من «ماينر» و«دانكن» له ما يبرره، خصوصاً أن الفرق الواضح بين الحياة الريفية والحضرية كما هو معروف في المجتمعات القديمة ذات الحضارات القديمة ليس موجوداً بنفس الدرجة في أميركا. كما أن القرية كمجتمع صغير بعدد سكانها وطريقتها في الحياة أخذت تختفي تدريجياً من هذه البلاد بحيث يمكن القول أن ساكن المناطق الريفية في أميركا يتلقى تأثيرات حضرية أسرع وأكثف مما يتلقاه نظيره في كثير من بلاد العالم.

إن الخصائص أو المتغيرات التي تحدد المجتمعات المحلية الحضرية سوسيولوجياً تختار من بين أربعة مجموعات كبرى من الخصائص المرتبطة بالمجتمع المحلي وهي الخصائص التي نحددها على أنها:

١ ــ مجتمع محلي إيكولوجي أي مجتمع محلي يتفاعل فيه السكان تفاعلاً مباشراً مع الأرض سواء بالنسبة لما تستطيع هذه الأرض أن تنبته أو أن تخرجه من باطنها من

معادن لأنه على أساس هذين المتغيرين تتوقف طبيعة نشاط السكان وطبيعة إمتدادهم وقبولهم لتأثيرات معينة.

٢ ـ بناء ديموجرافي متميز، ذلك لأنه إذا دققنا النظر في البناءات الحضرية أو القروية فسوف نجد أن هذه البناءات تعتمد في تعقدها أو بساطتها أو تنوعها على عدد كبير من الشروط منها على سبيل المثال:

(أ) نظام التخصص

(ب) تقسيم العمل

(جـ) حجم السكان

(د) الصورة التي وصل إليها التقدم التكنولوجي

(هـ) طبيعة المواصلات.

وغيرها من الشروط التي تترك أثراً واضحاً على شكل البناء ومضمونه في نفس الوقت.

٣ ـ شكل متميز أو ذو صفات معينة للفعل الإجتماعي أو التنظيمي. وهذا طبيعي نظراً لإلتقاء هذه الخاصية مع ما سبقها من خصائص، خصوصاً إذا أدركنا أن الفعل الإجتماعي من حيث أبعاده وشدته أو كثافته يتوقف على عدد من الشروط تعكس طبيعة العلاقات الإقتصادية والإجتماعية والتنظيم السياسي إلى حد كبير في المجتمع. كما أن تنظيم الفعل يخضع لإعتبارات كثيرة من أهمها:

(أ) نوع الجماعات

(ب) أساليب الضبط الإجتماعي

(جـ) مدى التقدم الذي بلغه التوجيه الإجتماعي أو الإرشاد القومي في هذا المجال.

٤ ـ مجموعة من القيم تعتبر بمثابة الموجهات الأساسية للسلوك الإجتماعي ويمكن النظر إليها على أنها نتيجة طبيعية للخصائص السابقة، لأن القيم الإجتماعية أو موجهات السلوك بصفة عامة تنبثق إنبثاقاً يترتب على ما سبق من الخصائص.

وهناك من الأسباب ما يجعلنا نعتقد أن الخصائص أو المتغيرات التي يستخدمها علماء الإجتماع لتحديد المجتمعات المحلية الحضرية ليست جميعاً ذات قيمة متساوية في خلق نظرية واضحة المعالم لتعريف ما هو حضري، ذلك لأنه توجد إختلافات ملحوظة بين المقاييس المتعددة التي يمكن أن تستخدم في عمليات البحث الفعلية، كما أن هناك إختلافات ملحوظة أيضاً فيما يتعلق بالدرجة التي يمكنها أن تزودنا بمجموعة من المتمايزات النظرية والتجريبية التي تسهل لنا توضيح الفروق الأساسية بين مختلف التجمعات الحضرية. . هذا إلى جانب التناقض الذي يظهر عليها في الزمان والمكان والنسبية الثقافية وإرتباطاتها العلية أو علاقاتها المتبادلة.

مثال ذلك أن متغيراً مثل حجم المجتمع المحلي لا يمكن أن نعتمد عليه كثيراً نظراً لما يطرأ عليه من تغير في الزمان والمكان وما قد يبنى عليه من إرتباطات تتعلق بمعان كثيرة كالحرية أو التحيز الثقافي أو الصراع العنصري أو التنقل الإجتماعي، ومن المعلوم أننا إذا كنا بصدد إختيار مقاييس فلا بد أن يكون لها نوع من الثبات النسبي الذي يجعلنا نتأكد من أن إستخدام واحد منها لن يجعلنا نتخبط في تحديد الأنماط الإجتماعية أو يؤدي بنا الحال إلى الخلط بين نماذج متشابهة. وبإستخدام أحد هذه المقاييس غير الثابتة تبدو لنا هذه الأنماط مختلفة تمام الإختلاف.

وفي السنين الأخيرة ظهر أن هناك عدداً يتزايد من علماء الإجتماع يشتركون في وجهة النظر القائلة بأن إلتزام نوع من المقاييس الصورية أو الشكلية لتعريف الظواهر الحضرية يعتبر أمراً كافياً لمقابلة تعريف المجتمعات المحلية في ضوء العوامل الديموجرافية وحدها.

وما دام الأمر كذلك فإن إستخدام الطريقة الإيكولوجية وهي التي تربط بين السكان والإقليم هي التي سوف تصلح في تحديد الأنماط الحضرية. . هذا الرأي الذي يتزايد الإهتمام والإلتزام به يجعلنا نتخلص من عدد من الصعوبات التي تقابلنا في مبدأ دراساتنا الحضرية. ذلك لأن التفاعل الذي يتم بين السكان والأرض التي يعيشون عليها سيحدد إلى درجة كبيرة حجم السكان وطبيعة نشاطهم وإنقسامهم إلى

مجموعات وخصائص مميزة، ويسهل لنا في نفس الوقت إستخدام مقاييس محددة لإختبار درجة الحضرية ومقارناتها بالطابع القروي للحياة في أماكن أخرى طبق عليها نفس المنهج، وبذلك نتوقع أنه بإستمرار الأخذ بهذا المنهج سوف تتضح الفروق الأساسية بين الأنماط الحضرية والقروية.

وعلى هذا تكون المدينة من الناحية السوسيولوجية طابعاً جديداً للوجود أو طريقة في الحياة ويكون «ويرث» من أوائل الذين أشاروا إلى هذه الحقيقة بتعميق هذا المعنى، وتعريفه المدينة في ضوء المتغيرات الثلاثة المسؤولة عن الإختلافات التي نجدها في طريقة الحياة وهي كما أشرنا إلى ذلك من قبل:

(أ) أعداد السكان الموجودة بصفة دائمة في منطقة معينة.
(ب) الكثافة النسبية التي تظهر في هذا المكان.
(جـ) اللاتجانس الذي يلاحظ على السكان.

ولذلك تكون المسألة الرئيسية لعالم الإجتماع المهتم بدراسته المدنية أن يكتشف الصور المختلفة للفعل الإجتماعي وأنواع التنظيم التي تستغرق هذه الصور. . وقد أثرت كتابات كل من سوركن وزيمرمان وروبرت بارك R. Park وسبايك مان وجورج سيمل ولويس ويرث، البحث في ميدان المجتمع الحضري لأنها تركزت حول عدد من الخصائص اعتبرت النتائج العملية المباشرة لعمليات التحضر. . فكلما زاد التحضر ازداد ما يلي في رأيهم:

١ ــ الإختلافات الكيفية في البناء المهني والتعقد المتزايد في تقسيم العمل وفي نسق الترتيب الطبقي الإجتماعي.
٢ ــ التنقل المكاني والإجتماعي.
٣ ــ الإشتراك الإختياري في إهتمامات الجماعات المختلفة أو الروابط أو المؤسسات، وهذا يرجع إلى تشابه المصالح أو الرغبة في تمضية وقت الفراغ في المدينة الكبيرة بطريقة إيجابية.

٤ ـ العزل المكاني لمجموعات السكان نتيجة إنقسام المدينة إلى أحياء، وتوزيع الخدمات بطريقة لا تجعل الأحياء في حاجة مباشرة إلى خدمات الأحياء الأخرى. وبهذا يمكن لسكان الحي الواحد أن يعيشوا حياتهم كلها في هذا الحي دون حاجة للإرتباط العضوي بالأحياء الأخرى.

٥ ـ التساند الوظيفي داخل المدينة الكبيرة، ويعتبر هذا نتيجة مباشرة للتخصص وتقسيم العمل، فجميع السكان ينقسمون مهنياً إلى أقسام ويعملون في أعمال تتجمع في نهاية الأمر لتؤدي وظيفة واحدة لجميع السكان من حيث حصولهم على الضروريات أو الكماليات في الحياة.

٦ ـ إتساع نطاق العلاقات غير الشخصية وعدم وضوح الأدوار الإجتماعية، لأن التفاعل الإجتماعي في المدينة بناء على ما سبق يتم في دوائر ضيقة للغاية، ولا تمتد علاقة الأفراد في العادة أبعد من المحيط الذي يتكون من علاقات المهنة أو الصداقة أو الجوار، وتعتبر هذه النتيجة من أهم ما يتصل بالحياة الحضرية خاصة في مقارنتها بالحياة القروية التي تعتمد أولاً على العلاقات الشخصية والمباشرة، كما أن بعض العلماء ينسبون إلى هذه الزيادة المطردة في هذا النوع من العلاقات وجود المشاكل الكثيرة التي تتعلق بالإضطرابات النفسية والعقلية والإحساس بالفقدان والضياع في المجتمع الحضري.

٧ ـ على الرغم من إتساع نطاق العلاقات غير المباشرة، وعلى الرغم من قصر أبعاد العلاقات الإجتماعية في نفس الوقت. الأمر الذي يؤدي في نظر بعض العلماء إلى إزدياد مدى الإختلاف بين السكان، إلا أننا نعتقد أن هذا الأمر يؤدي إلى زيادة مدى التشابه بالنسبة لمجموعات تتزايد من السكان تتحدد في المصالح وتتشابه في نفس مستوى المعيشة وفي طبيعة ما تصادفه من مشاكل وهو تشابه جمعي ينقصه الشعور المشترك المنظم.

٨ ـ كانت وسائل الضبط الإجتماعي في المجتمعات القديمة أو المحددة العدد تستند إلى العرف والتقاليد السائدة، وإذن فهي تعتمد في المحل الأول على إقرار الأمن والنظام وإعادة التوازن إلى المجتمع على سلطان العلاقات المباشرة.

أما في حالة المدينة الكبيرة التي تتميز بالعلاقات غير المباشرة فإن التأكيد يزداد على الطرق غير المباشرة لوسائل الضبط الإجتماعي مما يدعو لزيادة أساليب الضبط القانوني لجميع أنواع العلاقات الإجتماعية.

٩ ـ يتزايد الإنحراف عن المعايير، فالمعيار ظهر أصلاً أو وضع نتيجة إتفاق وملاحظة مستمدة من الجماعة المتشابهة، ولما كانت المدينة من حيث بنائها الإجتماعي تتكون من مجموعات غير متشابهة في أغلب الأحيان فالخروج على المعيار أصبح أمراً مألوفاً نظراً للصراع الحتمى بين المعايير وعدم إستطاعة خلق معايير شاملة أو كاملة لها صفة عمومية.

١٠ ـ يتضاءل التوجيه الثقافي العام وتسنح الفرصة للثقافات الفرعية بأن تصبح الإطار الحقيقي الذي يزود الأفراد بمقومات السلوك وبأهدافه في نفس الوقت. . وبالتالي فإن الوحدة الحية للحياة في المدينة لا يمكن الوصول إليها بسهولة إلا عن طريق العمل الإجتماعي العام الذي تشرف عليه جهات مركزية.

هذه هي المسلمات البنائية والنتائج السلوكية التي تترتب على الأخذ بفكرة الحجم أي العلاقة بين السكان والمكان الذي سبق أن أشرنا إليه ولكن الإختيار العلمي الدقيق لهذه العلاقات تجعلنا نتشكك في واقعيتها وشمولها.

أولاً: لأنه من الصعب أن نعثر على مقاييس إجرائية موثوق بها لهذه الخصائص.

وثانياً: لأنه ليست لدينا في الوقت الحاضر مادة كافية من ثقافات مختلفة أو مراحل تاريخية محددة تسمح لنا بإختيار عمومية هذه الإختلافات الملاحظة في ثقافة بعينها أو في مرحلة تاريخية محددة، لأنه من المعروف أن نصف عدد المدن في العالم موجودة في بلاد وصلت إلى درجة من التعليم والتصنيع وإرتفاع مستوى الدخل وإرتفاع درجة التحضر مما يسهل علينا إختبار الظروف التي أكدها الكتاب السابقون بخصوص الحضرية، أما الفروض التي أنيطت بالمدن الواقعة في البلاد الأقل تحضراً أو تصنيعاً أو تعليماً فإنها تصبح موضوعاً للتساؤل، كما أن أثر التحضر لا يمكن قياسه عن طريق

مقارنة الريف بالحضر أو حجم المكان والإختلافات التي تظهر فيه إذا تصورناه من خلال ثقافة معينة.

إن النقد الذي يوجه إلى النتائج التي إستخلصت من دراسات التحضر يمكن أن نركزه في نقطة واحدة وهي إستحالة الوصول إلى مقاييس واحدة مضبوطة يمكن على أساسها تقدير الإرتباطات والتغيرات التي تترتب على وضع أو آخر سواء بالزيادة أو النقصان.

كما أن المقارنة بين المدن سواء من الناحية المعاصرة أو التاريخية لا يمكن أن يكون مستقيماً، نظراً لأن هذه المدن تقع في ثقافات مختلفة تمام الإختلاف حتى أنه إذا تماثلت ثقافتان من حيث المقاييس المادية، فمن النادر أن تتماثل أيضاً المقاييس الأخرى التي تتمثل في التنظيم الإجتماعي والإقتصادي.

وأبرز مثل على ذلك المقارنة بين مدن روسيا وأميركا أو اليابان حالياً فعلى الرغم من التشابه المادي بين هذه البلاد الثلاث فإنه يمكن القول بخطأ المقارنة بينها، وبنفس الدرجة إذا قارنا المدن الرومانية القديمة باليونانية أو المصرية القديمة.

تعريف المدينة:

عندما نحاول تعريف المدينة فإننا نواجه صعوبة متعارف عليها بين علماء الإجتماع، وليست هذه الصعوبات خاصة بإصطلاح المدينة وحده لأن هناك عدداً قليلاً من المصطلحات السوسيولوجية تحظى بإتفاق خبراء التعاريف. ومن الملاحظ أن الكثيرين يدركون ماذا نعني بكلمة المدينة، ولكن أحداً لم يقدم تعريفاً مرضياً.

المدينة من الناحية السوسيولوجية الفنية البحتة عبارة عن فكرة مجردة، ولكن العناصر التي تتكون منها، مثل الإقامة والبناءات الداخلية ووسائل المواصلات ألخ... عبارة عن موجودات مشخصة لها طبائع مختلفة. ولذلك فإن ما يجعل المدينة شيئاً محدداً هو ذلك التكامل الوظيفي لعناصرها المختلفة على هيئة وحدة كلية. ومع ذلك لا يكون للمدينة وظيفة واحدة، بل أن البحث قد أثبت أن لها عدة وظائف، وليس معنى هذا أن كل وظائف المدينة توجد في كل المدن بلا إستثناء

ولنوضح فكرة إختلاف الوظائف في المدينة، نقول إن الوظائف الأساسية تختلف بإختلاف الزمان والمكان. ومثال ذلك أن وظائف مدينة سنة ٥٠ تختلف عن وظائفها نفسها سنة ١٩٦٠ على الرغم من إحتفاظها بالمكان الذي تقوم عليه وبنفس البناءات الداخلية التي كانت تحتوي عليها، ولذلك يكون من الصعب أن نجد العامل الذي يميز جميع المدن ويجعل منها تجمعاً إنسانياً قائماً بذاته خلال تاريخها الطويل الذي يمتد إلى ستة آلاف عام. وربما كان من المناسب أن ننظر إلى تعريف المدينة من الناحية السلبية، على الرغم من أنه يمثل جانباً ضعيفاً في الدراسة، إلا أنه يمكن أن يقوم بديلاً ممتازاً يمكن الإعتماد عليه، ولتوضيح هذا الموقف سنحاول أن نلخص في إختصار بعض المحاولات التي بذلت للوصول إلى تعريف مرض في هذا السبيل.

١ ـــ عرفت المدينة أحياناً في ضوء إصطلاحات قانونية، ذلك أن مكاناً ما قد يطلق عليه إسم مدينة عن طريق إعلان أو وثيقة رسمية تصدر عن سلطة عليا. ومع أن هذا التعريف واضح جداً إلا أنه غير مرض، لأن المكان لا يكون مدينة بمجرد الإعلان، لأن هذا لا ينطبق على كثير من المدن الموجودة في كثير من بلاد العالم التي نشأت وتطورت دون إعلان رسمي أو دون صدور وثيقة بذلك من الجهات المختصة.

وتعرف المدينة أحياناً بطرق إحصائية. وذلك مثل ما هو متبع في الولايات المتحدة الأميركية، حين يعتبر كل مكان به ٢٥٠٠ نسمة فأكثر مدينة، وربما كان هذا التحديد العددي ملائماً للأغراض الإحصائية، إلا أنه غير مفيد تماماً من الناحية السوسيولوجية، ومع ذلك فليس هناك إتفاق على هذا العدد في كثير من بلاد العالم. فمصر مثلاً تعتبر أن أقل عدد ينبغي أن يكون موجوداً في المكان الذي يعتبر مدينة هو ١١ ألف نسمة، ويترتب على ذلك أن التعريفات التي تنبني على أساس النظر إلى كثافة السكان ينبغي أن تكون مرفوضة، لأن كثيراً من القرى ربما يكون لها نفس كثافة المدن بل تزيد عنها في عدد من الأحيان.

وقد حاول البعض أن يعرف المدينة على أنها المكان الذي أصبح من الكبر بحيث

لم يعد الناس يعرفون بعضهم بعضاً، ولكننا لا نعتقد في صحة هذا التعريف لأن كثيراً من المدن الصغيرة يعرف سكانها بعضهم بعضاً.

نخلص من ذلك أن التعريفات التي تحاول أن تضع مقياساً واحداً لتحديد المدينة أو لتعريفها لم تقابل بنجاح، الأمر الذي دعى كل من «سوروكن وزيمرمان ومونيه وسمبارت» إلى القول بأن التعريف الصحيح للمدينة لا بد أن يأخذ في الإعتبار تعدد العوامل وإرتباطها[1] وليس معنى هذا أن إتجاههم في التعريف مقبول دون مناقشة. ومثال ذلك أن مونيه يعرف المدينة بأنها مجتمع كامل أساسه الجغرافي محدد بحجم سكانه. أو أن المكان الذي تشغله ضيق نسبياً إذا قورن بعدد السكان الذين يشغلونه ويعود مونيه بهذا التعريف إلى التعريف الذي سبق رفضه، والذي يجعل من كثافة السكان عنصراً أساسياً في تمييز المدينة عن غيرها من التجمعات الإنسانية. وأساس الخطأ في هذا التعريف أنه يعجز عن إبراز درجة الكثافة التي عندها يتحول المكان من محل للإقامة الريفية إلى محل للإقامة الحضرية، ويعتبر سوروكن وزيمرمان من أكثر من حاولوا تعريف المدينة وضوحاً، لأنهم جمعوا ثمانية خصائص يختلف بها العالم الحضري عن العالم الريفي وهي:

١ ــ المهنة ٢ ــ البيئة ٣ ــ حجم المجتمع المحلي - ٤ ــ كثافة السكان ٥ ــ تجانس أو لا تجانس السكان ٦ ــ التمايز والتشريح الإجتماعيان ٧ ــ التنقل والحركة ٨ ــ نسق التفاعل «عدد وأنماط الإتصالات»[2].

وربما كان التمايز والتشريح الإجتماعيين أبرز ما يميز الطابع الحضري، نظراً لما تتصف به المدينة من إختلافات شديدة من حيث المهن والمراكز الإجتماعية والإقتصادية، الأمر الذي يجعلنا نقول إن المدينة هي أي مكان يعمل أغلب سكانه في مهن متعددة غير الزراعة وما يتصل بها من شؤون.

وعندما ينظر كثير من العلماء الآن إلى الحضرية على أنها طريقة في الحياة.

---

(١) Sorokin & Zimmerman, Principles of Rural Urban Sociology, N. Y. 1929, P. 14.

(٢) Ibid, P. 11.

تواجههم صعوبة تحديد طبيعة الحياة في المدن، وفي هذا الصدد يحدد «ويرث» عدداً من الخصائص التي تميز المدينة مثل اللاتجانس وإعتماد السكان الكبير بعضهم على الآخر، والطابع الجزئي للعلاقات الإجتماعية، والإتجاه إلى إستخدام العقل والتبرير المنطقي عند السكان، ولعل إعتماد السكان في المدينة بعضهم على الآخر هو أهم طابع يميز المدينة الحديثة إلى جانب عدم إحساس السكان الشديد بإعتمادهم على الطبيعة، والذي جعل علماء الإجتماع الحضري يلتفتون إلى هذا الموضوع، هو محاولتهم التفرقة بين طابع الحياة الريفية، وطابع الحياة الحضرية بإعتبارهما يمثلان نظرتين مختلفتين للحياة، فالريفي يعيش في بيئة طبيعية يخضع لتقلباتها المختلفة ويكون معها علاقات دائمة، وتقوم حياته الإجتماعية على أساس الإنتماء إلى وحدات صغيرة تعطيه كثيراً من مقومات حياته، كما أن الطبيعة من ناحية أخرى تخرج الريفيين إخراجاً واحداً، ولذلك فهم يتشابهون في كثير من خصائصهم النفسية والإجتماعية، ومن أجل هذا يكون التجانس والإعتماد على الطبيعة من أهم مميزاتهم، ويكون طابع حياتهم هو الطابع القروي.

أما الحضري فإنه يعيش وسط بيئة صنعها الإنسان، وبالتالي يقل جداً إحساسه بالطبيعة، وفي مجال علاقاته الإجتماعية ينتمي إلى أكثر من وحدة إجتماعية ولا يشعر بالإنتماء الشديد أو الولاء لأي منها، ولذلك فسكان الحضر غير متجانسين، يعتمدون على الإنسان أكثر من إعتمادهم على الطبيعة، الأمر الذي يجعلهم غير متشابهين وفي حاجة دائمة إلى عمل بعضهم الآخر، دون أن تكون هناك صلة مباشرة بينهم كأفراد. ولذلك فطابع الحياة عندهم يختلف من حيث الأساس عن الطابع الريفي.

لويس ويرث:

يقول لويس ويرث في تعرض تعريفه للمدينة إن العالم المعاصر لم يعد هذا العالم الذي يتكون من جماعات صغيرة منعزلة من الناس ينتشرون على رقعة واسعة من الأرض كما كان سمنر Sumner يصف المجتمع البدائي، إن المظهر المميز

لأسلوب حياة الإنسان في العصر الحديث، هو تركزه في تجمعات هائلة تقام فيها مراكز محددة تعمل على إشعاع الأفكار والممارسات التي نطلق عليها إسم المدينة.

أن الدرجة التي يمكن معها أن نطلق على العالم المعاصر، مصطلح «الحضري» لا تقاس بنسبة السكان الذين يعيشون في المدن، وهذا يرجع إلى أن التأثير التي تمارسه المدينة على الحياة الإجتماعية للإنسان أكبر من معدل نمو السكان الحضريين، لأن المدينة ليست مجرد المكان الذي يعمل فيه الإنسان الحديث أو يأوي إليه، بل لأنها المكان أو المركز الذي يضبط ويمسك بزمام المبادأة الإقتصادية والسياسية والثقافية.

ولما كانت المدينة نتيجة من نتائج النمو أكثر منها محصلة خلق، فإنه من المتوقع أن التأثيرات التي تمارسها على أساليب الحياة لا يمكن أن تلغي أثر الأساليب الأخرى التي كانت سائدة قبل ذلك. ولهذا فإن الحياة الحديثة لا تزال تحمل طابع الحياة في مجتمع الفولك قديم، وينعدم هذا التأثير في الوقت الحاضر نتيجة مجموعة من الظروف من أهمها أن المدينة تنمو سكانياً نتيجة هجرة أعداد تتزايد إليها من المناطق الريفية، وهؤلاء بدون شك لا زالوا يحملون طابع الحياة في القرية، كما أن أسلوبهم في الحياة تظهر فيه التأثيرات القديمة للحياة الريفية السائدة. إذن فنحن لا نتوقع أن نجد انفصالاً بين النمط الريفي والنمط الحضري في الشخصية.. ولهذا لا يمكن النظر للمدينة والريف على أنهما قطبان ينتظم حول أيهما كل الوجود الإنساني. فإذا نظرنا إلى المجتمع الصناعي الحضري، والمجتمع الريفي الشعبي على أنهما نموذجان مثاليان للمجتمعات المحلية فأننا نستطيع وفقاً لذلك أن نحصل على منظور لأي تحليل للنماذج الأساسية للإجتماع الإنساني كما يظهر في المدينة المعاصرة.

أن التعريف السوسيولوجي للمدينة لا بد أن يسعى لإنتقاء عناصر الحضرية التي تميزها كأسلوب متميز للحياة الجمعية للإنسان. ولهذا فإن وصف المجتمع المحلي بناء على الحجم ليس صائباً. وينطبق ذلك أيضاً على بعض المقاييس الأخرى مثل عدد السكان، والإمكانيات الفيزيائية المتاحة، والنظم وأشكال التنظيم السياسي. إن أهمية هذه المقاييس ليس في وجودها في المدينة ولكن في قدرتها على توجيه وتعديل

وصياغة طابع معين للحياة الإجتماعية في شكل حضري. إن التعريف الحضري الذي يمكن إستخدامه ليس هو التعريف الذي يركز على الخصائص أو المتغيرات المشتركة بين كل المدن، بل هو التعريف الذي يمكن أن يكتشف إختلافاتها.

إذن يمكن تعريف المدينة للأغراض السوسيولوجية على أنها مكان دائم للإقامة يتميز نسبياً بالكبر والكثافة يسكنه أفراد غير متجانسين"[1]

روبرت بارك:

المدينة عنده ليست مجرد تجمعات من الناس مع ما يجعل حياتهم فيها أمراً ممكناً: مثل الشوارع والمباني والكهرباء ووسائل المواصلات، كما أنها ليست مجرد مجموعة من النظم والإدارات: مثل المحاكم والمستشفيات والمدارس والشرطة والخدمات المدنية من أي نوع. إن المدينة فوق هذا كله إتجاه عقلي، مجموعة من العادات والتقاليد إلى جانب تلك الإتجاهات المنظمة والعواطف المتأصلة في هذه العادات والتي تنتقل عن طريق هذه التقاليد. إن المدينة بمعنى آخر ليست مجرد ميكانيزم فيزيائي أو بناء صنعه الإنسان. ذلك لأنها متضمنة في العمليات الحيوية التي تنظم الناس الذين يكونونها، إنها نتاج الطبيعة وذات طبيعة إنسانية على وجه الخصوص.

إن المدنية كما يقول شبنجلر لها ثقافتها الخاصة، وهي بالنسبة للإنسان المتمدن مثل المنزل بالنسبة للقروي. . لقد درست المدينة في هذه الأيام من وجهة نظر جغرافيتها أو من وجهة نظر ايكولوجيتها. لأن هناك قوى ذات فعالية خلال حدود المجتمع المحلي الحضري، أي خلال حدود أي منطقة طبيعية يسكنها الناس، تعمل (أي الحدود) على خلق تجمعات نمطية منظمة من سكانها ونظمها، والعلم الذي يبحث من أجل عزل ووصف هذه المجموعات النمطية للناس والنظم التي تتعاون

---

(١) Lowis Wirth, Urbanism as a way of life: in Richard Sennett: Classic essays on the Culture of Cities, N. Y. 1969 pp. 143 – 149.

هذه القوى على خلقها، هو ما نسميه إنساني، فنميزه عن إيكولوجيا النبات أو الحيوان.

إن وسائل الإنتقال أو الإتصال التي تعمل على الوصول إلى درجة كبيرة من التنقل، وتعمل في نفس الوقت على تركيز أكبر للسكان الحضريين، تعتبر من العوامل ذات الأهمية الكبرى في التنظيم الأيكولوجي للمدينة.

أن المدينة ليست مع ذلك، مجرد وحدة جغرافية أو ايكولوجية، لأنها في نفس الوقت وحدة إقتصادية، والتنظيم الإقتصادي للمدينة يقوم على تقسيم العمل، ومما يعزز هذا الرأي ويعتبر في نفس الوقت من الوجوه غير المفهومة في المدنية هذا التصاعد الواضح في المهن والحرف داخل نطاق السكان الحضريين.

والمدينة في النهاية مكان إقامة طبيعي للإنسان المتمدن، ولهذا السبب فإنها تعتبر منطقة ثقافية تتميز بنمطها الثقافي المتميز[1].

جورج زيمل:

لم يقدم زيمل تعريفاً محدداً للمدينة، ولكنه ذكر أن المشاكل العميقة للحياة المدنية تنبع من مطلب الفرد أن يحافظ على إستقلاله وفرديته ووجوده في وجه القوى الإجتماعية الهائلة وللتراث التاريخي والثقافة الخارجية وفي تكنيك الحياة. إن الحرب التي كان يخوضها الإنسان البدائي ضد الطبيعة من أجل الحفاظ على وجوده الجسدي قد وصلت في هذا الوقت إلى آخر تحولاتها لقد حفز القرن الثامن عشر الإنسان ليحرر نفسه من كل الروابط التاريخية في الدولة أو الدين أو الأخلاقيات أو الإقتصاديات، ذلك لأن طبيعة الإنسان الخيرة والمشتركة بين الجميع، يجب أن تنمو دون أن يعوقها عائق، أما القرن التاسع عشر فإلى جانب مزيد الحرية، ألح على مزيد من التخصص الوظيفي للإنسان في العمل، لأن هذا التخصص يجعل الأفراد لا يقارنون بعضهم

---

(١) Robert Park, The City, Suggesstions for The Investigation of human behaviour in the Urban Envitonmet in: Richard Sennett (ed). Classic Essays on the Culure of Cities, N. Y. 1969, PP. 91 - 97

ببعض في الوقت الذي لا يمكن الإستغناء عن أيهم، ولكن هذا التخصص مع ذلك يجعل كل إنسان يعتمد مباشرة على أوجه النشاط المكملة للآخرين.

إن أي بحث في المعنى الباطني للحياة الحديثة وما طرحته، أو في روح الثقافة يجب أن يحاول إيجاد حل لهذا التعادل الذي تثيره بناءات مثل «المتروبولس» بين الفرد وبين المضمون الذي يفوقه في الحياة ولا بد أن يجيب هذا البحث على سؤال هام مؤداه: كيف تكيف الشخصية نفسها في عملية التوافق مع القوى الخارجية.

إن زيمل يحاول أن يبحث الأسس السيكولوجية التي تكمن وراء الطابع المتروبوليتي للحياة، فيدرس التوترات والعواطف ونوع الذكاء الذي يجب أن يتمتع به الأفراد الذين ينجحون في الحياة في مثل هذا النوع من المدن الكبرى. لكنه يدرس في نفس الوقت التنظيم الإجتماعي المتناهي في التعقيد الذي يؤدي إلى قيام الروابط والجماعات المتعددة التي تعتمد على تقسيم دقيق للعمل، ويعتقد أن أهم خاصية في المتروبوليس هي إمتدادها الوظيفي أبعد من حدودها الطبيعية[1].

ماكس فيبر

يعتبر فيبر من أوائل الذين حاولوا إيجاد تعريف محدد للمدينة حين يقول إن هناك عنصراً واحداً مشتركاً بين التعريفات العديدة للمدينة، هو أنها تتكون من مجموعة أو أكثر من المساكن المتفرقة، لكنها نسبياً تعتبر مكان إقامة مغلق. وعادة ما تبنى المنازل في المدن قريبة بعضها من بعض، فيكون الحائط لصيق الحائط كما هو الحال في هذه الأيام. وليس الأمر بعيداً عن الدقة إذا تصورنا المدينة على أنها منطقة محلية ومكان يتميز بالمساكن الكثيفة مشكلاً نوعاً من المستوطنة شديدة الإزدحام إلى الدرجة التي يفتقد فيها إلى التعرف المتبادل بين السكان. وإذا كان هذا هو التفسير فإن المحليات الكبيرة يمكن أن تؤخذ على انها مدن.

تعرف المدينة من الناحية الإقتصادية بأنها مكان إقامة يعيش السكان فيها أساساً

---

(١) Kurt Wolf; The Sociology of Geirg Semmel, London 1950, pp. 409 – 424.

على التبادل والتجارة أكثر مما يعيشون على الزراعة، ومع ذلك فليس صحيحاً دائماً أن نطلق على كل المحليات مصطلح المدن إذا كانت طبيعة الحياة فيها تقوم على التبادل والتجارة لأن بعض المستوطنات تتكون من عائلات تقوم أساساً بالتجارة مثل القرى التجارية في آسيا وفي بلاد أخرى من العالم. أن الشيء الذي يهتم به «ماكس فيبر» في تحديد المدينة وجود سوق محلية يشكل جزءاً أساسياً من حياة الناس اليومية ولهذا فإن المدينة عنده هي مكان سوق. ويدعم «ماكس فيبر» تصوره للمدينة عن طريق إستعراض الخصائص المتعددة التي ميزت المدينة تاريخياً والتي يعتقد أنها كامنة في طبيعتها فيركز من حيث فكرته الإقتصادية، أو الطابع الإقتصادي للمدينة على أنماط المنتج والمستهلك، ويربط بين نمو المدينة وبين الزراعة كما يعرض للمفهوم الإداري والسياسي للمدينة ذلك المفهوم الذي يمكن تتبعه تاريخياً حيث كانت المدينة تمثل مراكز السلطة أو أنها كانت مكان إقامة الحاكم أو الأمير الذي يمارس من خلالها سيطرته على بقية أملاكه التي تقع في الأرض الزراعية، لذلك كانت المدينة مكان القلاع التي تمثل نقطة الدفاع الأولى عن الإقطاعيات القديمة[1].

نمو المدينة

لقد كانت الهجرة من الريف عاملاً من أهم العوامل في نمو المدن. وقد لوحظ ذلك في كل المدنيات الكبرى عبر التاريخ. والواقع أن كلمة التحضر تعنى التمدن، ففي المدنيات الأولى: مصر والرومان واليونان، كان إزدهار المدن علامة القوة، وكان تدهورها يدل على الضعف والإنحلال. والذي يعنينا الآن هو البحث عن الأسباب التي تؤدي إلى نمو المدينة.

١ ــ تنمو المدن حين تستطيع جماعة في مجتمع ما أو المجتمع كله، وضع اليد على مصادر الثروة بصورة أكثر مما هو ضروري لحفظ الحياة. ففي المدنيات القديمة كانت هذه المصادر تكتسب عن طريق سيطرة الإنسان على أخيه الإنسان، ولهذا فإن نمو

(١) Max Weber, The City (translated by Don Martindale and Gertrude Neuwirth) N. Y. 1958.

المدنية كان يقوم أساساً على الرق والعمل الإجباري (السخرة) وجباية الضرائب عن طريق الطبقة الحاكمة أو المنتصرة. ومع ذلك فأنه في الأزمان الحديثة ظلت سيطرة الإنسان عاملاً أساسياً من عوامل نمو المدينة ولكنها الآن سيطرة من نوع آخر.. سيطرة الإنسان على الطبيعة. وقد إمتدت هذه السيطرة خصوصاً في المجتمعات الغربية خلال القرنين الماضيين حتى أصبحت المدن فيها تزداد حجماً يوماً بعد يوم، الأمر الذي أدى إلى سيادة الخصائص الحضرية في النهاية في هذه المجتمعات.

وقد كان لإستخدام الآلات الحديثة في الزراعة آثار بعيدة المدى على نمو المدينة، فقد أستطاع الإنسان أن يستخدم أقل مجهود يدوي ممكن في إنتاج الحاصلات المختلفة، مما أدى إلى وجود أعداد ضخمة من العمال الزراعيين بلا عمل، وهؤلاء تحولوا بالضرورة إلى المدينة. وكان تحولهم من ناحية أخرى مسألة حيوية بالنسبة للصناعة المتزايدة التي إتخذت المدن مراكز أساسية لها، ولهذا كلما إستخدمت الآلات الحديثة في الزراعة في بلد ما، زادت نسبة التحضر وزاد نمو المدن زيادة ملحوظة.

٢ ــ ولم تكن الثورة الزراعية وحدها هي العامل الأساسي في نمو المدينة، بل هي في الحقيقة لاحقة للثورة الصناعية، فمنذ أن إكتشف البخار في البلاد الغربية وأستخدمت قوته في الصناعة، والمدن تزداد نمواً يوماً بعد يوم. ولما أخذت حركة التصنيع تنتشر في أوروبا صاحبها بالضرورة نمو في حجم المدن، والتصنيع يتضمن زيادة ملحوظة في النشاط التجاري بوجه عام، وهذا بدوره يؤدي إلى الإسراع في النمو والتطور، وثمة وسائل مكملة للثورتين الصناعية والزراعية تظهر آثارها في نمو المدن، بوجه عام، وهي تقدم طرق المواصلات وإزدياد الضغط على المدن الساحلية التي تستخدم كموانيء أو كمراكز للمواصلات للداخل أو الخارج على حد سواء.

٣ ــ وقد أدى هذا التقدم الآنف الذكر في هذه الميادين إلى زيادة عامة في عدد السكان وإلى إرتفاع مستويات المعيشة، ولذلك أصبحت المدينة منطقة جذب إقتصادية، الأمر الذي ساعد بدوره على نمو المدينة، وقد إقتضت ضرورات الحياة في المدينة زيادة في الكماليات لم يقتصر إستعمالها على سكان المدن بل إنتشرت في كل

مكان. ولهذا يشتد الطلب على منتجات المدينة سواء من الضروريات أو الكماليات، بعكس الحال بالنسبة للطلب على منتجات المجتمعات الريفية، وهذا بدوره يؤدي إلى الإقلال من شأن منتجات القرية في صالح منتجات المدينة، وينعكس ذلك في نهاية الأمر وفي الأمد البعيد على تطور المدينة. ولهذا يقال إن سكان الريف إلى الحضر ليست مسألة إختيار وإنما هي في واقع الأمر مسألة تحتمها الظروف الإقتصادية، فالهجرة - إذا أغفلنا الجوانب السياسية أو العنصرية تتجه دائماً إلى حيث تكون الظروف الإقتصادية حسنة وحيث تكون الفرصة ملائمة للكسب ورفع مستوى المعيشة بوجه عام. ولهذا ينبغي ألا تكون المدينة والقرية من هذه الزاوية موضع مقارنة، لأن المسألة في النهاية مسألة ظروف تمليها الضرورة الإقتصادية.

من المعروف أن السكان في منطقة محددة قد يوزعون أنفسهم من خلال عمليتين متمايزتين:

الأولى: حركة نحو التمركز المركزي وتعرف في علم الإجتماع بأنها العملية الإطرادية التي يتحرك السكان بموجبها مع مصادر الثروة نحو مركز مفضل وينشئون بعد ذلك علاقات تجعل من المكان الجديد منطقة عامرة بالحيوية والنشاط.

والثانية: حركة تعرف بإسم «الانتشار نحو الخارج» وهي عملية يتحرك على أساسها السكان بمصادر الثروة نحو منطقة غير مأهولة، أي يقيمون فيها عمراناً جديداً ثم ينشئون علاقات وثيقة بمركز الأصل.

هذا وتعرف العمليات الرئيسية في حركة التمركز المركزي بإسم «التحضر» ولذلك فالتحضر يعني عملية التمركز السكاني التي عن طريقها تسجل نسبة السكان الحضريين بالنسبة لمجموع السكان في منطقة معينة زيادات ملحوظة بإستمرار.

ومعنى هذا أن الزيادة في حجم المراكز الحضرية الفردية وفي عدد نقط التمركز الحضري يمكن أن تحدث دون زيادة في تحضر المنطقة ذاتها على الرغم من أن هذه

التغيرات غالباً ما تكون مصاحبة لإرتفاع نسبة السكان الذين يعيشون في المدن.

وعلى الرغم أيضاً من زيادة العمران في كلتا الحالتين، إلا أن نسبة التحضر في النهاية لا تزداد زيادة فعلية ولا تحدث الزيادة إلا عندما تكتسب المدينة أعداداً متزايدة تأتيها من الخارج لتشكل فوق الزيادة الطبيعية للسكان زيادة أخرى.

وهناك خمسة عوامل تستخدم لتفسير نمو المدينة ودرجة التحضر فيها[1]. وعلى الرغم من أن كلا منها كانت له آثاره على الإمتداد الحضري في كثير من مراحل التاريخ، إلا أن الفترة التقريبية التي تبدأ منذ منتصف القرن ١٨ تشهد أوضح الآثار لهذه العوامل، ومن المعروف أنه كان للتغير السريع الذي حدث لهذه العوامل أثر مباشر فيما نسميه الآن بالمجتمع الحديث الذي وضحت فيه معالم التصنيع والتحضر بصورة بالغة.

أولاً: الثورة الزراعية

هناك الأثر الذي تم نتيجة ما يسمى بالثورة الزراعية، فالمدينة تتكون أساساً من أشخاص لا يرتبط عملهم إرتباطاً مباشراً بالعمل في الأرض ومع ذلك فإن نمو المدينة مرتبط إرتباطاً لا مفر منه بطبيعة الإنتاجية الزراعية، ذلك لأنه يلاحظ أنه في حالة إمكان إنتاج فائض من مواد الطعام يصبح من الممكن الإستغناء عن جانب من قوة العمل المستخدمة في إنتاج المواد الغذائية وتوجيهها نحو إنتاج سلع إستهلاكية أو رأسمالية، والقيام بأنواع من الخدمات التي تميز الحياة في المدينة.

ويستخلص علماء الإجتماع نتيجة هامة في هذا الصدد، أنه كلما إزدادت الإنتاجية مقيسة بالعامل الواحد في النظام الزراعي، إزدادت إمكانية إعالة أعداد متزايدة من السكان الحضريين وخاصة من وجهة نظر مواد الطعام الضرورية.

(١) See, National Resources Committee, The Process of Urbanization, Underlying Forces and Emerging Trends. In Cities and Societies. (eds) by Hatt & Reiss, N. Y. 1961, P. 64 et Seq.

ثانياً: الثورة التكنولوجية

والعامل الثاني المسؤول عن النمو الحديث للمدن وعن تحضر كثير من المناطق في كثير من بلاد العالم هو الثورة التكنولوجية. ذلك أنه كان لإختراع الوسائل الفنية القادرة وإستخدام الطاقة أثر مباشر على نمو الإنتاج الكبير وقيام نظام المصنع الحديث الذي إستطاع إجتذاب أعداد كبيرة من الناس سكنت بالضرورة في مناطق صغيرة من حيث المساحة ولكن عالية جداً من حيث الكثافة بصورة لم يشهدها التاريخ الإنساني، ولهذا يميل علماء الإجتماع إلى الربط بين المدينة الحديثة الصناعية وبين نظام المصنع الحديث، فالمدينة الحديثة تحتاج إلى وسائل لإعاشة السكان المتزايدين الذي يستطيعون بدورهم أن يقطعوا شوطهم في الحياة دون حاجة إلى العمل في الأرض طالما سمح الفائض في الإنتاج الزراعي بذلك.

وحتى إذا لم يسمح الإنتاج المحلي في المواد الغذائية بإعالة الأعداد المتزايدة في المدينة، فإن البديل يكون في التبادل الدولي عن طريق المنتجات الصناعية مع الدول التي تتميز بفائض الإنتاج الزراعي وحاجتها في نفس الوقت إلى الوسائل أو المنتجات التكنولوجية.

ولا يقتصر الأمر في نمو المدينة على قدرة الإنتاج الزراعي على تحقيق الفائض بل يعتمد أيضاً على المصادر الطبيعية من المواد الخام التي تزود المصنع إما بالطاقة المحركة أو بمواد الصناعة ذاتها.

ويلاحظ أن المدينة التي تتخصص في نوع معين من الصناعة لا يمكن أن تكفي العمال الذين يعيشون فيها ما لم يكن من الممكن إيصال منتجات المدن الأخرى المتخصصة في أنواع أخرى من الصناعة لها عن طريق التبادل.

ثالثاً: الثورة التجارية:

إن نمو الأسواق العالمية وطرق التبادل حسن من وسائل النقل وزاد من حجم التبادل الأمر الذي سمح للمدن بالنمو في ظل ظروف كانت تمنع في الماضي ظهورها أو نموها.

فالمدن التي تقع في مناطق تبعد بعداً سحيقاً عن العمران وتتخصص في نوع دقيق جداً من الصناعة أصبح من الممكن إستمرارها بل وإزدياد كثافة السكان فيها عن طريق التجارة ووسائل النقل الحديثة.

والنتيجة التي ترتبت على ذلك أن الفكرة القديمة وهي أن المدينة لكي تزدهر يجب إعتمادها على منطقة زراعية حولها أصبحت غير ضرورية إطلاقاً في العصر الحديث.

رابعاً: الكفاية المتزايدة في وسائل النقل:

إذا كانت المدينة تعتمد إعتماداً ضرورياً على التجارة بنوعيها الداخلي والخارجي فإن الزيادة المستمرة في كفاءة وسائل النقل البعيدة المدى كالسفن والقطارات والسيارات والطائرات كان له أثر بالغ جداً في تطور المدينة نحو النمو المتزايد.

ونلاحظ هنا أن المدينة الكبيرة تنطوي على أعداد غفيرة من المتخصصين في مهن مختلفة ولا يمكن الوصول إلى تكاملهم من حيث حياتهم الدائمة في المدينة إلا إذا كانت وسائل النقل الداخلي والخارجي مضبوطة إلى أعلى درجة.

وقد فرضت هذه الضرورات نفسها على مجتمعات العالم، فالسيارات الكهربائية والنقل السريع والإهتمام بوسائل المرور وحركته داخل المدن، أصبحت أموراً حيوية لتسهيل التحرك السريع لأعداد السكان الكبيرة في المدن.

خامساً: الثورة الديموجرافية:

من الواضح أن الثورات ألتي حدثت في الزراعة والتجارة والصناعة ووسائل النقل تعتبر وجوهاً للثورة الصناعية ولكن يبقى عامل واحد هو ما يسمى بالثورة السكانية أو الديموجرافية، وتعتبر هذه الثورة نتيجة حتمية للنمو في العوامل السابقة.

ولا نستطيع أن نلحق الثورة الديموجرافية بالصناعة كما ألحقنا بها العوامل السابقة، لأنها تقوم كعامل له إستقلاله الخاص بين العوامل المؤثرة في النمو الحضري.

ويقول علماء الإجتماع المهتمون بالبحوث الحضرية، إن قيام المجتمع الصناعي

الحديث أدى إلى إنخفاض ملحوظ في نسب الوفيات في الوقت الذي لم تسجل فيه نسب المواليد مثل هذا النقص، والنتيجة الحتمية لذلك زيادة لا مفر منها لعدد السكان، كما أن تحليل الاحصاءات المقارنة للنمو السكاني في القرون العشر الماضية يوقفنا على حقيقة بالغة الأهمية بالنسبة لعالم الإجتماع. وهي أن تضاعف سكان العالم كان يستغرق ما بين ١٢٠، إلى ١٣٠ سنة، أما بعد القرن الثامن عشر حتى وقتنا هذا فالمدة التي يستغرقها التضاعف لا تزيد على ٥٠ عاماً.

وربما كان هذا هو السبب في الإهتمام الواضح بالمسائل السكانية في كافة المجتمعات تقريباً، وبالأزمات المتوقعة في مواد الطعام والتشجيع المستمر للبحث العلمي في هذا الصدد لإستنباط مواد بديلة يمكن أن تكون لها نفس قيمة الموارد الطبيعية.

وإذا حاولنا أن نطبق هذه القضايا الرئيسية المتصلة بعوامل النمو الحضري وعملياته على مجتمعنا، فإننا نلاحظ أن الثورة الزراعية في بلدنا لم تحدث تغييراً جوهرياً فإذا، كان هذا ملائماً للتحليل السوسيولوجي في بعض البلاد الغربية نظراً لأن الزراعة كانت حدثاً هاماً بالنسبة لها في وقت متأخر جداً عنا. فمن المعروف أن مجتمعنا من المجتمعات القليلة جداً في العالم التي صنعت الحضارة بناء على إكتشافها للزراعة في الوقت الذي كانت فيه أغلب مناطق العالم تكاد أن تكون مقفرة تماماً من السكان.

ولذلك فإن عامل الثورة الزراعية لا يعتقد أنه ذو فعالية في تحليل النمو الحضري في مجتمعنا... لكننا نستطيع أن نستخدم في تحليلنا لنمو القطاع الحضري عندنا المسائل المتصلة بإتساع سوق العمل نتيجة لظهور فرص جديدة في مجالات التجارة والصناعة.. كما أن وسائل النقل السريع تعتبر من بين المسهلات الأساسية التي سببت نمواً غير طبيعي في المدينة المصرية.. ومع ذلك يبقى أمر هام هو أن ثبات مساحة الأرض الزراعية في بلادنا والزيادة الطبيعية في السكان أدت إلى إحداث نوع من إختلال التوازن فرض نوعاً من الحل جعل السكان يتحركون تلقائياً في شكل

هجرات متقطعة أو منظمة في بعض الأحيان إلى المدن ومراكز الصناعة الكبرى.

تاريخ الإقامة الحضرية:

على الرغم من أن كل مدينة لها تاريخها، إلا أن تاريخ الإنسان يمكن أن يدون في جانب كبير منه على أنه تاريخ المدن والحياة في المدينة، ذلك لأن المدن قد أدخلت عنصراً جديداً في العمليات التاريخية، لأن الإنسان قد خلق طريقة جديدة للحياة لا تعتمد على العمل في الزراعة، كما أن أصل ونمو وإنتشار المدن قد أمكن تتبعه تاريخياً خلال فترات متميزة من الزمان، إلا أن الدراسة التاريخية وجهت الباحث دائماً نحو الإجابة على أسئلة مثل: متى وأين وتحت أي ظروف ظهرت هذه المدينة أو تلك.

أو، ما هو تاريخ هذه المدينة وماذا أسهمت به في تاريخ المنطقة أو العصر؟ هل هناك نمو تطوري أو دوري في التاريخ الإنساني مرتبط بظهور المدن أو نموها؟

إن قيام المدن أو نموها مسألة يصعب أن نتتبعها بدرجة ملحوظة من اليقين لأسباب عديدة ومن ثم لا نستطيع أن نتابع بتفصيل الإجابة على الأسئلة السابقة.. ذلك لأن كثيراً من الحقائق بالمدن القديمة لها الطابع الأركيولوجي إلى جانب أنها متناثرة وتصور مسائل جزئية في الغالب، إلى جانب أن كل المدن تقريباً في كل المراحل التاريخية وكل البلاد لم تدرس بدرجة كافية من الدقة كما أن بعض المدن غير معروف مثل مدن الشرق وكذلك المدن القديمة في الحضارة الغربية.

إن بعض المدن القديمة المعروفة يقع في الهند والصين على الرغم من أن هناك إتجاهاً للتفكير في المدن القديمة في ضوء إصطلاحات تاريخية معينة ومن ناحية جغرافية قد تقع بعض المدن القديمة في السهول أو الهضاب أو على ضفاف الأنهار مثل ممفيس وطيبة أو مثل بابيلون وسمرقند.

معنى ذلك أن إفتقارنا للمادة الوثائقية الكاملة التي تنطبق على عصر ما قبل المدن أو عصر المدن في القديم يؤدي إلى أن أكثر الأوصاف التي نقرأها تاريخياً عن الحياة الحضرية القديمة أمكن التوصل إليها عن طريق الإستنتاج البحث، كما أن مقارنة

تلك المدن القديمة بمدن في عصور سابقة يعتبر عاملاً يفتقر كثيراً إلى الدقة إذ لا يؤدي إلى نتائج صحيحة.

إن الظروف السابقة للمدن في القديم كانت من النوع الذي يمكن معه قيام مجتمع محلي مستقل يعتمد على منطقة زراعية حوله لتزويده بالمواد الغذائية.

وثمة ملاحظة يجب أخذها في الإعتبار وهي أن إختراع الإنسان للأدوات المساعدة التي كونت مكونات التكنولوجيا كانت سابقة على ظهور التركيز الحضري وبالتالي على قيام المدينة.

أي أن الملاحظة التي نصل إليها من دراسة المعدات التي إستخدمها الإنسان كالعجلات والفؤوس والمحاريث والمواد المعدنية وحصد المحاصيل وإستئناس الحيوان تثبت أنها ظهرت في وقت سابق تماماً عن قيام المدينة بالمعنى المعروف. ومعنى ذلك أن هذه المخترعات كانت سابقة على قيام المدينة. وبمجرد قيام المدن تتطور هذه الأدوات سريعاً بحيث تصبح الحياة الحضرية مصدراً أساسياً لكل إختراع أو تقدم جديد لهذه الأدوات وبالتالي كلما إزداد التركز السكاني في المدينة زاد فرصة ظهور المخترعات وتراكمها وإتساع نطاق التكنولوجيا بالتالي.

الأنماط المكانية والزمانية للمدن:

المدينة الحديثة ليست تجمعاً لا معنى له من الناس والخدمات، لأن كل ساكن من سكان المدينة يدرك بطريقة ضمنية أو غير رسمية أن هناك نوعاً من النظام يحدد حركة السكان والسلع من المدينة أو إليها ولذلك تدرس الإيكولوجيا الإنسانية من بين ما تدرسه من أشياء كثيرة، التنظيم المكاني والزماني للمجتمعات الإنسانية. . . ويمكن أن ينظر إلى هذا الموضوع بطريقة أخرى نطبق عليها مقاييس الزمان والمكان التي ينظر إليها على أنها المقاييس أو المصادر الأساسية التي عن طريقها تنظم العلاقات الوظيفية بين الجموع الكثيرة التي تسكن المدينة.

ويلاحظ الباحثون في المجتمع الحضري أن الأنظمة المكانية والزمانية للمدينة

تكون نتيجة لمجموعة من العمليات الإطرادية من بين هذه العمليات أربع عمليات رئيسية تحدد النظام المكاني للمدينة وهي عمليات التركيز أو المركزية والفصل أو العزل والإمتداد والإنكماش أما النواحي الأولية للنظام الزماني فهي الإيقاع والتوقيت.

ويشير التركيز إلى العملية الإطرادية التي عن طريقها يظهر موطن الإقامة وينمو أي أنها تصور التغيرات التي تحدث في حجم التجمعات السكانية والتي تشمل في العادة تغيرات في كثافة موطن الإقامة، فإذا كانت هذه التغيرات تشير إلى فقدان السكان لكثافتهم فإن هذا المظهر يشار إليه عادة على أنه تخلخل، ولهذا فإن عمليات التركيز والتخلخل المشار إليهما ينظر إليهما من زاوية أخرى على أنهما مظاهر لنواح متعددة في إعادة توزيع السكان. ولهذا نستطيع أن نسجل في مجال إعادة التوزيع إتجاهات نمو التمركز داخل مناطق بعينها أو الإمتداد إلى مناطق خارج نطاق المدينة المعروف... وهكذا نستطيع أن نتبين أن حركة التجمعات السكانية داخل المدينة لا تلتزم بأسلوب معين في كل المدن بحيث نستطيع أن نصل إلى تعميم يمكن أن يطبق عليها جميعاً وإنما نكتفي بتعيين الإتجاهات العامة التي تحدث في ظل ظروف متغيرة تماماً.

وعلى أي حال فالمدن تمثل تركز السكان في مواطن محددة للإقامة تتميز بكثافة عالية، والسؤال الذي يثار في مثل هذا الموقف... ما هي المساحة الجغرافية التي تتحرك فيها المدينة وخاصة في أثناء توسعها؟ وما هو الإتجاه الذي يأخذه هذا التوسع عادة؟ كما أن هناك تساؤلاً يثار أيضاً مؤداه. لماذا أختيرت أماكن معينة دون غيرها إما لإقامة المدن وإنشائها من لا شيء أو للتوسع في بعض مناطق الإقامة المعروفة وتحويلها إلى مدن قائمة بذاتها؟ ويرتبط بهذه الأسئلة أسئلة أخرى عن العلاقة بين المدن وبين مناطق الإقامة الأخرى في نفس المجتمع خصوصاً تلك المناطق التي تتفاوت في الحجم والكثافة السكانية..

إن الأسباب التي من أجلها يقيم السكان في منطقة بعينها والتي يترتب على تلك

الإقامة أنواع متعددة من النشاط تجري في المكان والزمان المعينين تعتبر من وجهة نظر الباحثين في الإجتماع الحضري غير مفهومة تماماً، نظراً لأن المعلومات التاريخية المتعلقة بنشأة المدن وتطورها لا تزال في درجة لا تسمح لنا بالتعميم أو إكتشاف الأسباب الحقيقية وراء كل إقامة أو أخرى.

إن المدينة كما ذكرنا لا تتكون فقط من مجرد تجمع سكاني لأن كل مدينة عبارة عن مجموعة متساندة من العلاقات الوظيفية كل منها يقتضي مجموعة متنوعة ومعقدة من الوظائف التي تدور حول نظام معين للإنتاج والتوزيع والخدمات بحيث يمكن أن تقابل هذه الوظائف المتساندة الحاجات المتعددة مهما إتسعت دائرتها.

وتسمى العملية الموحدة لهذه الوظائف والتي تجعل منها نمطاً دائماً بإسم «المركزية» ذلك لأن النمو الأصلي للمدينة لا يتطلب تركز السكان في مناطق غير زراعية فحسب بل يتطلب بجانب هذا نمو المناطق التي يمكن أن تتمركز فيها الوظائف اللازمة لحياة المدينة. وعادة يكون مركز المدينة الكبيرة أو الصغيرة هو المكان الذي تتمركز فيه أهم الوظائف[1].

ولكن يلاحظ في المدن التي تتسع في الحجم وتكون منطقة متروبوليتية أن تتعدد فيها المراكز المجمعة للوظائف وبالتالي يمكن أن يطلق عليها إسم المراكز الفرعية، ومثال ذلك أن تتخصص بعض المناطق في نوع معين من النشاط دون الأنواع الأخرى، وبالتالي يمكن تحديد المناطق الزراعية والتجارية والثقافية والترفيهية أو التي تتمركز فيها أجهزة الإدارة والحكم.

أما التخلخل فإنه يشير إلى العملية المقابلة أو المعارضة تماماً لعملية التركيز أو بمعنى آخر يشير إلى تبعثر أو تشتت الوظائف.

---

(١) هناك دراسات متعددة لموضوع «المركزية» في المجتمع الحضري من أهمها معالجة سارينين Saarinen للمركزية من منظور اجتماعي، اذ اشار إلى حاجة السكان بإستمرار الى التجمع والتمركز، وقسم المركزية إلى عدة نماذج هي: المركزية القهرية، والمركزية التاملية، والمركزية الرأسية، وأخيراً هناك مركزية ثقافية. انظر:

Eliel Saarinen, The City, Its Growth, Its Decay, Its Future, New York, 1958, PP. 175 – 199.

وما دمنا قد تحدثنا عن المنطقة المتروبوليتية فإننا نشير إلى أن المدن ذات الطابع المتروبوليتي هي عبارة عن مراكز لمجتمعات محلية أكبر من الناحية الإيكولوجية يطلق عليها اسم المنطقة المتروبوليتية ولهذا ينظر لهذه المنطقة على أنها مركز السيادة أو السيطرة على منطقة واسعة مكونة من مدن صغيرة ويمكن أن ينضم إلى نطاقها عدد من المدن الريفية والقرى أيضاً.

لهذا يقال أن المركز المتروبوليتي هو مركز السيادة أو السيطرة إذا مارس نوعاً من التأثير على عدد من المجتمعات المحلية التي يمكن أن تدخل في نطاقه[1].

تصنيف المدن:

هناك مخططات عديدة قدمها علماء الإجتماع الحضري لتصنيف المدن، وسوف نحاول فيما يلي أن نتناول بإيجاز هذه المخططات. إلا أنه يجب قبل ذلك أن نشير إلى علاقة هذه المخططات بالنظرية الحضرية، وهي علاقة ذات جانبين: فمن ناحية يعتمد مخطط التصنيف على مفاهيم تعتبر بمثابة العناصر التي تتألف منها النظريات، ولهذا فإن هذه المخططات غالباً ما تختار من بين المفاهيم النظرية العديدة أكثرها تحديداً وتداولاً، وأكثرها قدرة أيضاً على الإشارة إلى أوجه الشبه الهامة، وجوانب الإختلاف ذات الدلالة بين الأشياء التي تعتبر موضع التصنيف. ومن ناحية أخرى يلاحظ أن خطة التصنيف ليست نظرية في حد ذاتها، ومعنى ذلك أنه إذا إستطاع ويرث ـ مثلاً ـ أن يقدم مخططاً تصنيفياً يضم طائفة من مفاهيم علم الإجتماع الحضري، فليس معنى ذلك أنه قدم نظرية في علم الإجتماع الحضري بالمعنى العلمي الدقيق لمفهوم النظرية. إذ أن النظرية لا تتطلب فقط مجموعة مفاهيم بالرغم من أنها

---

(١) هناك دراسة حديثة تناولت موضوع السيطرة الميتروبوليتية والتكامل، واهم ما يتضمنه نمو المناطق الميتروبوليتية: تنظيم السوق، ونمو الصناعة، وتنظيم النقل والاتصال، ثم تطور التنظيم التجاري. انظر:

Rupert B. Vance and Sara Smith, Metropolitan Dominance and nitegration, in Hatt & Reiss (eds). Cities and Societies, N. Y. 1969, PP. 103 – 105.

تمثل مطلباً أساسياً، وإنما تقوم النظرية على الترابط بين هذه المفاهيم، بحيث تشكل جميعاً مجموعة قضايا قابلة للإختيار والتحقيق.

وتختلف مخططات تصنيف المدن في مدى إستخدامها للمتغيرات، فبعض هذه المخططات يميل إلى الإستعانة بمجموعة كبيرة متداخلة من المتغيرات، وبعضها الآخر يعد بسيطاً من حيث أنه يستخدم نموذجاً واحداً من المتغيرات.. وربما كان أبسط تصنيف هو ذلك الذي يرتكز على «الحجم» كمعيار أساسي، موضوعي، وقابل للقياس، ولكن نادراً ما يستخدم هذا المعيار علماء الإجتماع، بإستثناء دراساتهم للفروق الريفية الحضرية، وبخاصة الأبحاث التي تميل إلى معالجة هذه القضية معالجة كمية. وهناك مخطط تصنيفي بسيط أيضاً يتركز على المتغيرات الإقتصادية، فقد وضع بريز Breese تصنيفاً للمدن قسمها إلى مدن: صناعية، وإدارية، وإحتكارية، وتجارية. كذلك صنف كارل ماركس المدن في ضوء علاقات الإنتاج فميز بين المدن التي يعيش فيها العبيد، والمدن الإقطاعية، والمدن الرأسمالية، والمدن الإشتراكية. وتشترك كل هذه التصنيفات البسيطة في خطأ عام يتمثل في أنها تزعم أن هناك عاملاً وحيداً، أو نظاماً واحداً يسيطر على المدينة، ويجعل لها طابعاً مميزاً، بحيث يمكن الإعتماد على ذلك في وضع مخطط التصنيف، بل إنها تذهب إلى أن هذا العامل لا يعد فقط ظرفاً ضرورياً لوصف المدينة، بل إنه الظرف الضروري والوحيد. حقيقة إن نوع العمل أو النشاط السائد في المدينة ـ الصناعية أو التجارة مثلاً ـ قد يجعل لها طابعها الخاص، لكنه لا يؤثر في كل جماعاتها بنفس الطريقة، أو بدرجات متساوية.

وقد أمكن التغلب إلى حد ما على هذه الصعوبة عن طريق إستخدام مخططات تصنيفية تعتمد على مجموعة فئات، وتأخذ في إعتبارها أيضاً عامل الزمن، مثال ذلك أن جوبرج Sjoberg قسم المجتمعات إلى ثلاثة نماذج: الفولك، والإقطاعي، والحضري الصناعي. ويقول إن مجتمع الفولك صغير، ومكتفي بذاته، وغير متمدين، ويفتقر إلى تقسيم العمل الحقيقي «أو التكنولوجيا المعقدة، ولا يمكن أن ينبثق عنه بلدان أومدن»، أما المجتمع الإقطاعي الذي توجد فيه المدينة في مرحلة ما

قبل الصناعة Pre – Industrial City فهو متمدين، ولديه فائض زراعي بإستمرار. وبالرغم من إعتماد هذا المجتمع على مصادر بشرية وحيوانية للطاقة، فلديه طبقة عليا تعيش في المدن. وتتميز هذه المدن بأنها أكبر حجماً، وأكثر كثافة، ولا تجانساً، وتضم فئة من المتخصصين في الأعمال غير الزراعية، أكبر من تلك الفئة التي توجد في القرى. أما المجتمع الصناعي الحضري فتوجد فيه المدينة الصناعية التي تعتمد على المعرفة الفنية، وتستخدم مصادر متعددة للطاقة، وتستعين بتنظيمات كبيرة الحجم(١).

إذن، فالمخطط الذي قدمه جوبرج يقوم أولاً على تصور نماذج المجتمعات، ثم تحديد طابع المدن التي توجد في كل نموذج من هذه النماذج، وأهم ما أبرزه هذا التصنيف هو المدينة الصناعية، ومدينة ما قبل الصناعة، وجدير بالذكر أن هاتين الفئتين إتخذتا كنموذجين أساسيين للتصنيف. وهناك عدد من الدارسين الذين قسموا كل نموذج تقسيماً داخلياً، ووضعوا مخططاً خاصاً لتصنيف كل منهما، مثال ذلك أن هاوزر Hauser وصف نموذجين للمدينة الصناعية هما: المدينة الصناعية الخالصة والمتروبوليتية.

أما تصنيف ويرث الذي وضعه للمدن الصناعية فقط فقد إعتمد على عدة متغيرات تضم: الحجم، والموقع بالنسبة للمدن الأخرى، والوظيفة الإقتصادية، والعمر، أما المتغير الأخير فهو تقييم إقتصاديات تلك المدينة بإعتبارها متوازنة أو غير متوازنة، ناجحة أو فاشلة. ومن الضروري أن نلاحظ أن ويرث أكد أهمية خاصية الحجم. وقد ينظر إلى الكثافة واللاتجانس بإعتبارهما خاصيتين ضروريتين للمدينة، ولكنهما ليسا من السمات الجوهرية لمختلف نماذج المدن.

أن تصنيف المدن الصناعية بالذات قد جذب إهتمام معظم الدارسين، وبخاصة بحوث موزر Moser وسكوت Scott في انجلترا وهادون Hadden وبورجاتا Borgatta في الولايات المتحدة. ومن العسير أن نربط هذه التصنيفات الأمريكية

(١) Sjoberg " The Pre – Industrial City" in Hatt & Reiss, Cities and Societies, N. Y. 1961. P. 172.

بالنظرية في علم الإجتماع الحضري، إذ أن البيانات التي شملتها بيانات مفصلة وتقويمية، ومستمدة من المصادر الرسمية، يضاف إلى ذلك أنها لم تشر إلى أية نظرية محققة، ومن ثم فهي بحاجة إلى إعادة تحليل. وربما يكون الإسهام الرئيسي لها، على المستوى النظري، هو تأكيدها للطبقة الإجتماعية، كمتغير يستخدم في تصنيف المدن.

أما فيما يتعلق بتصنيف مدن ما قبل الصناعة، فنجد أن ردفيلد وسينجر يقسمان هذه المدن إلى نموذجين: مدن إدارية وثقافية، وهي تضم تلك المدن التي نشأت أو تطورت بواسطة الحكومات الإستعمارية، والمدن التجارية. لكن ماركس فيبر قدم تصنيفاً آخر لهذه المدن إستعان فيه بمحكات متعددة منها موقع المدينة، ومدى إعتمادها على غيرها من المدن،/ وأثر الحركات الإصلاحية، وتطور ضواحيها، والترتيب الطبقي الإجتماعي فيها، وسيطرة المدينة على مصادر الموارد، وأسلوب إستغلالها للأراضي.

ويبدو أن مخططات تصنيف المدن غالباً ما تعالج مراحل عملية التحضر، كإطار أوسع لتصنيف المدن، فنجد لومبارد Lambard يميز بين أربعة مراحل في عملية التحضر هي: الأصلية، والحاسمة، والكلاسيكية، والصناعية. ثم يحاول بعد ذلك أن يصنف الفروق القائمة بين هذه المراحل. أما ريزمان Reissman فإنه ينظر إلى عملية التحضر الصناعي بإعتبارها عملية واحدة تتضمن أربعة مكونات أساسية هي: النمو في حجم السكان الذين يعيشون في المدن، وتطور تنظيمات الخدمات، وظهور طبقة متوسطة من المهنيين وأصحاب الأعمال، ثم ظهور نوع من القومية أو الأيديولوجية التي تؤكد المصلحة المشتركة لكل السكان، والتي تعارض أي ولاء محلي أو طائفي، وكل التقاليد القديمة./ وتعتبر هذه العوامل هي الشروط الأساسية للتحضر الصناعي. كما أن النجاح في التحول من المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع الحضري الصناعي يعتمد على التوازن بين التغيرات التي تطرأ على هذه الشروط الأربعة. وبالرغم من القيمة النظرية والعملية التي تنطوي عليها محاولة ريزمان، إلا أنها تفتقر إلى البيانات الواقعية، التي يمكن الإعتماد عليها في التحقق من صدق الفروض.

الفصل الخامس

مناقشة عامة

إن إتساع نطاق المدن في العصر الحاضر وإزدياد حجم بعضها إلى درجة يمكن إعتبارها ظاهرة جديدة على خبرة الإنسان، جعل عدداً كبيراً من المهتمين بالحياة الحضرية من منظور الدراسات العلمية التي تقع في نطاق علم الإجتماع يحاولون تصور مشاكل هذه التجمعات الحضرية الكبرى من أجل الوصول إلى سياسات يمكن أن تطبق بنجاح في معالجة هذه المشاكل. ومن المألوف في كتب علم الإجتماع الحضري أن نجد معالجات للنظم الحضرية الكبرى ووسائل الإتصال المركزية وبناء القوة والأوضاع الطبقية والتنظيمات الحضرية الأخرى التي يعتقد أنها ذات طابع خاص ينبثق من الظروف المتصلة بطبيعة الوجود الحضري. وهذا إلى جانب دراسة المشاكل اليومية التي تميز دينامية الحياة الحضرية كمشاكل المواصلات والمرور ووسائل الضبط ومقاومة الإنحراف وحصره وما إلى ذلك من المسائل التي جعلت موضوعاً كالتخطيط الحضري الذي ينتمي إلى نظم مختلفة يصبح جزءاً هاماً من الدراسة الحضرية من منظور علم الإجتماع[1].

---

(١) راجع الملاحظات التمهيدية التي كتبها دون مارتندال في مقدمة ترجمته لكتاب ماكس فيبر عن المدينة، حيث اهتم باستعراض نظرية المدينة في الكتابات الامريكية والأوروبية والالمانية وحاول أن يبين مركز إهتمامها أنظر:

Don Martindale, « Preferartoiy Remarks: The Theory of City" in Max Weber, The City (translated by Don Martindale and Gertrud Neu Wirth, N. Y. 1958.

ولعل هذا هو الذي جعل دراسة المدينة أو الحياة الحضرية مركز إهتمام ليس فقط بالنسبة لعلم الإجتماع ولكن أيضاً بالنسبة لعلوم كثيرة كالإقتصاد والسياسة وعلم النفس الإجتماعي والهندسة المعمارية. ومثال ذلك أن علماء السياسة ينظرون إلى المدينة بإعتبارها وحدة حكومية تمارس فيها مجموعة من مظاهر القوة وتؤدى فيها واجبات من نوع خاص، وقد إستمد علماء السياسة مادة البحث في المدينة المعاصرة من النظريات التقليدية عن دولة المدينة، وأهمية المدينة في نمو القانون الحديث، والإهتمام اليومي بالبناء الإداري للحكومة الحضرية، إن المدينة بهذا تصبح من وجهة نظرهم كياناً مركباً له شخصية قانونية ونموذجاً مصغراً للدولة ويسبق تاريخياً في نموه الأمة، فضلاً عن أن المدينة تمثل نوعاً من توازن القوى بين المصالح المختلفة مما يترتب عليه في نهاية الأمر تنفيذ سياسة تواجه مسائل النظام وإقامة الطرق والمباني وتحديد معالم القيم عن طريق أولئك الذين يناط بهم مسؤولية إدارة المدينة. ويبدو إختلاف هذه المعالجة ومركز إهتمامها، عندما نقارنها بمعالجة بعض علماء الإجتماع الذين يهتمون بالطابع الجغرافي تحت تأثير المدخل الإيكولوجي، حيث تكون المدينة عبارة عن مجموع السكان غير المتجانسين الذين يتميزون بالكثافة العالية، والذين يفصلهم بعضهم عن بعض إعتبارات تتصل بالثروة والأساس الثقافي. وعلى الرغم من أن الإيكولوجيين المبكرين قد حاولوا في تحليلهم للحياة في المدينة أن يمزجوا بين النظام الإيكولوجي وبين نظام أخلاقي معين، إلا أن نظرية علم الإجتماع الحضري الحديثة قد أهملت إلى حد ما الإهتمام بهذا البعد، لأن ما يوجهها الآن هو محاولة إثبات أن توازن المدينة يعتمد على توازن إيكولوجي بين الجماعات الفرعية وما يترتب عليه من تقسيم للعمل[1].

ولعل الدراسات الإقتصادية كانت آخر من أسهم في الدراسات الحضرية ودراسة

---

(١) راجع ما كتبه أولمان Uilman وهاريس Harris وجونسون وديكنسون ودنكان عن الأنماط الزمانية والمكانية للمدن: أنظر:

Hatt and Reiss; Cities and Society The Revised Reader in Urban Sociology, N. Y. 1961, Ch. 4.

المدينة بالذات، حيث نظر إليها من خلال منظورين الأول أنها موطن المؤسسات والشركات الإقتصادية الكبرى والمكان الذي يمثل ثقلاً كبيراً بالنسبة للإقتصاد القومي، والثاني يتمثل في محاولة بعض علماء الإقتصاد تصور المدينة على أنها وحدة إقتصادية تقوم العلاقات فيها بين مستوردين ومصدرين وبين متعاقدين فتبدو صورة المدينة على أنها سوق كبرى يدور محور النشاط فيها حول المسائل المتصلة بالإستيراد والتصدير، ومعنى هذا أن الإقتصادي ينظر إلى المدينة على أنها مركز الإنتاج والتبادل والتوزيع، وبالتالي فإن وحداتها الأساسية هي تنظيمات إقتصادية. أما تقسيم العمل في المدينة الإقتصادية فإنه يقوم على نوع من التخصص بين الشركات كما يقوم على المنافسة والتعاون، وإذن فالتوازن في المدينة هو في واقع الأمر توازن تبادلي أو تجاري.

إن الصورة السابقة التي عبر عنها باحثون من مختلف التخصصات تعكس ليبرالية القرن التاسع عشر حيث تم تصور المدينة من خلال إعتبارات إقتصادية وسياسية وإجتماعية معينة كانت تعكس ظروف المجتمع الأوروبي في ذلك الوقت وبخاصة المستوى الذي وصلت إليه الصناعة والحركة التجارية أما اليوم فقد فقدت هذه المداخل أهميتها نتيجة للتغير الذي أصاب بناء المجتمع الأكبر ولا زال يزداد بمرور الزمن. ومن ثم وضح أن «المدينة الإقتصادية» تمتد وتنتشر وأن المدينة السياسية تفقد ذاتيتها وتذوب إهتماماتها الخاصة في السياسة القومية، أما المدينة الإجتماعية فإنها تصبح الآن شكلاً غير متميز داخل الكل الكبير «المجتمع» أو هي بمعنى آخر أصبحت سياقاً أو عينة من المجتمع الحديث. ويقودنا ذلك إلى وجهة نظر أخرى عن المدينة تلك التي تطابق بينها وبين الأمة اللذين يأخذان معاً الآن إسم المجتمع الجموعي Mass Society هذا التصور الجديد لا يسمح للباحث بأن يجعل المدينة متميزة عن كل ما يميز المجتمع المعاصر ولا يشجعه في نفس الوقت على إستقصاء ما يهتم به علماء الإجتماع الحضري عادة عند دراسة البناء الداخلي للمدينة. لأن التغير الذي يحدث لساكن المدينة لا يأتيه من المدينة مباشرة بل إنه يصل إليه نتيجة للتغيرات التي تحدث في المجتمع ككل.

إن عدداً كبيراً من علماء الاجتماع والمؤرخين لم يستطيعوا أن يتجنبوا إصدار أحكام ترقى إلى مرتبة الأيديولوجية عن المدينة، فأورتيجا وشبنجلر ودوركايم وتونيز إعتبروا المدينة محصلة المجتمع المعاصر ونهاية عملية طويلة من التغير الذي حدث للجماعات الصغيرة والعشائر والقبائل والقرى وتحولها إلى مجتمع ضخم. فأورتيجا مثلاً يرى أن النظم التدرجية قد تقوضت تحت وطأة ما سماه «أمواج الديموقراطية الإقتصادية والإجتماعية» وتنبأ بقيام دولة الجموع، وأن الثقافة الغربية سوف تهلك عندما ينقض عليها الدهماء، كما أن شبنجلر كما هو معروف تحدث في كتابه عن «تدهور الغرب» عن المستقبل المظلم الذي ينتظر الثقافة الغربية. أما دوركايم فقد تصور أن المجتمع العضوي «الحضري» الذي يتوحد ويتضامن بالإعتماد المتبادل من خلال تقسيم العمل يؤدي إلى وحدة غير مستقرة، حيث يصعب الوصول إلى الإتفاق والتضامن اللذين يتحولان إلى مشكلة بمرور الأيام، هذا في الوقت الذي أكد تونيز فيه أن العالم الحضري يحل بسرعة محل المجتمعات المحلية وأن الروابط بين الناس أصبحت ذات طابع تعاقدي، وأن الواجبات والحقوق قد إنفصلت عن إرتباطها بنظام الجزاءات الذي ساد المجتمع المحلي القديم زمناً طويلاً.

لقد حاول كثير من علماء الإجتماع الأميركيين أثناء الأزمة النقدية العالمية عام ١٩٣٠، أن يجمعوا الدراسات المتفرقة عن المشاكل الإجتماعية في إطار علمي واحد إعتبر «فرعاً من علم الإجتماع» وهو ميدان التفكك الإجتماعي[1]. وقد أرجع هذا المدخل كل «المشاكل» إلى «مرض» أو قصور البناء الإجتماعي، وفي نفس الوقت مال هذا المدخل إلى إعتبار أن المجتمع السليم «الصحي» الذي يكشف عن «بناء إجتماعي طبيعي» هو مجتمع المدن الصغرى والمجتمعات المحلية القروية، ومن أجل هذا فإن

---

(١) اوضح مثل على ذلك معالجة ميريل واليوت للتفكك الإجتماعي عام ١٩٣٤ حيث عالجا التفكك في الفرد والأسرة والمجتمع المحلي وعلى مستوى المجتمع الدولي، أنظر:

Mabel Elliott and Francis Merrill, Social Disorganisation, N. Y. 1961.

وكذلك معالجة روبرت فارس لنفس الموضوع، انظر: Robert Faris, Social, Disorganisation N. Y. 1948.

إستخدام «مدخل الإمتداد الريفي الحضري» كان ـ في ناحية منه ـ محاولة لتنظيم وتفسير الجانب الأكبر من المشاكل الإجتماعية غير المتجانسة التي ترتبت على تغير المجتمع الأميركي بسرعة مذهلة في الإتجاه الحضري. إن النظرة السطحية والسريعة التي عالج بها هذا المدخل عمليات التصحيح وإعادة التنظيم، قد أدت إلى تصور المدينة كمكان تتركز فيه أنواع التفكك الإجتماعي المختلفة، بحيث لم تترك مكاناً للتفكير في الإستقرار أو النظام أو الإصلاح.

إن قبول مثل هذه الصورة عن المدنية، التي تبناها عدد كبير من علماء الإجتماع الحضريين، لم يكن منفصلاً تماماً عن الصورة الأخرى للمدينة، وهي الصورة الايكولوجية، ومما دعم هذا الإتجاه، الإحصاءات التي جمعت وأظهرت بصورة «لا تقبل الجدل»، تركز الجريمة والإنتحار والطلاق وكل الأمراض الإجتماعية الأخرى في المدن. كما أن الدراسات التي أجريت في مدينة شيكاجو تحت إشراف روبرت بارك Robert Park ، قد أسهمت أيضاً في إعطاء أساس علمي وتحليلي لتأكيد أبعاد صورة «المدينة المشكلة». ومما هو جدير بالذكر أن نظرية لويس ويرث Louis Wirth عن «الحضرية كطريقة في الحياة» التي أكدت، الحجم الكبير والكثافة العالية ووجود جماعات غير متشابهة، قد أظهرت بوضوح مجموعة أخرى من الخصائص المصاحبة، كاللاشخصية والعزلة وإنهيار عضوية الجماعات الأولية وتغلب التنظيم الرسمي، تلك التي تسهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في خلق المشاكل الإجتماعية أو توسيع نطاق ما هو موجود فيها. ولهذا، وعن طريق مد نطاق هذه الخصائص، فإنها يمكن أن تصبح خصائص المجتمع الجموعي المعاصر.

ويميل بعض الباحثين الذين يحاولون نقد أو تحليل الإتجاهات العلمية المعاصرة في الدراسة الحضرية إلى ربط الإتجاه السابق، بما ترتب على الأزمة العالمية النقدية سنة ١٩٣٠ مثل الفقر والبطالة والتوترات الأخرى في كل مجال من مجالات الحياة الإجتماعية والإقتصادية. ولهذا تحمل فكرة المجتمع الجموعي وصورة المدينة الجموعية الإعتقاد في الحتمية المجتمعية التي تتقابل مع فقدان هذا الايمان «التلقائي» الذي كان

سائداً في قدرة الفرد. إن إخفاق الناس في «التحكم في التاريخ» بناء على ما عندهم من قيم كان أمراً واضحاً لكل من تعنيه ملاحظة التغير الإجتماعي، وقد حدث هذا في نفس الوقت الذي كانت فيه الماركسية والأشكال الأخرى «للتطورية التاريخية» تحاول أن تجذب الإنتباه إلى نتائج هذا الإخفاق وإلى أنماطه المتعددة.

وفي العشر سنين التي تلت الحرب العالمية الثانية ظهرت مجموعة من الكتب الهامة التي تعالج المجتمع الجموعي والمدينة من وجهة نظر مختلفة، حيث بدأت الصورة المفضلة تقترب أكثر من أي وقت مضى من «اليوتوبيا المبكرة» وهذا مثلما فعل «ديفيد ريزمان» و«هويت» و«سبكتورسكي» و«جون سيلي» و«وليم هولي»[1] فالفقراء على الرغم من أنهم ما زالوا موجودين إلا أنهم أقل بالمقارنة بمرحلة سابقة. وقد أمعن بعض هؤلاء في التفاؤل إلى درجة القول بأن الفقراء سوف يختفون تماماً من المجتمع. ومما هو جدير بالذكر في هذا المجال أن كتابات هؤلاء العلماء لم تفرق كثيراً بين المجتمع الجموعي وبين المدينة التي تزداد فيها كثافة السكان بدرجة كبيرة. والفرق بين المعالجات الحديثة والمعالجات القديمة، أن المدينة لم تعد مركزاً للجريمة والإنحراف، أو المكان الذي يمكن أن يهدد فيه النظام الإجتماعي نتيجة للإتجاهات الثورية التي تتزايد عند الجماهير، بل أن المدينة بتنظيمها الحديث وإمكانياتها العديدة قد أصبحت مكاناً أقل إستجابة للثورة أو للجريمة وهذا في رأيهم يرجع إلى تزايد حجم الطبقات المتوسطة في المدن. ويمكن أن نصف الصورة الجديدة بأنها صورة مجتمع يعتمد على إقتصاد الوفرة في مقابل الصورة القديمة التي كان المجتمع الجموعي فيها هو مجتمع الحرمان ذلك لأن الخصائص الأساسية لهذا المجتمع الجديد تعتمد على التنقل الإجتماعي والإقتصادي. وفرص أحسن وبصورة أسهل، أو بمعنى آخر يضمن مثل هذا المجتمع لسكانه الحصول على السلع من السوق الكبير بصورة سهلة ومنتظمة مع إتاحة الفرصة في نفس الوقت إلى إختيارات متعددة سواء في الإستهلاك أو الإقامة أو التفاعل الإجتماعي والثقافي.

---

(١) راجع ما كتبه كل من David Reisinan et at, The Lonely

ويميل «ديفيد ريزمان» إلى أن ينسب هذه الأنماط إلى التغيرات التي تحدث في تنظيم المجتمع الكلي، ويحاول في نفس الوقت أن يتتبع النتائج المترتبة على ذلك في المناطق النظامية للعمل واللعب والنشاط السياسي وهكذا، بينما يؤكد «هوايت» الطابع الجديد للبناء الإجتماعي الذي يعتمد عليه العمل الحديث والنتائج المترتبة عليه بالنسبة للحياة الإجتماعية وطريقتها[1].

لقد ظهر واضحاً في السنين الأخيرة أن كل الصور التي رسمها العلماء والباحثون للمدينة تحاول صياغة إطار من المفهومات ذات الصلات العلية المنطقية بعيداً عن القيم التي يؤمن بها أبناء المدينة أو حتى أبناء المجتمع بوجه عام، لأنه وضح أن النظر إلى المدينة من خلال إيديولوجية معينة أو قيمة بالذات يؤدي إلى صورة قد لا يلاحظها الإنسان العادي، ولكنها بالنسبة للباحث أو العالم لا يمكن أن تعبر عن المتطلبات العلمية المفروض توافرها أو الواقع الإمبيريقي كما هو، ومثال ذلك أن بعض الصور لا يمكن إختبارها وخاصة إذا كانت مسائل المجتمع ومشاكله وتطوره تخضع لقوانين طبيعية، كما إتجه إلى ذلك «شبنجلر» و«ماركس»«وأورتيجا» كما أن الإعتماد على الإحصاءات وحدها لا يمكن أن يكون بديلاً عن الدراسة المتعمقة عن طبيعة الإدارة الحضرية والنتائج المترتبة على الحجم المتزايد والقيم المرتبطة بهذا كله، ولذلك فالإعتقاد السائد الآن، أن الدراسة الحضرية تحتاج إلى مدخل جديد يمكن أن يتخطى العقبات والصعوبات المتضمنة في إستخدام المداخل التي أشرنا إليها من قبل، على أن يصلح في نفس الوقت في المعاونة على إقامة نظرية متكاملة لا تعتمد فقط على مجرد النتائج التي تشير إليها الإحصاءات أياً كان نوعها، هو إعتقاد له ما يبرره، ومهما كانت طبيعة مدخل الدراسة فإنه لا بد أن يكون تجريدياً، ويتضمن سؤالاً جوهرياً يشير إلى المقياس الذي يمكن أن يستخدم لإدخال أو إستبعاد بعض المسائل في الدراسة، لأنه، كما وضح من قبل، ثبت عدم صلاحية كثير من المداخل السائدة

Crowd: Astudy of the Changing American Character, New Haveny 1950 =

وكذلك William White, The Organization man N. Y. 1956.

(١) David Reisman, op cite.

نظراً لعدم وضوح النطاق التي تتحرك خلاله، ولا المسائل المحددة التي يتعين دراستها، ولا العوامل الصالحة لتفسير دينامية الحياة في المدينة أو المشاكل الناجمة عنها، وفي هذا الصدد يمكن أن يستنار بفكرتين جوهريتين: الأولى، أنه يجب أن تتضمن الدراسة ما هو ضروري للتفسير الكامل للنظرية المستخدمة، وهذا يعني أن تكون الصورة المقترحة كاملة، والثانية أنه يجب أن نحرص على ألا تكون هناك فجوة بين النظرية وبين السلوك الذي نركز عليه في الدراسة، وهذا يعني أن تكون الصورة المقترحة قابلة للإختبار. إن تحليل المدينة بناء على النظر إليها كوحدة مستقلة، الذي يعاني من نقيصتين هامتين: عدم إدراك الصلة الضرورية التي تربط المدينة بالمجتمع تكون جزءاً منه، إلى جانب عدم إدراك الأثر الذي يترتب على دينامية المجتمع في نظم المدينة وأسلوب أدائها لوظيفتها، وهناك إتجاه يتزايد الآن بين علماء الإجتماع الحضري يرى أن نظرية تقصر نفسها على المدينة، تعتبر نظرية «ضيقة» تعجز عن تفسير الصورة المتغيرة للمدينة ذاتها[1].

لقد لاحظ عدد قليل من الذين يهتمون بدراسة المدينة والحضرية من خلال نظرية علمية ذات صلة وثيقة بنظرية علم الإجتماع، أن أغلب ما كتب حتى الآن إعتمد على تجميع مادة ضخمة عن موضوعات متفرقة ومتعددة، تفسر من زوايا متباينة، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل أصبح من المألوف أن تضم الكتابات التي تظهر تحت عنوان علم الإجتماع الحضري، أعداداً هائلة من الجداول والرسوم البيانية التي تنتمي إلى معالجات قد تكون أبعد ما تكون عن مركز إهتمام علم الإجتماع كنسق علمي محدد يعمل من خلال إطار محدد من المفاهيم. حتى أن القارىء أو الدارس يصاب بالسأم أو يفشل في نهاية الأمر في التعرف على طبيعة الدراسة العلمية للمدينة

---

(١) راجع ما كتبه في هذا الموضوع سكوت جرير، انظر:

Scott Greer, The Emerging City, Myth and and Reality, New York, 1962

وكذلك ما اقترحه بيترمان كمحاولة لتعميق النظرية وتوضيح الاطار الذي يجب أن ينطوي على مفهومات صالحة للبحث الحضري من منظور سوسيولوجي محدد: أنظر

Peter Mann; An Approach to Urban Sociology, London 1970.

من خلال نظرية علم الإجتماع ومنهجه، ويبدو أن الإهتمام بدراسة المدينة وعرض مسائلها على هذا النحو لم يكن جديداً، إذ يمتد إلى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ومع أن ردود الفعل التي حاولت إيجاد نوع من التفسير والتحليل قد تمت على أيدي رواد لهم شأنهم في علم الإجتماع، إلا أن معالجاتهم لم ترق إلى مستوى إقامة نظرية متكاملة عن المدينة أو الحياة الحضرية. فتشارلس كولي مثلاً حاول أن يفسر طبيعة المدينة ونموها من خلال التركيز على «المكان» الذي تقع فيه، وبعد أن إستعرض أسباب قيام المدن الدينية والعسكرية. . الخ في الماضي، حاول أن يبرز عنصر «النقل» كمحاولة لتوضيح عامل جديد له أهمية كبيرة في قيام المدينة في العصر الحديث. أما كتابات أدنا فيبر Adna Weber فقد حاولت أن تدرس العوامل الإقتصادية والسياسية التي تؤدي إلى نمو المدينة. إلى جانب الإهتمام بموقع المدينة ودوره في نموها في محاولة لإثبات أن نمو المدينة وإتساعها لا دخل له بما لصق به من تخلف أو تدهور أخلاقي، ومعنى هذا إستبعاد أي موضوع يعالج من زاوية أخلاقية عند تحليل المدينة، والتركيز على أن كل القضايا التي أثيرت، هي إفتراضات قابلة للإختبار(١).

ولكن مع بداية الإهتمام بعلم الإجتماع، وخاصة في الولايات المتحدة الأميركية، كعلم مستقل يتخصص فيه دارسون وباحثون من خلال الإنتماء إلى أقسام مستقلة في الجامعات أو المؤسسات العلمية، أصبحت المدينة موضوعاً لمتطلبات من ثلاثة أنواع: الأول، البحث عن وجهة نظر يمكن أن تسمح بمعالجة جانبين هما في الظواهر الحضرية، الجوانب الموضوعية «المكان والحجم»، ثم الجوانب الإجتماعية. والثاني، وجهة نظر موضوعية، تسمح دون الوقوع في أحكام قيمية مسبقة، بفهم ما هو متصل بموضوع الدراسة، والثالث، وجهة نظر يمكن التوصل إليها من خلال الدراسة المباشرة لوقائع البيئة الحضرية. وقد أمكن دراسة هذه الموضوعات دراسة مفصلة

---

(١) يعتبر كتاب أدنا فيبر من الكتب المبكرة التي عالجت نمو المدن، وفيه محاولة لتحديد مدخل لدراسة الحياة الحضرية، انظر:

Adna Ferrin Weber, The Growth of Cities in the Ninteenth Century, N. Y. 1899.

ونشرها في مقالات متتابعة وبحث ما إنطوت عليه من إفتراضـات بحثـاً ميدانياً في جامعة شيكاغو في الفترة من عام ١٩١٥ إلى عام ١٩٢٥[١].

ومن المعروف أن بارك صاغ الإطار العام للنظرية الايكولوجية في المدينة، ومال إلى إعتبار المدينة «المكان الطبيعي لإقامة الإنسان المتمدن» وصورها من خلال ذلك، أنها «منطقة ثقافية» لها «أنماط ثقافية» خاصة بها. وفـوق ذلك ذكر بارك أن المدينـة تخضع لقوانين خاصة بها، ولأنها «بناء طبيعي» لا تستـطيع أن تتجـاوز حدود هذه القوانين إلا في اضيق مكان وما ينطبق على المدينة ككل ينطبـق أيضـاً على أقسامهـا الفرعية. ومعنى ذلك بشكل آخر، أن المدينة تمثل وحـدة عالية التنـظيم من حيث المكان، إنبثقت وفقاً لقوانينها الخاصة. ويرجع الفضل إلى بيرجس في تحديد التنظيم الخارجي للمدينة من حيث المكان الذي أصبح يميز النظرية الايكولوجية. أما إبراز القوانين «الداخلية» في المدينة فقد كان يعبر عن إسهام ماكنزي بوجه خاص.

لقد عالج بيرجس نمو المدينة من خلال مفاهيم الإمتداد أو الإنتشار الفيزيقـي والتمايز أو التباين في المكان. وإقترح عندما كان يعالج الوصف الفيزيقي، أن ينظر إلى ظواهر النمو الحضري على أنها نتيجة للتنظيم والتفكك في نفس الوقت، ذلك أن التفكك هو مقدمة لإعادة تنظيم إتجاهات وسلوك القادم الجديد للمدينة، ويحدث ذلك عندما يطرح جانباً وجهات النظر التقليدية المتعلقة بالأخلاقيات التـي تعـود عليها، الأمر الذي يؤدي إلى الصراع العقلي والإحساس بالضياع. ومن أهم وجوه النقد التـي أثـيرت حول النظـرية الايكولـوجية، أنهـا بدأت تحليلهـا من الطـريق الخاطىء، وذلك بتوجيه كل الإهتمام إلى الجوانب الجيوفيزيقية للمدينة دون أن تهتم كأساس، بحياتها الإجتماعية، إن الحياة الإجتماعية هي بناء التفاعـل وليسـت بنـاء الحجر والصلب والأسمنت والإسفلت، وقد يكون الإهتمام بهذه المسائل مفيداً إذا كان الغرض منه التدليل به وبغيره على أنواع النشاط المختلفة في المدينة التي يجب أن

---

(١) جمعت هذه المقالات والأبحاث في كتاب واحد اعتبر بداية لاقامة نظرية منظمة عن المدينة، ويمثل وجهة نظر علماء الإجتماع الأميركان: أنظر: =

تعالج معالجة سوسيولوجية أساساً. ومن الملاحظ أن كثيراً من الدراسات الايكولوجية عن المدينة قد خصصت كلية لإكتشاف خصائص المناطق المختلفة فيها ـ كالمناطق الطبيعية وأماكن السكن، دون أدنى إهتمام بنوع الحياة الـذي أدى إلى ظهـور هذه الخصائص. ومثل هذا حدث عندما ركز الإهتمام على الجريمة ومسرحها دون الإهتمام بالمجرم نفسه. ونتيجة لذلك، فإن كثيراً من الرسـوم البيانية والخرائـط والمعـدلات الإحصائية وغير ذلك مما «تزدان» بها كثير من دراسات علم الإجتماع الحضري، تظهر في سياق العرض أو التحليل لمجرد الظهور فقط.

وينصب النقد الثاني على «بدائية» وعـدم أهمية المفهومـات الأسـاسية، التـي عالجت بها النظرية الايكولوجية الموضوعات التي طرحتها. مثل مفهومات التنافس والمركزية والتمركز والعزل والغزو والتتابع التي لخصهـا «ماكنـزي» بوضـوح. إن الحياة الإجتماعية في المدينة يمكن أن تعالج حقاً في ضوء هذه المصطلحـات، ولـكن ليست هذه هي القضية، لأن الصعوبة في الواقع هي أن هذه الحياة لا يمكن أن تتحدد عن طريق هذه المصطلحات، لأنها لا تنطبق على الحياة الحضرية فحسب بل أنها يمكن أن تنطبق أيضاً على الحياة الريفية، كما أنها تنطبـق على الحياة الإجتماعية في الماضي والحاضر، وأكثر من ذلك فإن هذه المفهومات قد تنطبق على الحياة الإنسانية كما تنطبق على الحياة الحيوانية وحياة النبات. ومثال ذلك أن المرء لا يمكن أن يعالج الـزواج الأحادي من خلال الدافع الجنسي لأن هذا الدافع يمكن أن يفسر الجنس أيضاً خارج نطاق الزواج الأحادي، كما أن المرء يمكن أن يقرر أنه يأكل لأنه جائع، ومع ذلك فإنه لا يمكن أن يفسر لماذا يتناول في بعض المناسبات طعاماً من نوع خاص ومشروبات لا يتناولها في حياته العادية، ومعنى هذا أن التصورات الأساسية التـي قامـت عليهـا النظرية الايكولوجية غير كافية لإقامة نظرية محددة المعالم عن المدينة، يمكن أن تكون متميزة عن أي نظرية أخرى تعالج موضوعاً آخر في إطار النظرية السوسيولـوجية العامة. كما أن هذه التصورات لم تكن كافية لتمييز النظـرية السوسيولـوجية عن

= Robert Park, Ernest Burgess and Roderick Mckenzie, The City, Chicago, 1925.

النظرية الإقتصادية والسياسية أو حتى تمييز علم الإجتماع عن بعض فروع النظرية النباتية[1].

ويقوم النقد الثالث الذي ينبني على النقدين السابقين على أساس أن النظرية الايكولوجية في المدينة قد حذفت بشكل ملفت للنظر أو تجاهلت تلك المفهومات التقليدية في علم الإجتماع عن الجماعات والنظم والبناء الإجتماعي، ففي دراسة كل من «نلز أندرسون» و«لندسميث» عن المدينة لم يتعرضا للنظم إلا بالقدر الذي يخدم تركيزهما على المشاكل الإجتماعية، ومع أن الكتب الحديثة في علم الإجتماع الحضري تتبنى منظوراً ايكولوجياً قد إهتمت بالنظم، إلا أن أهتمامها لا زال يحتل حيزاً ضئيلاً لا يتناسب مع بقية الإهتمام بمسائل أخرى أقل إتصالاً بالمعالجة السوسيولوجية الصحيحة لمسألة المدينة.

لقد لوحظ أن الإنسان يفكر ويشعر ويستجيب بطريقة مختلفة في المدينة منذ وقت قديم، قدم المدينة ذاتها، ومن الخطأ الإعتقاد بأن الناس في عصور مضت كانوا أقل إدراكاً، وأقل ذكاء مما نحن عليه الآن، ذلك أن التراث التقليدي والشواهد القديمة تشير إلى أن الإنسان القديم قد أدرك وقيم الخصائص التي كانت للمدن التي يعيشها، ومع هذا إذا أدرك باحث نمو المظاهر الحضرية في إرتباطها بالمهن وبيئة المدينة فهذا شيء يختلف تماماً من محاولة باحث آخر أن يجعل من ذلك المحور الأساسي للظواهر الحضرية وأن يبني عليه كل التفسيرات التي يريدها، إن علم الإجتماع قد تبلور في القرن التاسع عشر على يد مفكرين غير أكاديميين من أمثال أوجيست كومت في فرنسا وهربرت سبنسر في إنجلترا ولستر وارد في أميركا، وهؤلاء تمتعوا بالتصور الخلاق، وكانوا بمثابة البنائين الذين أقاموا حقلاً جديداً حددوا له مكاناً بين حقول المعرفة الأخرى، وكان نجاحهم في هذا الصدد مؤدياً إلى إعتراف أكاديمي مبكر بعلم الإجتماع، ذلك الذي حدث في أثناء حياة بعض هؤلاء الرواد[2].

---

(١) Don Martindale, Op. Cite, pp. 24 – 30.

(٢) راجع فيما يتصل بآراء جورج سيمل كتاب كيرت ولف أنظر:
Kurt Welf (trans) The Sociology of Georg Simmel, 1955, pp. 409 – 424.

لكن سيمل ينتمي إلى الجيل الثاني من علماء الإجتماع الأكاديميين، ولذلك فقد واجه هو ومعاصريه من المهتمين بعلم الإجتماع مهمة تختلف عما واجه الرواد الأول، تتمثل في الحاجة إلى تحديد ميدان علم الإجتماع بشكل دقيق وبناء على مصطلحات محددة، وتجنب الأساليب التي جعلت علم الإجتماع يتصارع مع العلوم الأخرى. لقد كان سيمل من الناحية الفلسفية دارساً متمكناً لأفكار «عمانويل كانت» ويصنف سوسيولوجيا بأنه رأس مدرسة وصفت بأنها مدرسة كانتيه محدثة، ودون الإغراق في التفاصيل، حاول العلم الإجتماعي من منظور الكانتيه المحدثة؛ أن يحدد وبشكل دقيق العلوم الإجتماعية عن طريق المماثلة ببعض المسائل التي وردت في فلسفة كانت ويتضمن ذلك إقامة نوع من التمييز العميق بين شكل ومضمون التجربة، أي أن العلوم الإجتماعية يمكن أن تصل إلى أقصى درجة من التقدم والفهم وأن تكون لها قيمة عامة إذا ركزت إهتمامها على دراسة الأشكال أو الصور، وبناء على ذلك وجد «سيمل» أن مهمة العلوم الإجتماعية هي دراسة المدى الكلي لحياة الإنسان المتفاعلة، وبالتالي تكون مهمة علم الإجتماع هي دراسة صور التفاعل الإجتماعي بعيداً عن مضمونها. وإذا طبقنا هذا التصور على دراسة المدينة، فإن الإهتمام بالتفاصيل الديموجرافية، والخصائص الفيزيقية للمناطق والجوار، يصبح مضيعة للوقت وعملاً يهبط إلى مرتبة العبث. إن التحليل السوسيولوجي للمدينة لا بد أن يتجه إلى دراسة الصور النفسية للحياة الإنسانية في بيئة حضرية، ومع ذلك فإن سيمل يتفق مع كثير من الدارسين المحدثين في أن المدينة تمثل محوراً أساسياً بالنسبة لمصير الإنسان الحديث، ويزعم أن أهم مشاكل الحياة الحديثة تنشأ من محاولة الفرد الإحتفاظ بذاتيته وفرديته في وجه القوى الإجتماعية الهائلة التي تنبثق من التراث التاريخي والثقافة الخارجية وتكنيك الحياة. وإذا أراد عالم الإجتماع أن يدرك تلك المشكلة فعليه أن يتفهم الأساس السيكولوجي في الصور المتروبوليتية للفردية.

ومما هو جدير بالملاحظة في هذا المجال أنه على الرغم من المفهومات ذات الطابع النفسي التي إستخدمها بارك وبيرجس وويرث، إلا أن تحليلهم لها لم يأخذ الطابع الإجتماعي النفسي الذي كان واضحاً عند المدرسة الألمانية، لأن تأكيدهم المستمر على

المنظور الايكولوجي جعلهم يتجنبون أي تفسيرات أخرى، حتى في الوقت الذي كان من الضروري أن يستجيبوا وبإستمرار إلى المشاكل الإجتماعية الناجمة عن تغير الحجم والنمو وديناميات الحياة الحضرية، وإذا كان سيمل لم يفرد في دراسته مؤلفاً خاصاً عن المدينة مثلما فعل ماكس فيبر إلا أن كثيراً من الدراسات التي أجراها عن الجماعة والفرد والسيادة والتبعية والحياة العقلية وغير ذلك من الدراسات التي عنيت بالفردية وأبعادها، قد أظهرت بوضوح موقفه الإجتماعي النفسي في تحليل ظروف الحياة في المدينة الحديثة، ويجب أن نشير هنا، أن النظرية الإجتماعية النفسية عن المدينة هي مجرد مشروع محتمل وليست نظرية محددة المعالم، ولهذا فإن الإشارة إليها تصلح فقط لنقد الإتجاهات الأخرى مع ما في ذلك من مخاطرة، لأن معالجة نظرية تنطوي على مضمون إجتماعي نفسي فقطلتفسير وتحليل المدينة والحياة فيها يمكن أن يتعرض لنفس النقد الذي تعرضت له النظريات الأخرى مثل النظرية الايكولوجية التي حصرت إهتمامها في جانب من جوانب الحياة الحضرية لا يصلح للتحليل المتكامل من المنظور السوسيولوجي[1].

خاتمة:

يواجه العالم اليوم عدداً من المشاكل ذات الأهمية الكبرى بالنسبة للتحضر والحضرية، الأمر الذي يفرض ضرورة دراستها بعناية لأنها يعبران عن عملية تحدث وتزداد نمواً بمعدلات هائلة في كل أنحاء العالم ومع ذلك فإن هذه المشاكل تختلف في صورتها ومداها بإختلاف الأماكن، إلا أنها جميعاً تكشف عن طريق موحد، فاذا كانت عملية التحضر الدينامية ظاهرة عالمية فكيف إذن نعالجها معالجة سليمة؟ إن أي وصف لأي منطقة حضرية يكون بلا معنى وبلا هدف أيضاً، إلا إذا إنحصر البحث وتركز على العوامل التي لها قيمة في زيادة فهمنا للبناء الإجتماعي والعمليات المتضمنة في موضوع الدراسة. ولسنا نتوقع من عالم إجتماع مكلف

(١) Don Matrindale, Op, Cit , pp. 30 – 42.

بدراسة المجتمع الحضري أن يبذل جهده كله في دراسة ملابس السكان أو طريقة مشيهم أو لون عيونهم لأن مثل هذه العوامل ليست لها صلة واضحة بظاهرة الحضرية، ومعنى ذلك أن عالم الإجتماع لا بد أن يحصر نفسه في مادة الواقع الحضري التي لا تصلح للتحليل الذي لا يمكن أن يؤدي إلى نتيجة مثمرة إلا إذا قام على إستخدام منهجين أساسيين: هما المنهج المقارن والمنهج التاريخي. فبإستخدام المنهج الأول نستطيع أن نختبر تأثير العوامل المتعددة إذا إستطعنا أن نجمع مادة كافية عن أنماط متعددة من المدن وخاصة بعد أن وضح أن الإقتصار على تجربة حضرية واحدة تنتمي أو تنمو في إطار محدد لمجتمع معين، أدى إلى الوقوع في أخطاء منهجية وتحليلية عديدة، كما أنه أدى أيضاً إلى تخلف البحث الحضري بأكمله، وهذا بالإضافة إلى أن ما يقال عن نظرية أو أخرى كإطار للبحث ثبت أيضاً أنه قول يحتاج إلى مراجعة، بل قد يحتاج الأمر إلى رفضه كلية في بعض الأحيان. أما بالنسبة للمنهج التاريخي فهو مكمل للمنهج الأول لأنه يعطي للتجارب الحضرية المقارنة والتي يمكن الوصول إليها بالدراسة الأمبيريقية عمقاً زمنياً، لأن تتبع نمو المدينة ومعرفة خصائصها في الثقافات المختلفة وخاصة التاريخية منها يكشف عن جانب هام من طبيعة المدينة وطبيعة الحياة فيها، ويبعدنا عن التصور الخاطىء الذي يدعي أن الحياة في المدينة بخصائصها المعروفة هي نتاج للثقافة المعاصرة، الأمر الذي يؤدي إلى عزل طابع المدينة الحقيقي عن السياق التاريخي الذي تدعم أو إتخذ إتجاهات محددة من خلاله. ويبقى بعد ذلك أن يكون تصور المدينة كوحدة للدراسة غير منعزل عن تصور المجتمع الكلي، لأن المدن لا تعيش داخل المجتمعات، كمجتمعات محلية مستقلة، فقد ألغت وسائل الإتصال الجموعية الحديثة والمواصلات والإهتمامات القومية المختلفة تلك الفواصل التي كانت تقليدياً تجعل المدينة لا تستجيب للتغيرات التي تحدث في المجتمع ككل إلا بعد فترة طويلة.

مراجع مختارة

(1) Anderson, Nels, **The Urban Community** (N. J. Henry Holt & G. 1959).

(2) Black C.E., **The Dynamics of Modernization: A Study in Comparative History** (N.Y. Harper and Row, 1966).

(3) Bogue, Donald J. **The Structure of the Metropolitan Community** (Ann Arbor, Horacp Rachham graguate school University of Michigan, 1944).

(4) Bollens John C. and Schmandt , Henry, J., **The Metropolis**, (N. Y. Harper and Row, 1965).

(5) Boskoff, Alvin, **The Sociology of Urban Regions** (N. Y. Appleton – Centure – Crofts, 1910).

(6) Breese, Gerald, **Urbanization in Newly developed Countries** (Englewood Cliffs, N. J. Prentice – Hall 1966).

(7) Burgess, E. W. (ed) **The Urban Community**, Chicago: University of Chicago Press, 1926.

(8) Charles Lomis & Allen Begle, **Rural Social Systems** (Englewood cliffs, W. Y. Printice Hall 1950).

(9) Davis, Kingsley, **The World's Metropolitan Areas** (Berkely University of California Press, 1959).

(10) Dickinson, Robert E., **City Region and Regioualism** (London Kegan Paul, Trench and Trubner, 1947).

(11) Duncan, Otis & Reiss, Albert J., **Social Characteristics of Rural and Urban Communities** (N. J. John Wiley and Sons 1956).

(12) Duncan etal, **Metropolis and Region** (Balitmore, Johns Hopkins University Press 1960).

(13) Fisher Robert Moore, (ed), **The Metropolis in Modern Life** (N. J. Doudle-day & Company 1955).

(14) Fustel De Coulanges, Numa Denis, **The Ancient City** (Boston: Les and shepard Company, 1988).

(15) Gist; N.P., & Halbert, L.A. **Urban Society,** (N.Y., 1950)

(16) Gutbing, E. A.,**Urban developement in Central Europe** (N.Y. The free Press, 1964).

(17) Hatt, K. Paul & Reiss J.A. **Cities and Society, The revised Reader in Urban Sociology,** (The free Press of Glencoe 1961).

(18) Hawely, H. A. **Human Ecology,** (W. Y. Ronald Press 1950).

(19) Hawley, Amos, H,. **The Changing Shape of Metropolitan America** (N. Y. The free Press of Glencoe, 1956).

(20) Hunter, Floyd, **Community power Structure** (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1953).

(21) Jean Gottman, (N. Y. The twentieth century Fund 1951).

(22) Kurt Wolf, **The Sociology of Georg Simmal** (london, 1950).

(23) Lynch Keirn, **The Image of the city** (Cambridge, Mass HervardUniversity Press, 1960).

(24) Lynd, Robert M. and Helen, **Middletown in Transition,** New York, Harcourt, Brace & Co. 1937.

(25) Maciver, R, M. & Page C. H. **Society,** London, 1952

(26) Mann, H, Peter, **An Approach to Urban Sociology** (London, Routledge & Kegan Paul, 1970).

(27) Mckenzie, R. D. **The Metropolitan Community** (N. Y. Mcgraw – Hill, 1933).

(28) Morris, R. F. **Urban Sociology,**: No 2 (N. Y. Fredercirk A. Praeger, 1968)

(29) Mumford, Lewis, **The City in History** (N. Y. Harcourt Brace, and World 1961).

(30) Mumford, Lewis, **The Culture of Cities** (N. Y. Harcourt, Brace and World 1938).

(31) Murphy, Raymond, E. **The American City: An Urban Geography** (N. Y. Mcgraw – Hill. 1966).

(32) Nelson, Lowry, Ransey, Charles E. and others, **Community structure and change** (N. Y. Macmillan 1960).

(33) Osborn F. J. and Whittick A, **The New Towns** (London 1963).

(34) Oswald Spengler, **the Decline of the West** (N. Y. Alfred A. Knopf, 1937).

(35) Park, Robert E. **Human Ecology** (N. Y. The free Press 1952).

(36) Park, Robert, & Burgess E. W. etal, **the City** (chicago University of chicago Press, 1925).

(37) Pirence, Henri; **Medieval Cities:** their Origins and the Revival of trade, (Princeton: Princeton University Press, 1925).

(38) Quinn James, A., **Human Ecology** (Englewood Cliffs N. Y. Prentice – Hall, 1950).

(39) Redfield, Robert, **The little Community: Viewpoints for the study of a human whole,** Chicago, Universily of Chicago Press, 1955.

(40) Reiss Albert & Paul K. Hatt, **Reader in Urban Sociology** (Glencoe, The free Press, 1951).

(41) Reimer, S. "**The Modern City**" (N. Y. 1952).

(42) Richard C. Wade, **66 The Urban frontier**" (Cambridge Mass, Havard University Press, 1959).

(43) Richard M. Morse, **From Community to Metropolis** (Gainesville, University of florida Press, 1958).

(44) Richard Sennett, **Classic Essays on the Culture of Cities,** (N. Y. Meredith Corporation, 1969).

(45) Reisman, David etal, **The Lonely Crowd: A study of the Changing American Character,** New Haven: yale University Press, 1950.

(46) Robert C. Wood, **Suburbia** (Boston: Houton Mifflin Comdany. 1958).

(47) Scott Greer, **The Emerging City: Myth and Reality,** The free Press of Glencoe, 1962.

(48) Sjoberg, Gideon, **The Pre – Industial City** (N. Y. The free Press of Glencoe, 1950).

(49) Smith, T. L. & Mcmahan C. S. **The Sociology of Urban life** (N. Y. 1951).

(50) Sorokin, P. A. & Zimmerman, C.C. **Principles of Rural Urban Sociology,** (N. Y. Henry Halt and Company 1929).

(51) Stuart A. Queen and David B. Carpenter, **The Amercian City,** (N. Y. Mcgraw – Hill, 1953).

(52) Theodorson, Geoge, ed, **Studies in Human Ecology,** (N. Y. Harper and Row 1961).

(53) Thomas, W. I and Znaniecki. Florian. **The Polish Peasent in Europe and America,** Boston: The Gorham Press 1920.

(54) Toennies, Ferdinand, **Gemeinschaft and Gesellschaft** Trans, by Charles Loomis, (N.Y. 1910).

(55) Nandiver, S. Joseph and others (eds) **Urban Sociology Contemporary Readings**, (N. Y. Appleton - Century Crofts Meredith Corporation, 1910).

(56) W. J. Perry, **The Growth of Civilization** (N. Y, E. P. Dutton, 1923).

(57) Weber, Adna, F. **The Growth of Cities in the Nineteeth Century** (N. Y. Macmillan, 1899).

(58) Weber, Max, "The City" trans by Don Martindale, (N. Y. The free press of Glencoe, 1958).

(59) White, Leslie, A. **The Evolution of Culture** (N. Y. Mcgraw - Hill, 1959).

(60) Whyte H. William **The Organization Man** (N. Y. Simon and Schusrer, 1956).

(61) Wibberley, **Agticultural and Urban Growth**, London 1959.

(62) Wirth, L. Urbanism as a way of life, A. J. S. Vol, 44 july, 1938.

(63) Wirth, Louis, Community life and Social Policy, Chicago: University of chicago Press, 1956.

(64) Wirth, L. Urban Communities, A. J. S. 47 (May 1942).

(65) Woodbnry, Coleman ed. **The Future of Cities and Urban Redevelopment** (Chicago, University of Chicago, Press 1953).

(66) Zimmerman, Carle, C. **The Changing Community** (N. Y. Harper & Brothers, 1938).

الفهرست

الفصل الأول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

تم طبع الكتاب
بعون الله وتوفيقه


AL-AHRAM